الأمانة العامة
الشؤون الاقتصادية
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية
والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان
والتعمير العرب

ج32/08(12/15)/01-ج(0591)

مشروع جدول أعمال
مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
في دورته (32)
القاهرة- جمهورية مصر العربية: 2015/12/22

تمهيـــــــد

معروض على مجلسكم الموقر ثماني بنود وهي كالآتي:

البنـــد الأول: البنود التي تابع تنفيذها المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه 80 وهـــي مـــن البند 1الي البند 16 والتي سيتم رفع مشاريع قرارات بشأنها.

البند الثاني: تشكيل أعضاء المكتب التنفيذي للعامين 2016 و2017.

البند الثالث: أساليب التمويل العقاري.

البند الرابع: الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة "حساب مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعام 2015".

البند الخامس: موعد ومكان عقد الدورة (33) للمجلس. وما يسبقها من اجتماعـات وزاريـة وفنية.

البند السادس: ما يستجد من أعمال.

ملحـوظة

- بالنسبة للمرفقات فهي تبدأ من المرفق رقم (2) إلى المرفق رقم (22) وتخص البند الأول من مشروع جدول أعمال المجلس الموقر.

- أما بالنسبة للمرفق رقم (1) فيخص الاجتماع (80) للمكتب التنفيذي للمجلـس (مقـر الأمانـة العامة للجامعة يومي 7-2015/10/8)، ولم يتم إدراجه في مرفقات مـشروع جـدول أعمـال المجلس الموقر، وهي
  - قائمة بأسماء المشاركين الاجتماع (80) للمكتب التنفيذي للمجلس.

- ونود أن نعلم معاليكم بأخر المستجدات بشأن اللجنة العربية الدائمة لإعداد وصياغة وتحديث الكودات العربية

أولا: صدر قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (30) (رقم 1-د.ع 30-2013/12/18) بشأن "المرحلة المستقبلية لإعداد الكودات العربية الموحـدة" التـالي نصه:

أولا:1- حذف بند الكودات العربية الموحدة للبناء من جدول أعمال مجلس وزراء الإسكان والتعميـر العـرب لعدم الاختصاص.

2- إنشاء لجنة عربية دائمة يوكل لها مهمة إعداد وتحديث الكودات العربية الموحدة للبناء.

3- تكون العضوية في اللجنة العربية الدائمة لإعداد وتحديث الكودات العربية الموحدة للبنـاء لرؤسـاء

الهيئات الوطنية في الدول العربية المعنية بذلك.

ثانياً:1- تكليف الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بتوجيه الدعوة لرؤساء الهيئات الوطنية في الدول العربية المعنية بأعداد الكودات لاجتماع بمقر الأمانة العامة للجامعة لوضع النظام الداخلي لعملها.

2- أن تكلف اللجنة العربية الدائمة لإعداد وتحديث الكودات العربية الموحدة للبناء بمتابعة ما تم انجازه من عمل في مجال الكودات العربية الموحدة للبناء.

ثالثاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بعرض الفقرات المذكورة أعلاه بشأن المرحلة المستقبلية لإعداد الكودات العربية الموحدة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.

ثانياً: صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم(ق2018- د.ع94-2014/9/11) التالي نصه:

"دعوة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب إلي الاستمرار في متابعة عمل لجنة إعداد وتحديث الكودات العربية الموحدة للبناء إلي حين البت في تبعية هذه اللجنة في الاجتماع القادم للمجلس الاقتصادي والاجتماعي".

ثالثاً: صدر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم(ق2039- د.ع95-2015/2/19) التالي نصه:

"الموافقة على أن تكون اللجنة العربية الدائمة لإعداد وصياغة وتحديث الكودات العربية الموحدة للبناء تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإحالة الموضوع إلي مجلس الجامعة للاعتماد".

رابعاً: صدر قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (7898-د.ع (143) - ج4-2015/3/9) التالي نصه:

"الموافقة على أن تكون اللجنة العربية الدائمة لإعداد وصياغة وتحديث الكودات العربية الموحدة للبناء تحت إشراف المجلس الاقتصادي والاجتماعي."

خامساً: وبمتابعة تنفيذ ما ورد في فقرات قرار المجلس المذكور أعلاه، قامت الأمانة الفنية للمجلس بمخاطبة الدول العربية لتوافيها بالجهات الوطنية المعنية بكودات البناء وأسم رئيس هذه الجهة الوطنية وبياناته.

سادساً: قامت الأمانة الفنية للجنة العربية الدائمة بتوجيه الدعوة لأعضاء اللجنة العربية الدائمة لإعداد وصياغة وتحديث الكودات العربية الموحدة للبناء، وتم عقد الاجتماع الأول لها خلال الفترة 15-2015/9/17. وسيتم رفع القرارات الصادرة من اللجنة الدائمة إلي المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (96).

فهرس

مشروع جدول أعمال

مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

في دورته (32)

القاهرة – جمهورية مصر العربية : 2015/12/22

البنود	الموضوعـــــــات		الصفحة
البند الأول:	البنود التي تابع تنفيذها المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماعه 80 من البند 1-16 والتي سيتم رفع مشاريع قرارات بشأنها.		1
	أولاً	مؤتمر الإسكان العربي.	2
	ثانياً	الاحتفال بيوم الإسكان العربي.	3
	ثالثاً	أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة (عرض جمهورية مصر العربية).	4
	رابعاً	جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.	6
	خامساً	المستجدات بشأن الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وتصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس.	10
	سادساً	متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص الإسكان.	12
	سابعاً	التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.	13
	ثامناً	المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية	15
	تاسعاً	التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول في مجال الإسكان والتعمير.	18
	عاشراً	الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.	19
	حادي عشر	التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات ذات الصلة/شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2015).	20
	ثاني عشر	تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان (عرض دولة الكويت)	21
	ثالث عشر	محور أعمال الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وموضوعها "السكن المناسب من أسس التنمية المستدامة".(عرض جمهورية مصر العربية)	23
	رابع عشر	إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك.	24
	خامس عشر	المستجدات بشأن المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.	25
	سادس عشر	الدمار الذي لحق بالأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء العدوان الإسرائيلي على فلسطين.	26
البنـــد الثاني:	تشكيل أعضاء المكتب التنفيذي للعامين 2016 و2017.		27

البنود	الموضوعـــــــات	الصفحة
البنـــد الثالث:	أساليب التمويل العقاري.	28
البنـــد الرابع:	الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة "حساب مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعام 2015".	29
البند الخامس:	موعد ومكان عقد الدورة (33) للمجلس. وما يسبقها من اجتماعات وزارية وفنية.	30
البند السادس:	ما يستجد من أعمال.	31

المرفقـــــــات		الصفحة
مرفق رقم (2)		32
مرفق رقم (3)		34
مرفق رقم (4)		38
مرفق رقم (5)		40
مرفق رقم (6)		42
مرفق رقم (7)		57
مرفق رقم (8)		59
مرفق رقم (9)		61
مرفق رقم (10)		64
مرفق رقم (11)		67
مرفق رقم (12)		69
مرفق رقم (13)		72
مرفق رقم (14)		77
مرفق رقم (15)		107
مرفق رقم (16)		110
مرفق رقم (17)		133
مرفق رقم (18)		135
مرفق رقم (19)		139
مرفق رقم (20)		141
مرفق رقم (21)		143
مرفق رقم (22)		145
مرفق رقم (23)		147

البند الأول

مذكرة شارحة
بشأن
البنود التي تابع تنفيذها المكتب التنفيذي
للمجلس في اجتماعه 80 من البند 1- 16

عرض الموضـــوع :

- عقد المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب اجتماعه (80) فـــي مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يومي 7-2015/10/8 برئاســـة معـــالي السيد/ ماجد بن عبد الله الحقيل وزير الإسكان – المملكـــة العربيـــة الـــسعودية، وبحضور أصحاب المعالي والسعادة رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية الأعضاء في المكتب التنفيذي، وسبقه الاجتماع (61) للجنة الفنية العلمية الاستشارية الذي عقد بمقر الأمانة العامة خلال الفترة 4-2015/10/6

- يرفع المكتب التنفيذي للمجلس مشاريع القرارات التالية :

مشروع قرار

أولاً: مؤتمر الإسكان العربي.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق2-د.ع31-2014/12/31) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
- مطوية مؤتمر الإسكان العربي الرابع وموضوعه "تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الإسكان" المقرر عقده عام 2016 في المملكة العربية السعودية
- مذكرة الجمهورية التونسية والتي تفيد برغبتها في استضافة مؤتمر الإسكان العربي السادس عام 2020 وموضوعه "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" (مرفق رقم 2).

وفي ضوء المناقشات،

يقـــرر

أولاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم مطوية مؤتمر الإسكان العربي الرابع وموضوعه "تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الإسكان" المقرر عقده عام 2016 في المملكة العربية السعودية (مرفق رقم 3) على الدول العربية.

ثانيا: دعوة مملكة البحرين مجدداً إلى إفادة الأمانة الفنية للمجلس بموضوع مؤتمر الإسكان العربي الخامس المقرر عقده بمملكة البحرين عام 2018، وعرضه على الاجتماع القادم للجنة الفنية العلمية الاستشارية للمجلس.

ثالثاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بمخاطبة الجمهورية اليمنية لإبداء رأيها النهائي بشأن عقد ندوة "صيانة المباني والمحافظة على الرصيد العقاري والمواقع الأثرية وإعادة تأهيلها بيئياً وسياحياً وأساليب تمويلها" عام 2016، أو تأجيلها أو تحويلها إلي مؤتمر الإسكان العربي السابع لعام 2022.

رابعاً: الترحيب برغبة الجمهورية التونسية في استضافة مؤتمر الإسكان العربي السادس عام 2020 وموضوعه "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" والطلب إليها إعداد المسودة الأولية لمطوية المؤتمر للعرض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها القادم.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

ثانياً: الاحتفال بيوم الإسكان العربي.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق3-د.ع31-2014/12/31) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص ،
- مذكرة المملكة المغربية تفيد بأوجه الاحتفال الذي ستنظمه بمناسبة يوم الإسكان العربي لعام 2015 (مرفق رقم 4).
- مذكرة دولة الكويت والتي تفيد بأنة تم الإعداد والتجهيز للاحتفال بيوم الإسكان العربي لعام 2015 بعمل بنرات بشعار يوم الإسكان العربي وتوزيعها ووضعها بأرجاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية، بالإضافة إلي طباعة الشعار على غلاف مجلة الإسكان للسنة المالية الحالية كما انه بصدد إعداد كلمة خاصة بيوم الإسكان العربي لمعالي الوزير بمناسبة هذا الاحتفال ونشرها بوسائل الإعلام (مرفق رقم 5).

وإذ أحيط علماً بـــ مداخلة كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية حول التحضيرات التي تم اتخاذها من قبلهم بشأن الاحتفال بيوم الإسكان العربي لعام 2015.

وفي ضوء المناقشات،

يقـــــرر

أولاً: دعوة الجهات المعنية بالإسكان والتعمير في الدول العربية إلى تنظـيم احتفاليـات بمناسبة يوم الإسكان العربي لعام 2016، وموافاة الأمانة الفنية للمجلس بمـا يـتم تنظيمه في هذا الشأن.

ثانياً: دعوة الدول العربية إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بمقترحاتها حـول موضـوع شعار يوم الإسكان العربي لعامي 2017-2018 ليتم عرضها الاجتماع القادم للجنة الفنية العلمية الاستشارية على أن لا يتعدى مقترحين لكل دولة.

- **المستجدات بشأن الاحتفال بيوم الإسكان العربي:**

- تلقت الأمانة الفنية للمجلس من جمهورية العراق مذكرة تفيد بأوجـه الاحتفـال بيـوم الإسكان العربي (مرفق رقم 6).

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

ثالثاً: أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق4-د.ع31-2014/12/18) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص ،
- مذكرة المملكة المغربية والتي تشمل دليل وكيل اتحاد الملاك المشتركين وتم إرسالها إلي جمهورية مصر العربية لأخذها بعين الاعتبار في إعداد الدراسة.
- العرض المقدم من جمهورية مصر العربية الدراسة الخاصة بموضوع "أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة" في شكلها النهائي بعد إدخال تجارب كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والمملكة المغربية أثناء انعقاد اللجنة الفنية العلمية الاستشارية.

وإذ أحيط علماً بـــ:

مداخلة كل من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جمهورية العراق، الجمهورية التونسية، مملكة البحرين حول الدراسة الخاصة بموضوع "أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة".

توضيح جمهورية مصر العربية حول المستجدات بموضوع "أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة".

وفي ضوء المناقشات،

يقـــرر

أولا: الطلب إلي الدول العربية التي لم توافِ الأمانة الفنية للمجلس بتجاربهـا فـي مجـال "أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة" إلي سرعة موافاتها في موعـد أقصاه 2016/1/31 حتى يتسنى إرسالها إلي جمهورية مصر العربية لإثراء الدراسة بها.

ثانياً تكليف جمهورية مصر العربية إلي تقديم عرض مرئي بما تم التوصل إليه حتـى ألان في إعداد الدراسة الخاصة بموضوع "أسـلوب إدارة وصـيانة المجمعـات الـسكنية المشتركة" أثناء عقد الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

ثالثا: الطلب مجدداً من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التعاون مع الأمانة الفنية

للمجلس والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة وبالتنسيق مع جمهورية مصر العربية بإعداد دراسة تشمل الوضع الراهن في المنطقة العربية وأفضل التجارب العالمية في مجال إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة، بما في ذلك التشريعات القابلة للتطبيق ليتسنى عرضه على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها القادم.

- **المستجدات بشأن أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة:**

- قامت الأمانة الفنية للمجلس بمتابعة الفقرتين أولا وثانياً من القرار المذكور أعلاه نظراً للأطر الزمنية.
- من المتوقع أن تقدم جمهورية مصر العربية عرض مرئي بما تم التوصل إليه حتى ألان في إعداد الدراسة الخاصة بموضوع "أسلوب إدارة وصيانة المجمعات السكنية المشتركة" أثناء عقد الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

رابعاً: جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق5-د.ع31-2014/12/18) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
- ملف ترشيح المملكة الأردنية الهاشمية حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018 .
- ملف ترشيح الجمهورية التونسية حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
- ملف ترشيح جمهورية السودان حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
- ملف ترشيح جمهورية العراق حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
- ملف ترشيح دولة قطر حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
- ملف ترشيح دولة الكويت حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
- ملف ترشيح جمهورية مصر العربية حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
- ملف ترشيح اتحاد المهندسين العرب حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
- ملف ترشيح المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم حول عضوية هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.
- رسالة المملكة الأردنية الهاشمية بمقترحاتها بخصوص جائزة أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2016.
- مذكرة جمهورية العراق بمقترحاتها بخصوص جائزة أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2016 .
- مذكرة جمهورية مصر العربية بمقترحاتها بخصوص جائزة أفضل بحث علمي في

مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2016 .

- مذكرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بمقترحاتها بخصوص جائزة أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2016 .

وإذ أحيط علما بـــ:

مقترحات دولة الكويت بخصوص جائزة أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2016.

مقترحات دولة الإمارات العربية المتحدة بخصوص جائزة أفضل بحث علمي في مجـــال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2016.

نتائج أعمال اللجنة المصغرة التي شكلت من كل من (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مملكة البحرين، دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة فلسطين، المملكة المغربية) من اجل اختيار أعضاء هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب للفترة 2015-2018.

نتائج أعمال اللجنة المصغرة التي شكلت من كل من (مملكة البحرين، دولة فلـــسطين، المملكة المغربية) من اجل اختيار أفضل مقترح بخصوص جائزة أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2016.

وفي ضوء المناقشات،

يقـــــرر

أولا:أن يكون موضوع جـــائزة مجلـــس وزراء الإســـكان والتعميـــر العـــرب لعـــام 2016 والمخصصة لأفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية تحـــت عنـــوان "التخطيط العمراني ضمان التنمية المستدامة للمناطق الحضرية".

ثانياً: أن يكون تشكيل هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعميـــر العـــرب للفتـــرة 2015-2018 على النحو التالي:

أ - الدول العربية :

المملكة الأردنية الهاشمية

- د.م/ جمال قطيشات- مهندس مدني- عضو أصيل
- م/ ليلى سامي طشاونة- مهندس مدني- عضو مناوب

الجمهورية التونسية

- م/روضة العربي- مهندس معماري- عضو أصيل

- م/منجي العفاوي- مهندس معماري – عضو مناوب

جمهورية العراق

- م/ جبار حمزة لطيف- مهندس معماري- عضو أصيل
- د.م/ خليل إبراهيم علي- مهندس معماري- عضو مناوب
- د.م/ لطف الله جنين كتانة- مهندس معماري- عضو مناوب

دولة قطر

- د.م/ خالد كمال ناجي – مهندس مدني – عضو أصيل
- د.م/حسن الدرهم – مهندس معماري – عضو مناوب
- د.م/ناصر النعيمي- مهندس مدني- عضو مناوب

جمهورية مصر العربية :

- د.م /هشام جلال أبو سعده – مهندس معماري – عضو أصيل –
- د.م/ عزة أيمن سري – مهندس معماري- عضو مناوب
- د.م/عبد الرحمن عبد النعيم عبد اللطيف- مهندس معماري- عضو مناوب

ب – اتحاد المهندسين العرب :

- د.م/ أنطوان شربل- مهندس معماري- عضو أصيل
- د.م/ حكيم يوسف العفيفي- مهندس معماري- عضو مناوب

ج- جامعة الدول العربية:

- د/ حياه قطاط حرم القرمازي- مديرة برنامج حماية التراث بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،

د – ممثل اللجنة الفنية العلمية الاستشارية:

- المهندس/ حسين الجبالي- مستشار وزير الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية بجمهورية مصر العربية

ثالثا: التأكيد على الجهات المعنية في الدول العربية باتخاذ الإجراءات اللازمة للإعلان عن جائزة المجلس لعام 2016 والمخصصة لأفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية وموضوعها "التخطيط العمراني ضمان التنمية المستدامة للمناطق الحضرية" في الصحف الوطنية والمناسبات ذات الطابع الاحتفالي وموقعها الالكتروني بهدف تكثيف المشاركة الواسعة للمرشحين لنيل هذه الجائزة، والتأكيد على أن تصل الترشيحات إلى الأمانة الفنية للمجلس في موعد أقصاه 2016/7/31.

رابعاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتوجيه الدعوة لأعضاء هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب خلال النصف الأول من عام 2016 لوضع مقترحات لمستلزمات ملف الترشيح لجائزة أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية.

خامساً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتوجيه الدعوة لأعضاء هيئة تحكيم جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب خلال النصف الثاني من عام 2016 لتحكيم أفضل بحث علمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

خامساً: المستجدات بشأن الموقع الإلكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وتصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق6-د.ع31-2014/12/18) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
- مذكرة جمهورية العراق التي تفيد بملاحظاتها حول الموقع الالكتروني للمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وقد تم إرسالها إلي مملكة البحرين الدولة المستضيفة للموقع.
- مذكرات كل من جمهورية العراق، المملكة العربية السعودية، دولة الكويت، جمهورية السودان والتي تفيد بتسمية ممثليها في الفريق العربي المختص بقواعد المعلومات والبيانات لتفعيل أهداف المجلس (مرفق رقم 7) قائمة بأسماء الفريق.
- مذكرة من كل من دولة ليبيا بتسمية منسق الاتصال لديها للموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.
- مذكرة جمهورية مصر العربية تفيد بتغيير منسق الاتصال لديها (مرفق رقم 8) قائمة منسقي الاتصال .

وإذ أحيط علماً بمداخلة مملكة البحرين حول المستجدات بشان الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً:الطلب مجدداً إلى الدول العربية الاستمرار في توفير دعمها للموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بما هو متاح لديها من بيانات ومعلومات ووثائق ودراسات على أقراص مدمجة (CD) باستخدام البرامج المقروءة Microsoft.

ثانياً: الطلب إلي الدول العربية موافاة المهندس/ عباس علي الوطني- الخبير الفني بمملكة البحرين: 00973528280 / ف: 00973534116/

abbasaw@housing.gov.bh بأي بيانات التي تريد نشرها وفق التصور المعتمد من قبل مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بالنشرة الالكترونية.

ثالثاً: أ- دعوة الدول العربية إلى الاطلاع على الموقع الإلكتروني الجديد لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب www.housing-arableague.com لإبداء الملاحظات عليه وموافاة المهندس/ عباس علي الوطني- الخبير الفني بمملكة البحرين: 00973528280 / ف: 00973534116/ abbasaw@housing.gov.bh بها.

ب- دعوة مملكة البحرين إلى الاستمرار في إحاطة اللجنة الفنية العلمية الاستشارية والمجلس ومكتبه التنفيذي بالتطورات المستجدة على الموقع الالكتروني للمجلس.

رابعاً: الطلب من الدول العربية التي لم تسم بعد منسق الاتصال أو التي لم تستكمل بيانات منسق الاتصال لديها لتسهيل انسياب الاتصالات ما بين الدول العربية ومملكة البحرين الدولة المستضيفة للموقع الالكتروني لمجلس وزراء والإسكان والتعمير العرب بموافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك ليتم إرسالها إلى مملكة البحرين ليتسنى إرسال اسم المستخدم، وكلمة السر لدخول الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (مرفق رقم 9 بأسماء منسقي الاتصال).

خامساً: الطلب مجدداً من الدول العربية بموافاة الأمانة الفنية للمجلس باسم ممثلها في الفريق العربي المختص بقواعد المعلومات والبيانات.

سادساً: أ- تقديم الشكر لمملكة البحرين لجهودها المتواصلة حول الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب،

ب- الطلب إلي مملكة البحرين مراجعة ما تم تنفيذه من مراحل الموقع الالكتروني مع الوضع في الاعتبار ملاحظات الدول العربية التي وصلتها وذلك بغرض تفعيل الموقع.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

سادساً: متابعة تنفيذ قرارات القمة العربية التنموية : الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص الإسكان.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق7-د.ع31-2014/12/18) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،

وإذ أحيط علماً بالدول العربية التي قدمت بالإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ فقرات البرنامج التنفيذي لمتابعة تنفيذ تكليفات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص مجال الإسكان وهي:المملكة الأردنية الهاشمية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السعودية، جمهورية العراق، دولة قطر، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية،

وفي ضوء المناقشات،

يقرر

"الطلب مجدداً من الدول العربية التي لم توافِ الأمانة الفنية للمجلس بعد، بسرعة موافاتها بالإجراءات المتخذة بشأن تنفيذ فقرات البرنامج التنفيذي لمتابعة تنفيذ تكليفات القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية فيما يخص مجال الإسكان (الكويت 2009) وذلك على قرص مدمج (CD)" حتى يتسنى إعداد تقرير حول ذلك يعرض على المجلس في دورته القادمة.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

سابعاً: التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق8-د.ع31-2014/12/18) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
- في قائمة الفريق العربي المختص لإعداد التقرير العربي الإقليمي للموئل الثالث ومضاف إليه المشاركين من جمهورية مصر العربية (مرفق رقم 10).
- مذكرة دولة ليبيا والتي تفيد بأن مكتب التعاون الدولي والإعلام بالهيئة العامة للإسكان والمرافق كنقطة اتصال، وكذلك فريق العمل المكلف بإعداد التقرير الإقليمي العربي (مرفق رقم 11)
- قائمة نقاط الاتصال لمتابعة التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة حول الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة "الموئل الثالث" (كيتو: أكتوبر 2016) وتحتوي على من كل من الجمهورية التونسية، سلطنة عمان، جمهورية العراق، جمهورية مصر العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بشأن (مرفق رقم 12).

وإذ أحيط بـــ:

مداخلة ممثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الإقليمي للدول العربية حول التحضير والإعداد للموئل الثالث.

مداخلة الأمانة الفنية للمجلس حول التقرير الذي أعدته حول مشاركتها في الدورة (25) للمجلس الحاكم للمستوطنات البشرية الذي عقد بنيروبي في شهر ابريل 2015 (مرفق رقم 13)

وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولا :الطلب من الدول العربية التي لم توافِ الأمانة الفنية للمجلس بالتقرير الوطني للموئل الثالث سرعة موافاتها في اجل أقصاه 15/ 11/ 2015 ليتم إعداد التقرير الإقليمي العربي والمقرر عرضه على للموئل الثالث في عام 2016.

ثانياً:أ- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم التقارير الوطنية للدول العربية التي استلمتها من الدول العربية إلي أعضاء الفريق المكلف بإعداد التقرير الإقليمي العربي

للاطلاع عليها تمهيداً للبدء في إعداد التقرير ولحين ورود بقية التقارير الوطنية من الدول العربية الأخرى.

ب- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتوجيه الدعوة إلي الفريق العربي لإعداد التقرير الإقليمي العربي للموئل الثالث "المكون من الدول الآتية: المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة ليبيا، المملكة المغربية، جمهورية مصر العربية. وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الإقليمي للدول العربية، والأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب ومن يرغب من الدول العربية الأخرى إلي عقد الاجتماعات الضرورية لصياغة التقرير الإقليمي العربي للموئل الثالث.

ثالثا :دعوة الأمانة الفنية للمجلس للتنسيق والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الإقليمي للدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ESCWA إلي عقد اجتماع يتم فيه تحديد البرنامج الزمني والمهام بشأن الإعداد للتقرير الإقليمي العربي، والتعاون فيما بينهم لإعداد هذا التقرير، والمقرر عرضه على للموئل الثالث في عام 2016.

- **المستجدات بشأن التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية**:

قامت الأمانة الفنية للمجلس بمتابعة الفقرة أولا وثالثاً من القرار المذكور أعلاه نظراً للأطر الزمنية.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

ثامناً: المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق8-د.ع31-2014/12/18) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
- مذكرة كل من جمهورية العراق والمملكة المغربية ببعض المقترحات للمحاور الخاصة بالمنتدى وتم دمجها في محاور المنتدى.
- تشكيل أمانة فنية للمنتدى تضم كل من: الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الإقليمي للدول العربية، جمهورية مصر العربية (الدولة المضيفة).
- مذكرة جمهورية العراق التي تفيد بترشيح ممثلها في عضوية اللجنة العلمية للمنتدى وتم إرسالها إلي جمهورية مصر العربية.
- مذكرة دولة الإمارات العربية المتحدة بتسمية منسق الاتصال لديها في المنتدى والمختص بتنظيم وتنسيق المحور الخاص "بالتخطيط والتنمية المستدامة" وتم إرسالها إلي جمهورية مصر العربية.
- رسالة المملكة الأردنية الهاشمية تفيد برغبتها في تنظيم وتنسيق المحور السادس للمنتدى وموضوعه "التشريعات والإدارة الحضرية والاقتصاد" وتسمية منسق الاتصال لديها وتم أخطار جمهورية مصر العربية بذلك.
- مذكرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تفيد برغبتها في تنسيق وتنظيم المحور الخامس للمنتدى وموضوعه "الإسكان والبنية التحتية والخدمات الأساسية" وتسمية منسق الاتصال لديها وتم أخطار جمهورية مصر العربية بذلك.

وإذ استمع للعرض المقدم من جمهورية مصر العربية عن ما تم التوصل إليه في الإعداد والتحضير للمنتدى.

وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولا: دعوة الدول العربية منسقة المحاور الخاصة بالمنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية العمل علي الأتي:

- إرسال اسم المتحدث الرئيسي الخاص بالمحور مرفق به السيرة الذاتية

- الهيكل المقترح (مسير الجلسات) للجلسات الخاصة بالمحور متضمن أسماء رؤساء ومديري ومقرري الجلسات وفى حالة طلب الاستعانة بأسماء من دول أخرى.
- الأوراق الوطنية والعروض الخاصة بالدول (لا تخضع للتحكيم).

ثانياً: دعوة الدول العربية إلي:

- تكثيف المشاركة في المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية تحت شعار "العمران العربي...من تحديات الحاضر إلي أفاق المستقبل" وموافاة اللجنة التنظيمية بالأسماء حتى يتسنى اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- الأوراق الوطنية المطلوب تقديمها في المنتدى حتى نتمكن من التنسيق مع الدول المسئولة عن المحاور.
- الراغبة في تنظيم جلسة جانبية استيفاء النموذج بالملحق رقم 2 وموافاة إدارة المنتدى به حتى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة.

ثالثاً: بالنسبة للمعرض المقام على هامش المنتدى:

- دعوة الدول العربية الراغبة في المشاركة في المعرض إحاطة جمهورية مصر العربية بذلك في موعد أقصاه 2015/10/30، علما أن الجهة المنظمة للمنتدى قد خصصت مساحة 9م2 للدولة مجاناً.
- دعوة الدول العربية إحاطة الجمعيات الأهلية الراغبة في المشاركة في المعرض أنه بإمكانها التنسيق مع الجهة الحكومية للاتفاق حول ذلك وإبلاغ جمهورية مصر العربية بذلك في موعد أقصاه 2015/10/30.
- دعوة الدول العربية تعميم المطوية الخاصة بالمنتدى على الشركات والمؤسسات من أجل بغيه المشاركة في المعرض على حسابها الخاص ليتسنى لها التنسيق مع الجهة المنظمة للمعرض.

- **المستجدات بشأن المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية**

- قامت الأمانة الفنية للمجلس بمتابعة القرار المذكور أعلاه نظراً للأطر الزمنية.
- سيكون الإطار المؤسسي للمنتدى كالأتي:

أولا: أ- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم توصيات المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية.

ب- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم إعلان القاهرة المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية.

ثانياً: أ- دعوة الدول العربية الراغبة في استضافة المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية عام 2017 موافاة الأمانة الفنية للمجلس، برغبتها في الاستضافة وموضوع المنتدى.

ب- الطلب إلي الدول العربية الراغبة في استضافة المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية للأعوام 2019، 2021، 2023 موافاة الأمانة الفنية للمجلس برغبتها في الاستضافة.

ثالثاً: تشكيل لجنة للتحضير للمنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية تتكون من الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب(جامعة الدول العربية)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الإقليمي للدول العربية، الدولة سابقة التنظيم للمنتدى، الدولة المستضيفة والمنظمة للمنتدى، وانتخاب ثلاث دول آخرين أثناء انعقاد مجلس وزراء الإسكان والتعمير يراعى فيهم التوزيع الجغرافي.

المطلوب من المجلس الموقر

- انتخاب ثلاث دول لإضافتهم إلي تشكيل اللجنة المذكورة أعلاه.

مشروع قرار

تاسعا: التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول في مجال الإسكان والتعمير

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق9-د.ع31-2014/12/18) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،

وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولا: دعوة الجهات المعنية بالإسكان والتعمير في الدول العربية إلي موافاة الأمانة الفنية للمجلس بمقترحات حول أوجه التعاون التي ترغب فيها مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية (دول أمريكا الجنوبية،الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الأوروبي، الصين، الهند، روسيا، اليابان...)

ثانياً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس الاستمرار في متابعة التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأخرى في مجال الإسكان والتعمير.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

عاشراً: الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق10-د.ع31-2014/12/18) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
- مذكرة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دولة الكويت، جمهورية العراق، دولة فلسطين، المملكة العربية السعودية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الإقليمي للدول العربية بشأن ملاحظاتهم على المسودة الثالثة للإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتم إرسالها إلي خبيرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مرفق رقم 14).
- مذكرة المملكة المغربية بشأن ملاحظاتها حول المسودة الثالثة للإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتم إرسالها إلي خبير برنامج الممم المتحدة للمستوطنات البشرية /المكتب الإقليمي للدول العربية وتم تضمينها ملاحظات المملكة المغربية(مرفق رقم 15).

وإذ أحيط علماً بـــ العرض المقدم من خبيرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الإقليمي للدول العربية بشأن بالمسودة النهائية للإستراتيجية بعد إدخال كافة الملاحظات التي وردت إليها،

وفي ضوء المناقشات،

يقرر

"الموافقة علي الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة بالصيغة المرفقة (مرفق رقم 16) ورفعها إلي الـــدورة(32) لمجلـــس ووزراء الإســـكان والتعميـــر العـــرب لاعتمادها".

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

حادي عشر: التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2015)

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق12-د.ع31-2014/12/18) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
- مذكرة الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء التي تفيد أن مجال عمل الاتحاد سينحصر خلال عام 2015 في مجال إصدار أدلة لاستخدامات الوقود البديل لتوليد الطاقة وفي الصناعة وتدوير المواد الإنشائية (مرفق رقم 17).
- مذكرة الاتحاد العربي للاسمنت ومواد البناء بشأن توصيات ورشة عمل حول الوقود البديل لصناعة الاسمنت في الوطن العربي- الخبرة الأوروبية (مرفق رقم 18).
- مذكرة اتحاد المهندسين العرب مذكرة بشأن إعداد العقود النموذجية (مرفق رقم 19).

وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولاً: استمرار الأمانة الفنية للمجلس بمتابعة تنفيذ برنامج عمل المجلس لعام 2016 بالتعاون والتنسيق مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة.

ثانياً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بالطلب من الدول العربية والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية موافاتها بفاعليتها وأنشطتها في مجال الإسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2016 ليتم تضمينها في جدول أعمال المجلس.

ثالثاً: التأكيد على مشاركة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في فعاليات المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة وإعداد تقرير حول ذلك ليتم عرضه على المجلس في دورته القادمة.

رابعاً: الطلب إلي اتحاد المهندسين العرب موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالعقود النموذجية بعد الانتهاء منها للعرض على مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

ثاني عشر: تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق13-د.ع31-2014/12/18) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
- مذكرة دولة الكويت بشأن تجربتها في المشاريع الرائدة في مجال الإسكان وهو "مشروع مدينة صباح الأحمد الإسكاني، ومشروع جابر الأحمد الإسكاني" وسيتم عرض هذه المشاريع إثناء انعقاد الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.
- مذكرة جمهورية العراق بشأن استخدام أنظمة إنشائية غير تقليديه لمشاريع إسكانية في جمهورية العراق وسيتم عرض هذه الأنظمة إثناء انعقاد الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (مرفق رقم 20).

وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولا: الطلب من دولة الكويت تقديم عرض مرئي حول تجربتها في المشاريع الرائدة في مجال الإسكان وهما "مشروع مدينة صباح الأحمد الإسكاني، ومشروع جابر الأحمد الإسكاني" إثناء انعقاد الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

ثانياً: الطلب من جمهورية العراق تقديم عرض مرئي حول مشروع استخدام أنظمة إنشائية غير تقليديه لمشاريع إسكانية إثناء انعقاد الدورة (33) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

ثالثا: دعوة الدول العربية الراغبة في عرض مشاريعها الرائدة في مجال الإسكان إلي موافاة الأمانة الفنية بذلك ليتم مناقشتها اللجنة الفنية العلمية الاستشارية القادمة.

- **المستجدات بشأن تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان.**

- قامت الأمانة الفنية للمجلس بمتابعة الفقرة أولاً من القرار المذكور أعلاه نظراً للأطر الزمنية.
- من المتوقع أن تقدم دولة الكويت عرض مرئي حول تجربتها في المشاريع الرائدة في مجال الإسكان وهما "مشروع مدينة صباح الأحمد الإسكاني، ومشروع جابر الأحمد الإسكاني" أثناء انعقاد الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

ثالث عشر: محور أعمال الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق14-د.ع31-2014/12/18) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،

وإذ استمع لمقترحات جمهورية مصر العربية في هذا الشأن.

وفي ضوء المناقشات،

يقرر

"تكليف جمهورية مصر العربية بتقديم عرض مرئي حول محور أعمال الدورة وموضوعه "السكن المناسب من أسس التنمية المستدامة" أثناء انعقاد الدورة(32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب".

- **المستجدات محور أعمال الدورة (32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.**
  - قامت الأمانة الفنية للمجلس بمتابعة القرار المذكور أعلاه نظراً للأطر الزمنية.
  - من المتوقع أن تقدم جمهورية مصر العربية عرض مرئي حول محور أعمال الدورة وموضوعه "السكن المناسب من أسس التنمية المستدامة" أثناء انعقاد الدورة(32) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب".

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

رابع عشر: إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق14-د.ع31-2014/12/18) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،
- مذكرة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بشأن مقترحاتها لتقييم وتطوير أعمال المجلس (مرفق رقم 21).

وفي ضوء المناقشات،

يقرر

أولا: التأكيد على تكوين لجنة من الأمانة الفنية للمجلس وعضوية كل من المملكة العربية السعودية دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت وجمهورية مصر العربية لإجراء تقييم لمدى تنفيذ قرارات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب الانجازات والتحديات التي يواجهها بغرض تعزيز آليات تنفيذ قرارات المجلس مع الأخذ في الاعتبار الجهود السابقة ومقترحات الدول العربية الأخرى.

ثانيا: دعوة الدول العربية إلي موافاة الأمانة الفنية للمجلس بمقترحاتها لتقييم وتطوير أعمال المجلس في موعد أقصاه فبراير 2016.

ثالثاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتوجيه الدعوة لعقد اجتماع للجنة المشكلة لإجراء تقييم لمدى تنفيذ قرارات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب حول الانجازات والتحديات التي يواجهها بغرض تعزيز آليات تنفيذ قرارات المجلس مع الأخذ في الاعتبار الجهود السابقة ومقترحات الدول العربية الأخرى.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

خامس عشر: المستجدات بشأن المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق14-د.ع31-2014/12/18) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،

إذ أحيط علما بمداخلة المدير العام للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى

وفي ضوء المناقشات،

يقـــــــرر

أولاً: الطلب إلى الدول العربية التي وقعت على النظام الأساسي للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى إلى سرعة التصديق عليه تنفيذاً لقرار القمة العربية العادية الذي عقدت بمدينة سرت - ليبيا رقم (ق.ق 532- د.ع.-ج2-2010/3/28).

ثانياً: الطلب إلى الدول العربية التي لم توقع ولم تصادق بعد على النظام الأساسي للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى إلى التعجيل بالتوقيع والتصديق تنفيذاً لقرار القمة العربية العادية الذي عقدت بمدينة سرت - ليبيا رقم (ق.ق 532- د.ع- ج2 - 2010/3/28) (مرفق رقم 22) بيان التوقيع والتصديق على المركز.

المطلوب من المجلس الموقر

الطلب إلي الدول العربية التي وقعت ولم تصادق وكذلك الدول العربية التي لم توقع ولم تصادق إلي اتخاذ إجراءات الانضمام إلي المركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى.

مشروع قرار

سادس عشر: الدمار الذي لحق بالأراضي الفلسطينية المحتلة من جراء العدوان الإسرائيلي على فلسطين.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق14-د.ع31-2014/12/18) في دورته 31 (عمان- المملكة الأردنية الهاشمية 2014/12/16) في هذا الخصوص،

وفي ضوء المناقشات،

يقـــــــرر

أولاً: التعبير عن الأسف الشديد للدمار الذي أصاب الوحدات السكنية والبنى التحتيـــة فـــي قطاع غزة وما تعرض له الفلسطينيون من تشرد.

ثانياً: التأكيد على دعم حق فلسطين في التنمية العمرانية في كافـــة الأراضـــي الفلـــسطينية وخاصة في مدينة القدس والعمل على بناء ما تم تدميره من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

البند الثاني

مذكرة شارحة
بشأن
تشكيل أعضاء المكتب التنفيذي
للعامين 2016 و2017 طبقاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية
رقم (6760-د.ع127- ج.ع- 2007/3/4).

عرض الموضوع:

أولا: قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (6760-د.ع 127) تاريخ 2007/3/4) بشأن تشكيل المكتب التنفيذي المادة التاسعة التالي نصها:

المكتب التنفيذي :

1- يشكل المكتب التنفيذي للمجلس من ســـــتة أعضاء كما يلي:

-ترويكا مجلس الجامعة على مســـــتوى القمـــــــــة (الرئاسة السابقة، والرئاسة الحالية، والرئاسة اللاحقة).

-ثلاثة أعضاء بالتناوب وفقا للترتيب الهجائي للدول الأعضاء.

2- في حال الجمع بين العضوية في المكتب التنفيذي وفقا للترويكا والعضوية حسب الترتيب الهجائي ينتقل الدور للدولة التي تلي في الترتيب الهجائي.

3- تكون العضوية في المكتب التنفيذي لأعضاء الترويكا لمدة عضويتهم في الترويكا وسنتين لباقي الأعضاء.

4- للمجلس إذا رأى ذلك ضروريا، اختيار دولة أو دولتين لضمهما كأعضاء بالمكتب التنفيذي لمدة عامين.

5- ينتخب المكتب التنفيذي رئيسا ونائبا للرئيس في أول اجتماع له.

6- إذا لم يتمكن الوزير من الحضور لأسباب قاهرة يمكن إنابة مسؤول بمستوى وكيل وزارة فحسب

ثانياً: يكون تشكيل المكتب التنفيذي لمجلـــس وزراء الإســـكان والتعميـــر العـــرب لعـــامي 2016و2017 على النحو التالي:

- **ترويكا مجلس الجامعة على مستوى القمة (دولة الكويـــت، جمهوريـــة مـــصر العربية، المملكة المغربية)، ويتم التعديل وفقاً للتغيير الذي يطرأ على الترويكا .**
- **ثلاثة أعضاء بالتناوب وفقاً للترتيب الهجائي للـــدول الأعـــضاء (الجمهوريـــة اللبنانية، دولة ليبيا، الجمهورية الإسلامية الموريتانية).**
- **دولتين سيتم اختيارهم أثناء انعقاد الدورة (32) للمجلس.**

المطلوب من المجلس الموقر

تشكيل المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعامي 2016 و2017 .

البند الثالث

مذكرة شارحة

بشأن

أساليب التمويل العقاري.

عرض الموضوع:

- ستقوم المملكة العربية السعودية بإعداد مذكرة توضيحية حول الموضوع وسيتم توزيعها لاحقاً.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

البند الرابع

مذكرة شارحة
بشأن
الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة
"حساب مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعام 2015".

عرض الموضوع:

- صدر عن مجلس جامعة الدول العربية القرار رقم (7765) في دورته العادية (141) بتاريخ 2014/3/9، والذي ينص على:

"إنشاء حساب موحد للمجالس الوزارية المتخصصة لدى الأمانة العامة للجامعة، تودع فيه مساهمات الدول الأعضاء كتبرعات ومساهمات طوعية تخصص لدعم أنشطة وبرامج محددة تقرها المجالس الوزارية المتخصصة ويخضع للأنظمة المالية والإدارية والرقابية المعمول بها في جامعة الدول العربية".

- يخضع الحساب للأنظمة المعمول به في جامعة الدول العربية من حيث الرقابة الداخلية من قطاع الرقابة بالأمانة العامة للجامعة، كما يخضع الحساب لهيئة الرقابة العليا المكونة من الدول العربية (مرفق رقم 23 تقرير هيئة الرقابة العليا لعام 2014).

- يقوم قطاع الشؤون الإدارية والمالية بإعداد تقرير حول الإيرادات والمصروفات من الحساب ورصيد الحساب وسيتم عرضه على مجلسكم الموقر في حينه.

المطلوب من المجلس الموقر

أولا: توجيه الشكر.....

ثانياً: توجيه الشكر.....

ثالثا: دعوة الدول العربية إلي إيداع مساهمات الدول الأعضاء كتبرعات ومساهمات طوعية في الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة لدى الأمانة العامة للجامعة تحت رقم:

- **473/12000015484 بالدولار الأمريكي**
- **473/300100015507 بالجينة المصري**
- **BMISEGCXXXX: Swift code**
- **علماً بأنة لا يوجد (IBAN NO) لأي بنك في جمهورية مصر العربية.**

رابعاً: دعوة الأمانة العامة إلي تمويل برامج وأنشطة المجلس من موازنة الأمانة العامة للجامعة ومن الحساب الموحد عند الاقتضاء.

البند الخامس

مذكرة شارحة
بشأن
موعد ومكان الدورة (33) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
وما يسبقه من اجتماعات وزارية وفنية

عرض الموضوع:

أولاً: تنص المادتان الخامسة والسادسة من النظام الأساسي على ما يلي:

المادة الخامسة (مكان انعقاد المجلس):

"يعقد المجلس اجتماعاته في مقر الجامعة، ويجوز أن يجتمع في أية دولة عربية بناء على دعوة منها بموافقة المجلس"

المادة السادسة (أدوار الانعقاد):

"يعقد المجلس اجتماعاً دورياً كل سنه بناء على دعوة من الأمانة العامة وذلك خلال الربع الأخير من السنة ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعاً غير عادي بناء على توصيه من المكتب التنفيذي".

ثانياً: عقد الدورة (33) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب يومي ..... الموافق ..... باستضافة كريمة من المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: عقد مؤتمر الإسكان العربي الرابع وموضوعه "تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الإسكان" على هامش أعمال الدورة (33) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب عام 2015 وذلك خلال الفترة..... الموافق ..... باستضافة كريمة من المملكة العربية السعودية.

رابعاً: عقد الاجتماع (81) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب يومي 28-2016/9/29 م الموافق 27-28/ذو الحجة/1937 هـ، ويسبقه عقد الاجتماع (62) للجنة الفنية العلمية الاستشارية بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 25-2016/9/27 م الموافق 24-26/ذو الحجة/1937هـ.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه مناسباً نحو تحديد موعد عقد الدورة (33) للمجلس وما يسبقه من اجتماعات وزارية وفنية، وكذلك مؤتمر الإسكان العربي الرابع.

البند السادس

ما يستجد من أعمال

مرفق رقم 2

المندوبية الدائمة
للجمهورية التونسية
لدى جامعة الدول العربية

ع.ت.ع 829 دد

أكيد

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية لدى جامعة الدّول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) وتبعا لمذكرتها عدد 3/620 بتاريخ 2015/3/4، بشأن متابعة تنفيذ القرار رقم 2 الصادر عن الدورة 31 لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، تتشرّف بإعلامها بأنّ وزارة التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية أفادت برغبة تونس في استضافة مؤتمر الإسكان العربي لسنة 2020 وموضوعه "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحدّ من انتشارها".

وتغتنم المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتجدّد للأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الإعراب عن فائق التقدير والاحترام.

القاهرة:2015/9/21

سفارة الجمهورية التونسية القاهرة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

(إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

والتنمية المستدامة)

– القاهرة –

9710

21 SEP 2015

مرفق رقم 3

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF
SAUDI ARABIA TO THE LEAGUE OF ARAB STATE
CAIRO

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

يهدي الوفد الدائم للملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياته إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة).

وبالإشارة لمذكرتها رقم ٥/١١٦٧ وتاريخ ٢٠١٥/٣/٤م بشأن طلب موافاتها بمطوية مؤتمر الاسكان العربي الرابع " تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الاسكان" المقرر عقده عام ٢٠١٦م تمهيدا لعرضه على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في اجتماعها القادم.

يبعث لها الوفد الدائم برفقه المطوية المطلوبة المشار اليها .

للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم حيال ذلك.

وينتهز الوفد الدائم هذه الفرصة ليعرب لها عن أطيب التمنيات،،

الرقم : ٣٢٨٠ التاريخ : ١٤٣٦/٧/٢٥هـ الموافق : ٢٠١٥/٤/١٤م المرفقات : ٢ ملف

مكان انعقاد المؤتمر :

يحدد لاحقاً

لغة المؤتمر :

اللغة الرسمية هي اللغة العربية ويمكن تقديم الأبحاث باللغة الإنجليزية لغير الناطقين بالعربية على أن يقدم في مطلع البحث ملخص باللغة العربية.

مواعيد تلقي وقبول الأبحاث:

استلام ملخصات أوراق العمل

ربيع الأول ١٤٣٧هـ الموافق ديسمبر ٢٠١٥م

التبليغ بالقبول المبدئي لأوراق العمل

جمادى الأول ١٤٣٧هـ الموافق فبراير ٢٠١٦م

استلام المسودة الأولى لأوراق العمل

رجب ١٤٣٧هـ الموافق أبريل ٢٠١٦م

آخر موعد لاستلام أوراق العمل بالصورة النهائية

ذو القعدة ١٤٣٧هـ الموافق أغسطس ٢٠١٦م

وتقدم ملخصات البحوث في صفحة واحدة (٢٥٠-٤٠٠كلمة) على ورق (A4) بالخط (Simplified Arabic) مقاس (١٤).

الجهات المنظمة للمؤتمر:

١. وزارة الإسكان – المملكة العربية السعودية

٢. جامعة الدول العربية – مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب

المدعوون لحضور المؤتمر وتقديم الأبحاث والمحاضرات:

١. الجهات الحكومية ذات العلاقة بالإسكان والتطوير الحضري.

٢. الخبراء في مجال الإسكان والتنمية الحضرية.

٣. هيئات الاستثمار والتطوير العقاري

٤. هيئات ومؤسسات التمويل الاسكاني

٥. المكاتب الهندسية وشركات المقاولات وشركات التطوير العقاري.

٦. المستثمرون بالقطاع الإسكاني.

٧. كليات الهندسة والتخطيط العمراني.

المعرض المصاحب للمؤتمر :

يصاحب المؤتمر معرض تشارك فيه الوزارات والهيئات والشركات والمؤسسات التي تعمل في مجال الإسكان والبناء.

المراسلات

E-MAIL: AHC4@housing.gov.sa

ص.ب: ٦٣٢٢٢

الرياض: ١١٥٢٧

فاكس : ٠٠٩٦٦١١٤٠٧٠٠٢٠

تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الإسكان ٢٠١٦م

المملكة العربية السعودية
وزارة الإسكان

جامعة الدول العربية
مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

برعاية مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

جامعة الدول العربية

تدعوكم وزارة الإسكان بالمملكة العربية السعودية

للمشاركة في

مؤتمر الإسكان العربي الرابع

تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الإسكان

الرياض صفر ١٤٣٨هـ الموافق نوفمبر ٢٠١٦م

الدعوة الأولى لتقديم ملخصات البحوث

ذو الحجة ١٤٣٦هـ الموافق سبتمبر ٢٠١٥م

المقدمة:

تنفيذاً لقرارات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في عقد مؤتمر دوري عربي للإسكان، يعقد في المملكة العربية السعودية المؤتمر الرابع للإسكان تحت عنوان "تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير قطاع الإسكان" وذلك عام ٢٠١٦م، كما يعقد على هامش المؤتمر معرض هندسي للمشاريع الإسكانية المميزة والمواد والتقنيات المبتكرة في مجال التشييد.

أهداف المؤتمر:

١. معرفة المعوقات التي تحد من تطبيق خطط الإسكان .
٢. ماهية المعوقات التي تنتج من ازدواجية الجهات المقدمة للسكن (العام – الخاص – التعاوني).
٣. دور وزارات وهيئات الإسكان في تنظيم السكن التعاوني والعام.
٤. دور القطاع الخاص في حل قضايا الإسكان: منهاج عمل وخارطة طريق.

محاور المؤتمر :

المحور الأول : دور أصحاب القرار وكافة الأطراف المعنية في تحقيق الرؤى الوطنية في مجال الاسكان.

المحور الثاني : أبعاد تبني الشراكة كخيار استراتيجي في مشاريع الإسكان.

المحور الثالث : القطاع الخاص وتطوير الأراضي.

المحور الرابع : أطر الشراكة بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص لتفعيل خطط الإسكان حيث تظهر أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير الاسكان من خلال:

١. السكن المستدام
٢. اسهام القطاع الخاص في تأمين السكن الميسر
٣. توفير البيئة المناسبة لعمل القطاع الخاص في التمويل الاسكاني.
٤. آليات تحفيز مشاركة القطاع الخاص في توفير المساكن الميسرة.

المحور الخامس : الصور المختلفة للشراكة بين القطاعين العام والخاص (تخطيط – تنفيذ – تمويل – تسويق).

اللجنة العلمية:

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

اللجنة التنظيمية:

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

التاريخ: ١٤٣٦/٠٦/٢٤ الموافق: ٢٠١٥/٠٤/١٣

مرفق رقم 4

Embassy Of The Kingdom Of Morocco
The permanent mission to the league of Arab States
Cairo

سفارة المملكة المغربية
المندوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

الرقم: 1907

2015/07/05

1437

عاجل وفوري

تهدي المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي / إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة)، وتبعا لمذكرة الأمانة العامة رقم 3/616 بتاريخ 04 مارس 2015، بشأن الاحتفال بيوم الإسكان العربي لسنة 2015، تتشرف بإخبارها أن وزارة السكنى وسياسة المدينة بالمملكة المغربية تعتزم تنظيم الفعاليات التالية:

1. يوم تواصلي يحضره المتدخلون والمهتمون بقطاع السكنى وسياسة المدينة، بهدف إبراز منجزات واستراتيجيات هذا القطاع في مجال السكن.
2. برنامجيين للتكوين في مجالي "سياسة المدينة" و"استغلال نظم الإعلام الجغرافي في سياسة المدينة"، يؤطرهما أستاذان من المعهد الوطني للتهيئة والتعمير.
3. يوم دراسي حول إشكالية السكن، بالإضافة إلى تنظيم معرض للمشاريع المنجزة أو التي في طور الانجاز أو تلك المبرمجة في المستقبل.

تغتنم المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي / إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) عن فائق عبارات التقدير والاحترام.

سفارة المملكة المغربية بالقاهرة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- القطاع الاقتصادي -
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية
والتنمية المستدامة

07135

مرفق رقم 5

Waleed ElSayed ElAraby

From: aa [mass65@live.com]
Sent: Monday, September 28, 2015 8:00 AM
To: Waleed ElSayed ElAraby
Subject: الإحتفال بيوم الإسكان العربي لعامي 2015 / 2016 تحت شعار السكن المناسب من أسس التنمية المستدامة

السيد / وليد العربي المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع : الإحتفال بيوم الإسكان العربي لعامي 2015 / 2016 تحت شعار السكن المناسب من أسس التنمية المستدامة

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، نود إفادتكم بأنه تم عمل بنرات بشعار يوم الإسكان العربي وتوزيعها ووضعها بأرجاء المؤسسة العامة للرعاية السكنية ، بالإضافة إلى طباعة الشعار على غلاف مجلة الإسكان للسنة المالية الحالية ، كما أن بصدد إعداد كلمة خاصة بيوم الإسكان العربي لمعالي الوزير بمناسبة هذا الإحتفال ونشرها بوسائل الإعلام .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

ضابط الإتصال لدى جامعة الدول
العربية لدولة الكويت
م . محمد عبد الله صنيدح

9/29/2015

مرفق رقم 6

جمهورية العراق
وزارة الاعمار والاسكان

Republic of Iraq
Ministry of Construction and Housing

الدائرة :الفنية
القسم : الدراسات

العدد : ٢٢١٦٥
التاريخ : ٢٠١٥/١٠/٢٥

الى/ وزارة الخارجية / الدائرة العربية

م/ الاحتفال بيوم الاسكان العربي

تحية طيبة ...

اشارة الى كتابكم المرقم بالعدد ٢٢٥٥/٢١/٢/١٤ والمؤرخ في ٢٠١٥/٥/٥ ومرفقه مذكرة الامانة العامة لجامعة الدول العربية /القطاع الاقتصادي- ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة المرقمة بالعدد٦١٦/٣ والمؤرخة في ٢٠١٥/٣/٤ بشان الطلب الى الدول العربية موافاة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بما سيتم تنظيمه لهذا العام من احتفاليات بمناسبة يوم الإسكان العربي الذي يقام سنويا في اول يوم اثنين من شهر تشرين الاول .

ندرج أدناه نبذة مختصرة عن اجراءات وزارتنا المتخذة بهذا الصدد :-

- اقامت وزارتنا برعاية السيد وزير الاعمار والاسكان والبلديات العامة الاستاذ طارق الخيكاني واللجنة الوطنية للمستوطنات البشرية في العراق اسوة بدول العالم في يوم ١٠/٥ / ٢٠١٥ احتفالا لهذا العام بيوم الموئل العالمي تحت شعار (فضاءات عامة للجميع) ويوم الاسكان العربي والعراقي تحت شعار (السكن المناسب من اسس التنمية المستدامة).

وجرى خلال الاحتفال الذي اقيم في دائرة الاسكان احدى تشكيلات الوزارة القاء كلمة السيد الوزير التي تضمنت التأكيد على حرص العراق على مشاركة برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في القضايا ذات الصلة بالاسكان والتنمية الحضرية المستدامة بهدف تبادل الخبرات والمعارف وتشجيع التعاون المثمر بين الدول لتوفير الاولويات وسد الاحتياجات ذات الصلة بهذا القطاع واثره في رفاه وازدهار المستوطنات البشرية .

كما القيت كلمة السيد د. خوان كلوز/ نائب الامين العام للامم المتحدة والمدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية التي تضمنت التأكيد على صدارة التنمية الحضرية المستدامة في الاجندة العالمية واهمية رفع الوعي بالتحديات التي تحتاج لمعالجتها لتحسين المستوطنات البشرية حول العالم.

[illegible] دائرة الاسكان عرضاً مرئياً استعرضت خلاله مشاريعها و[illegible] اريع التعاون المشترك بين وزارة الاعمار

Iraq - Baghdad - Alkarkh _ Al-Mathaff Sq.
P.O.Box : 8011 ALSalhy Postoffice
Website : http://www.imarislan.gov.iq
E-mail : moc@imarislan.gov.iq
Tel : (0064) (01) 5372[illegible] - 90 (01) 5372[illegible]

[illegible] العراق - بغداد - الكرخ - ساحة المثنى
ص.ب [illegible] المثنى
Tel : (0064) (01) 537[illegible] - +9[illegible] (01) 5372[illegible]

الدائرة : الفنية
القسم : الدراسات

العدد :
التاريخ : / / ٢٠١

والاسكان والبلديات العامة وبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في العراق في قطاع الاسكان والتنمية الحضرية والانجازات المتعلقة منذ عام ٢٠٠٤ وحتى الان من اجل توفير المأوى للجميع ولمستقبل حضري افضل والتي كان من ابرزها صياغة سياسة الاسكان الوطنية في العراق ٢٠١٠ وتأسيس قسم التدريب والمعرفة في وزارة الاعمار والاسكان في سنة ٢٠٠٨ وخارطة الطريق للبرنامج الوطني لتسوية واعادة تأهيل المناطق العشوائية ٢٠١٥.

يرجى التفضل بالاطلاع وابلاغ الامانة العامة لجامعة الدول العربية /القطاع الاقتصادي- ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة بذلك .....مع التقدير

المرافقات
- كلمة السيد الوزير
- كلمة السيد د.خوان كلوز /المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية
- قرص (cd) لعرض دائرة الاسكان

المهندس
إستبرق ابراهيم الشوك
وكيل الوزارة
٢٠١٥/١٠/٢٦

نسخة الى
- مكتب السيد الوزير/ يرجى التفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- مكتب السادة الوكلاء / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- cairep@mofaml.gov.iq
- Envsusdev.dept@las.int
- waleedelarabi@hotmail.com

مع نسخة من المرافقات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير

- دائرة الاسكان /مكتب المدير العام / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- الدائرة الفنية /مكتب المدير العام / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- الدائرة الفنية /مكتب معاون المدير العام / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- الدائرة الفنية / قسم الدراسات .....مع التحيات

م.زينب جمعة ١٠/١٥

كلمة معالي وزير الاعمار و الاسكان

بمناسبة يوم الاسكان العربي و العراقي

السيدات و السادة الحضور

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته

يسعدني في هذا اليوم ، الاثنين الاول من شهر تشرين الاول / اكتوبر ، دعوتكم للاحتفال بيوم الاسكان العربي و العراقي ، والذي يحمل شعار " السكن المناسب من اسس التنمية المستدامة " .

في مثل هذا اليوم من كل عام ، دأبت وزارة الاعمار و الاسكان على مشاركة برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في القضايا ذات الصلة بالاسكان و التنمية الحضرية المستدامة ، بهدف تبادل المعارف و الخبرات ، و تشجيع التعاون بين البلدان لتوفير الاولويات و سد الاحتياجات ذات الصلة بالاسكان ، و باتجاه التنمية المستدامة .

ان وزارة الاعمار و الاسكان ، و في هذا الظرف العصيب الذي يمر به البلد ، تجد نفسها امام تحديات كبيرة و مخاطر جمة تحيط بما تم انجازه في مجال الاسكان و البنية التحيتية الفنية و الاجتماعية ، و تعرض الى معاول الهدم و التدمير ، فضلا عن المخاطر التي تحيط بمستقبل التخطيط للاسكان و التنمية المستدامة .

املنا كبير في ان تتمكن الوزارة ، بجهود العاملين فيها بمختلف تشكيلاتها ، وتخصصاتها و خبراتها ، جنبا الى جنب الوزارات الاخرى ذات الصلة بقطاع الاسكان ، من تجاوز هذه المخاطر ، و ان يتعاون الجميع في تنفيذ الخطط و البرامج التي اقرتها خطة التنمية الوطنية ، و سياسة الاسكان الوطنية .

و الله ولي التوفيق .

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

نيروبي ، ٢٨ سبتمبر،٢٠١٥

السيدات والسادة الحضور:

يسعدني دعوتكم لاحتفالية اكتوبر الحضري لسنة ٢٠١٥ ، فمنذ ٢٠١٤ وبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية حدد شهراكتوبرللمناسبات الحضرية بدءا مع الاحتفال بيوم المونل العالمي في يوم الاثنين الاول منه لينتهي مع يوم المدن العالمي في ٣١ اكتوبر وعلى مدى الشهر نتناول مدى واسع من القضايا الحضرية مع شركائنا ونتشارك المعارف والخبرات لجعل المدن بحالة افضل . ان اكتوبر الحضري هو منبر شامل يتيح للشركاء فرصة اللقاء والنقاش في القضايا الحضرية والمساهمة في الحملة العالمية لتنفيذ اجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥ ومؤتمر الامم المتحدة للاسكان والتنمية الحضرية (المونل الثالث).

اكتوبر الحضري لهذه السنة سيتضمن مناسبتين رئيسيتين ينظمها برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية : يوم المونل العالمي ويوم المدن العالمي فضلا عن قيام مجموعة من المدن على المستويين الوطني والاقليمي بتنظيم فعاليات بالتعاون مع شركاؤنا حول العالم.

هذه السنة فان يوم المونل العالمي الذي نحتفل به اليوم في الخامس من اكتوبر تحت شعار (فضاءات عامة للجميع) الذي تم اختياره ليوضح اهمية هذه الفضاءات والشوارع في المناطق الحضرية في المدن والبلدات.

اما يوم المدن العالمي فسيتم الاحتفال به في ٣١ اكتوبر بهدف جذب اهتمام المجتمع الدولي لظاهرة التحضر كقضية مركزية في التنمية ولتشجيع التعاون بين الدول لتوفيرالاولويات وسد الاحتياجات الحضرية والمضي قدما باتجاه التنمية المستدامة.

نحن سعداء باعلامكم بان الاحتفال بيوم المدن العالمي لهذه السنة سيكون في ميلان في ايطاليا تحت شعار (مصممة للعيش معا) ونظمت في اطار عمل معرض اكسبو ٢٠١٥ والذي امتد للفترة من الاول من ايار ولنهاية ٣١ اكتوبر اذ سيكون يوم المدن العالمي اخر ايام المعرض.

من خلال شراكتكم ودعمكم في رفع الوعي بهذه المناسبات التي يتم الاحتفال بها سنويا سيتم ضمان استمرار النقاش حول التحضر المستدام ومن خلال دعمكم في السنة الماضية فقد سجل اكتوبر الحضري الاول اكثر من ١٢٠ فعالية تم تنظيمها بواسطة الشركاء حول العالم خلال الشهر.

ان اكتوبر الحضري في ٢٠١٥ له دلالة مهمة بالنسبة لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية وشركاؤه اذ انه الشهر الذي اعقب تبني اهداف التنمية المستدامة مع الاهتمام الخاص باجندة المونل وهدفها ١١ بجعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على الصمود ومستدامة كما انه يحدد بقاء سنة واحدة فقط لمؤتمر المونل الثالث الذي سيعقد في مدينة كيتو في الاكوادور في اكتوبر ٢٠١٦.

يسعدنا ان ندعوكم للانضمام لنا ليكون اكتوبر الحضري شهرا تكون فيه قضايا التنمية الحضرية المستدامة في صدارة الاجندة العالمية عبر تنظيم الفعاليات والانشطة في مدنكم ورفع الوعي بالتحديات التي نحتاج لمعالجتها لتحسين المستوطنات البشرية حول العالم.

نحن نشجعكم لزيارة موقعنا الالكتروني www.unhabitat.org حيث تم تحديد صفحة لحدثينا الرئيسيين ولمزيد من المعلومات والافكار لكيفية انخراط شبكتكم الالكترونية في هذا الشهر الخاص الاحتفالي. كما نشجعكم للمشاركة في منافسات تصميم اكتوبر الحضري واقامة انشطة (ليالي حضرية) في الفضاءات العامة القريبة منكم فضلا عن مشاركتكم في نشر دليل اكتوبر الحضري المرفق في موقعكم الالكتروني ومتابعة يوم المونل العالمي في قنوات التواصل الاجتماعي عبر hashtag#habitatday و يوم المدن العالمي عبر hashtag#citiesday كما تم تخصيص عنوان الكتروني لنتمكن من الاستجابة السريعة لاستفساراتكم. ليوم المونل العالمي يرجى الاتصال على whd@unhabitat.org وليوم المدن العالمي wcd@unhabitat.org

نحن نتطلع لاحتفالكم باكتوبر الحضري معنا

المخلص

د.خوان كلوز

نائب الامين العام للامم المتحدة

المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

جمهورية العراق
وزارة الاعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة
دائرة الإسكان

احتفالية يوم الموئل العالمي والعربي

تشرين الأول – اوكتوبر 2015

مقدمة

يشكل قطاع الإسكان اهمية سياسية واقتصادية و اجتماعية وهو من القطاعات التي تركز عليها سياسات الدول لما توفره من استقرار اجتماعي و سياسي ولقد اولت الجهات التشريعية و التنفيذية في العراق هذا القطاع اهتماماً كبيراً حيث تضمن الدستور العراقي الإشارة وبشكل واضح الى حق السكن اللائق لكل مواطن في المادتين (25) و (30) .

وقد اصدرت وزارة الإعمار والإسكان بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-HABITAT) في تشرين الأول 2010 (السياسة الوطنية للأسكان في العراق) و قد اعتمدت السياسة الوطنية للإسكان من قبل مجلس الوزراء في تشرين الثاني من نفس العام .

نبذة عن دائرة الإسكان

تأسست دائرة الإسكان بموجب القرار (39) لسنة 2001 لكي تكون مسؤولة عن قطاع السكن في العراق.

- *مهام الدائرة :-*

1- اقتراح الخطط السنوية والمرحلية والبعيدة المدى اللازمة للاسكان بالتنسيق مع الجهات المعنية .

2- تقديم الاستشارات في مجال الدراسات الاسكانية لدوائر الدولة والقطاعات الاشتراكي والمختلط والتعاوني والخاص ، بما يضمن تنفيذ مشاريع الإسكان.

3- تنفيذ مشاريع الاسكان العامة الواردة ضمن الخطط السنوية للاسكان من خلال الشركات العامة للوزارة وشركات القطاعات الاشتراكي والمختلط والخاص .

4- المراقبة الفنية لمشاريع الاسكان بهدف ضمان تنفيذ البرامج ومشاريعها بالمستوى النوعي المطلوب وفق اسس تحددها الدائرة وتخضع لمصادقة وزير الاسكان والتعمير .

5- تحديد تقنيات البناء الملائمة في تنفيذ الخطط السنوية المتعلقة بمشاريع الاسكان .

6- تصديق تصاميم الوحدات السكنية وشبكات الخدمات لمواقع مشاريع الاسكان المقدمة من المستثمرين لدوائر الدولة والقطاعات الاشتراكي والمختلط والتعاوني والخاص .

7- الاسهام في اقتراح التشريعات الخاصة بالسكن .

8- يلتزم المستثمر في مشاريع الاسكان في دوائر الدولة والقطاعات الاشتراكي والمختلط والتعاوني والخاص باستحصال موافقة الدائرة على التصاميم للوحدات السكنية وشبكات الخدمات لمواقع مشاريع الاسكان .

آلية وافاق التعاون مع منظمة الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

تعود بدايات العمل على النهوض بقطاع الإسكان و تطويره إلى مجموعة دراسات و التشاورات التي تبلورت إلى ما ورد في إعلان عمان في 30 أيلول-سبتمبر 2004، وصولا إلى توصيات ورشة عمل تحليل قطاع الإسكان و اتجاهات التنمية المنعقد في عمان في 6 كانون الأول –ديسمبر 2006، و ما تخلل تلك الفترة من ورش عمل و دراسات أعطت توصياتها و نتائجها ،و التي ساعدت جميعا على بلورة الأهداف الرئيسة المقترحة لاحقا لسياسة الإسكان .

لقد سعت وزارة الأعمار و الإسكان إلى التعاون مع مختلف المنظمات الدولية المعنية بقطاع الإسكان مثل منظمة المستوطنات البشرية (الهابيتات)و (الاسكوا) و البنك الدولي لغرض رسم استراتيجيات و سياسات الإسكان و تطوير قطاع الإسكان و المساهمة في رسم الاستراتيجيات من خلال مشاريع مشتركة اهمها:

4

- **برنامج مشروع تطوير القدرات لمنتسبي الوزارة والوزارات المعنية**

وبعتبر من المشاريع المبكرة التي باشرت بها الوزارة ذلك إيمانا منها بأهميته و دوره في تطوير قطاع الإسكان .

- **إعداد دراسة سوق السكن في العراق**
- **اعداد استراتيجيات إسكان محلية لثلاث مدن مختارة(اربيل، الحلة , النجف الاشرف).**
- **إنشاء مركز التدريب والمعرفة** لقطاع الإسكان .
- **إنشاء مرصد للإسكان** مرتبط بمركز التدريب والمعرفة وضع وتصميم برنامج عمل مرصد الإسكان .
- **وضع سياسات الإسكان و التطوير المؤسسي.**

5

مشروع بناء القدرات للقطاع الحضرى	مشروع بناء القدرات لقطاع الإسكان (1)	مشروع بناء القدرات لقطاع الإسكان (2)
إعداد دراسه واقع حال المدن العراقيه تنفيذ مسح عمرانى سريع لبعض المدن من الشمال، الوسط والجنوب بهدف التعرف على مشاكل الإسكان بالمدن العراقيه لكى ندعم تحديد أهداف السياسه بالمعلومات	إعداد دراسه سوق السكن لبعض المدن العراقيه لكى نحدد المعوقات التى تواجه تنشيط بناء المساكن وتفعيل الأستثمار فى مجال السكن إعداد دراسه عن المناطق المتهرئه وخطه عمل لإعداد أستراتيجيه لتطوير المناطق العشوائيه ومشروعات تجريبيه	وضع خطه عمل لبرنامج إسكان متنوع إعداد أستراتيجيه إسكان محليه لثلاث مدن عراقيه ونشر التجربه للمدن العراقيه الأخرى بهدف تفعيل اللامركزيه البدء بإعداد سياسه وطنيه للإسكان تدعم اللامركزيه مع دور مركزى رئيسى

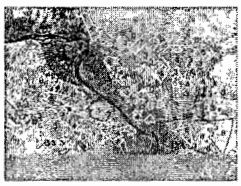

مشروع بناء القدرات لتطوير قطاع الإسكان بالعراق – المرحله الأولى والثانيه
تمويل صندوق الأمم المتحده لمساعده العراق

المشروعات التجريبيه : تساعد على تنميه
الخبرات المحليه وتقييم السياسات
House Rehabilitation
تطوير و تأهيل المساكن

Improved housing through housing rehabilitation programme

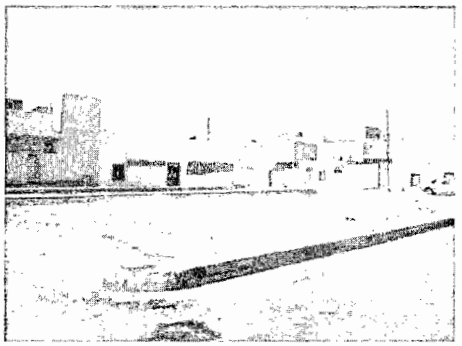

Iraq Ministry of Construction and Housing, municipality & community cooperated with UN-HABITAT to finance and implement a pilot project to improve the living conditions for Ramadan area in Diewaneya.

تعاونت وزاره الإعمار والإسكان، البلدية والمجتمع مع برنامج الأمم المتحده للمستوطنات البشرية من أجل تنفيذ مشروع نموذجي قام على التعاون والمشاركة بالتمويل والتنفيذ من قبل الوزاره لتهيئة الظروف

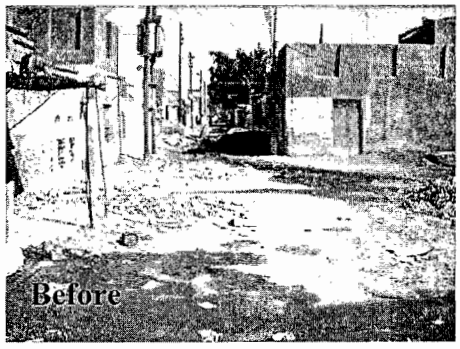

- Due to upgrading and environmental campaigns and training, streets became more clean, houses livable and environment safer.

- نتيجة حملات التوعية والتطوير اصبحت الشوارع أكثر نظافة، المساكن تصلح للسكنى و البيئة أكثر أمانا

مخرجات استراتيجيات عمل الوزارة - دائرة الاسكان مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية الـ UN-habitat

الاستراتيجية	مخرجات العمل
1. دراسة السوق 2. استراتيجيات الاسكان في (الحلة / النجف الاشرف / أربيل)	اعداد واطلاق وثيقة سياسة الاسكان الوطنية (2010-2016)
3. وثيقة سياسة الاسكان الوطنية	1. تشيكل مجلس وطني للاسكان 2. استحداث شعبة متابعة تنفيذ سياسة الاسكان 3. اعداد واصدار كراس (Norms and Standards)
1. كراس (Norms and Standards)	مشروع تحديث معايير الاسكان الحضري والريفي فـي الـعراق

واقع السكن في العراق كما تضمنته السياسة الوطنية للإسكان

❖ تظهر التقديرات الحالية ان الحاجة السكنية حوالي 2 مليون وحدة سكنية في المناطق الحضرية بحلول عام 2016.
❖ نسبة النمو المعتمدة للسكان بحدود 3% اي بزيادة سنوية تقدر ب 900 الف - 1 مليون نسمة اي ان عدد الوحدات المطلوب انشاؤها سنوياً بحدود 150 الف وحدة سكنية.

اهم المحاور التي تضمنتها السياسة الوطنية للأسكان والسياسات المقترحة لتنفيذها:

1.ادارة الاراضي

- توسيع شبكات البنى التحتية في الاراضي المفروزة والشاغرة حالياً .
- بيع الاراضي بالجملة لحشد رؤوس الاموال .
- جردالاراضي المخدومة والقريبة من الخدمات وتطويرها .
- ادامة برنامج وطني الكتروني لتسجيل الاراضي .
- تحديد ضريبة الاملاك .
- توفير وتنويع مدى واسع من الاراضي وبمساحات مختلفة .

2. انتاج الوحدات السكنية

- اعادة هيكلة مقاولي البناء من القطاع العام وتوجيههم نحو انتاج مساكن لذوي الدخل المحدود.
- استخدام الشراكات بين القطاع العام والخاص .
- تطوير نماذج تصاميم بديلة.

3. تمويل الاسكان

•ايجاد مصادر متنوعة من التمويل الاسكاني و تحويل المصارف الاسكانية الحكومية الى موّسسات تمويل ثانوية .
• دعم الاسر ذات الدخل المنخفض .
• اعداد مسودة قانون شامل لتمويل الاسكان .

4. البنية التحتية للإسكان

•تحسين وتطوير الخدمات الحالية من خلال ادارة افضل .
• تشجيع القطاع الخاص في تطوير وادارة البنى التحتية .

5. ادارة وصيانة المساكن

• تحسين مستوى الحد الادنى من المعايير .
• مراجعة الاطار التنظيمي لأدارة وصيانة المساكن متعددة الاسر.
• المحافظة على المناطق الحضرية التاريخية.

6. الاسكان ومواد البناء

• تيسير التمويل لمنتجي المواد الانشائية .
• تشجيع المشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص .
• تشجيع المواد الانشائية المنتجة محلياً .
• تحسين مراقبة الجودة .

7. السكن العشوائي

•تقييم الظاهرة واختيار تدخل مناسب لكل حالة على حدة .
• اعادة التوطين بصورة عادلة .

دور دائرة الأسكان في تنفيذ السياسة الوطنية للإسكان

تسعى دائرة الإسكان ومنذ تأسيسها الى تنفيذ خطط الحكومة في تغطية وسد الحاجة السكنية للمواطنين ومن جميع الفئات وذلك من خلال المشاريع الاسكانية والخطط المستقبلية والدراسات التطويرية لمعالجة الواقع السكني والحاجة المتزايدة على الوحدات السكنية نتيجة التطور الاقتصادي والنمو السكاني ويمكن تلخيص **مساهمة الدائرة في تنفيذ السياسة الوطنية للإسكان في المحاور ادناه :**

المحور الاول : **الانتاج السكني ويتضمن :**
أ- مشاريع الإسكان العام
ب- مشاريع السكن الاقتصادي واستراتيجية التخفيف من الفقر
ج- المشاريع الإسكانية المستقبلية للدائرة

المحور الثاني : **تحديث معايير الاسكان الحضري والريفي**

المحور الثالث : **البحث عن تقنيات تنفيذ حديثة اقتصادية وصديقة للبيئة**

يتضمن الانتاج السكني ما يأتي :

مشاريع الإسكان العام :

تتبنى دائرة الإسكان تنفيذ مشاريع الاسكان الحكومي المدرجة ضمن الخطة الاستثمارية السنوية لوزارة الاعمار والاسكان والتي يتم تخصيص المبالغ اللازمة لها ضمن الموازنة الاتحادية . وقد تبنت الدائرة اقامة المشاريع السكنية المتكاملة التي تتضمن الابنية السكنية مع كافة ابنية الخدمات الاجتماعية العامة وشبكات البنى التحتية وذلك لتمكين المستفيدين من هذه المجمعات من اشغال الوحدات السكنية والاستفادة من الخدمات الاجتماعية والخدمات الاخرى في بيئة سكنية متكاملة وصحية والتي بلغ عدد المنجز منها 20 مشروعا والتي قيد التنفيذ 56 .**ويمكن ايجاز اهداف مشاريع الاسكان المنفذة من قبل الدائرة بمايلي :**

أ – تهدف المشاريع الى سد جزء من الحاجة السكنية في المحافظات .
ب - تطوير المنطقة الحضرية ذات الاستعمال السكني من خلال أنشاء مجمعات سكنية أفقية وعمودية مخدومة بأبنية عامة مكونة محلة سكنية.
ج - توفير فرص عمل للعاطلين مع تنشيط الصناعات الساندة الاخرى .
د - تحسين البيئة من خلال تطوير الأرض بالتشييد و الفضاءات المفتوحة و التشجير .
هـ - تحسين دخل الأسرة بتوفير فرصة للأنتقال من الأيجار الى التمليك.

مشروع تحديث معايير الأسكـان الحضري والريفي

سبق وتم اعداد هذه المعايير حيث تضمن المخطط العام للإسكان تقريراً مفصلاً للمعايير التخطيطة و التصميمة التي حددت الاطر التي تنفذ بموجبها المجمعات السكنية إبتداءاً من مستوى المحلة السكنية الى مستوى الحي السكني .

- لمرور فترة طويلة على المراجعة الوحيدة التي حصلت للدراسة الفنية التي اعدتها مؤسسة بول سيرفس فقد بادرت الـهيئة العامـة للإسكـان الى إطـلاق مشـــروع **(تحديث معايير الإسكان الحضري و الريفي)** , بما يلبي التوجهات العامة للسياسة الوطنية للإسكان .
- تم التعاقد مع المكتب الإستشاري التخطيطي التابع الى جامعة بغداد لتنفيذ هذا المشروع والعمل الان في مرحلة انجاز المعايير التصميمية والتخطيطية في الإسكان الحضري والريفي .

خلاصة العمل في قطاع الإسكان بالعراق: التحديات والأولويات

1. إعداد سياسة وطنية للإسكان والتنمية الحضرية
   - وقد تضمنت خطة العمل القيام بعمل دراسة لقطاع الإسكان و عمل مسح عمراني للمدن العراقية وحالتها
   - القيام بوضع برنامج عمل لقطاع الإسكان والتنمية الحضرية للمدى القريب والمتوسط والبعيد
   - القيام بإعداد إستراتيجيات للمدن وكذلك المخططات العمرانية لبغداد وكافة المدن العراقية
2. إجراء تعديلات فى إداره الأراضي لتنشيط بناء المساكن
3. تنمية آليات لتمويل الإسكان والبنية الأساسية
4. إنشاء آلية مؤسسية لتمويل الإسكان
5. تطوير الهيكل التشريعي والقانوني وأهمها تنشيط مشاركة القطاع الخاص
6. تسريع عملية بناء القدرات وتطوير المؤسسات

شـكـراً لإصـغـائكم ...

مرفق رقم 7

أسماء الفريق العربي المتخصص بقواعد المعلومات و البيانات

لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب

الدولة	الاسم	الوظيفة	نقطة الاتصال
المملكة العربية السعودية	م/ناصر العمار م/خالد محمد العمودي	مدير التعاون الدولي المكلف	
		الإدارة العامة لتقنية البيانات	
جمهورية العراق	م/مجيد حميد جاسم	مدير مركز نظم المعلومات في وزارة الأعمار الإسكان	
دولة الكويت	السيد/سعدي زيد الجباري	مدير مركز نظم المعلومات بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية	
جمهورية السودان	الأستاذة/ تيسير النور حماد	المجلس القومي للتنمية العمرانية – إدارة المعلومات	Tel :+249916235520 Fax :+249155282302 Email : Tayseerhammad@alumrania.gov.sd

مرفق رقم 8

جمهورية مصر العربية
وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الاسكان والمرافق

وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية
صادر ٢٢٢٢
٣٠ اغسطس ٢٠١٥
المرفقات
رئيس قطاع الإسكان

السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب – جامعة الدول العربية

تحية طيبة ... وبعد

نظراً لقيام الآنسة المهندسة / ريهام بكر - منسق اتصال بين وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب والدول العربية - بأجازة خاصة بدون مرتب .

فإننا نرشح السيدة الأستاذة/ هبة الله جمال علماً بأن وسيلة الاتصال عن طريق رقم الهاتف (٠١١١٧١٣٥١٥٣) أو عبر الايميل (heba_eskan@hotmail.com) .

برجاء التفضل بالتنبيه باللازم .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

وتقديرنا

وكيل أول الوزارة

رئيس قطاع الإسكان والمرافق

رئيس اللجنة التنظيمية

مهندسة /

٣٠/٨/٢٠١٥

{نفيسة محمود هاشم}

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة – المحور العبدي تليفون : ٣٧٩٢١٥٤٩ فاكس : ٣٧٩٢١٥٤٠ الرمز البريدي : ١١٥١٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

مرفق رقم 9

قائمة بأسماء منسقي الاتصال المعنيين بالموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

الدولة	الاسم	الجهة	المسمى الوظيفي	البريد الالكتروني	التليفون	الفاكس
المملكة الأردنية الهاشمية	المهندسة/ مي عصفور	المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	مستشارة المدير العام للشؤون الخارجية والتعاون الدولي	mkasfour@gmail.com maiandahmad@yahoo.com	+962795350094 +962797313236	+96264610109
دولة الإمارات العربية المتحدة	السيد/ عمر القيواني	وزارة الأشغال العامة	رئيس قسم قواعد البيانات في إدارة الإسكان	osalqiwani@mopw.gov.ae		
الجمهورية التونسية	السيدة/ آمنة البوهلي	مصلحة التنسيق بالإدارة العامة للإسكان بوزارة التجهيز	معمارية أولى رئيسة مصلحة التنسيق	Bouhali_emna_dnua@yahoo.fr dgh@mehat.gov.tn		
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	السيدة/كلثوم ابراهيتي	وزارة السكن والعمران	مديرة الاستشراف والإحصائيات وأنظمة الإعلام			
المملكة العربية السعودية	المهندس/ ناصر عبد الله العمار	الهيئة العامة للإسكان	المشرف على إدارة التعاون الدولي	eplans@hotmail.com	+96612894141 +966505423041	
جمهورية السودان	الأستاذة/ تيسير النور حماد النور	المجلس القومي للتنمية العمرانية	إدارة المعلومات	tayseerhammad@alumrania.gov.sd		
الجمهورية العربية السورية	المهندس/ محمد مهند المصري	وزارة الإسكان والتعمير – المؤسسة العامة للإسكان	منسق الاتصال لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية	Mass65@live.com	+96599681580 +96525301008	+96525392932
دولة الكويت	السيد/ سعدي زيد الجباري	مدير مركز نظم المعلومات	المؤسسة العامة للرعاية السكنية	**saadi@housing.gov.kw**	+96599992604 +96525301133	
دولة قطر	السيد/ شكري محمد مشربن	وزارة الشؤون الاجتماعية	مساعد مدير إدارة نظم المعلومات	**smsllrnen@mosa.gov.qa**	+97444241222 +97466643612	+97444241221
دولة فلسطين	المهندس/بسام شعلان	نائب مدير عام الإسكان التعاوني والعقارات	وزارة الأشغال العامة والإسكان	**bmshalan@yahoo.com**	+97022974469	+9702987890
جمهورية العراق	المهندسة/وسن هادي	موظفة في وزارة الأعمار والإسكان/الدائرة الفنية	منسق الاتصال لدى وزارة	**mohc_derasat@yahoo.com.**		

الدولة	الاسم	الجهة	المسمى الوظيفي	البريد الالكتروني	التليفون	الفاكس
	مطلك		الأعمار والإسكان			
دولة ليبيا	أ/عيسى خميس أردية		منسق الاتصال لدى وزارة الإسكان والمرافق	Essa_ardih@yahoo.com	+218924490889	
جمهورية مصر العربية	الأستاذة/ هبة الله جمال	وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية	منسق الاتصال لوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية	Heba_eskan@hotmail.com	00201117135153	
المملكة المغربية	السيدة/ حوري نجية السيد/ ايت الحاج حسين	وزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة	مديرة مساعدة بمدرية الإنعاش العقاري مكلف بمهمة لدى الكتابة العامة			
الجمهورية اليمنية	المهندس/احمد يوسف محمد المخلافي	مدير عام النظم والمعلومات بوزارة الإشغال العامة والطرق	منسق الاتصال لوزارة الإشغال العامة والطرق	info@mpwh-ye.net	+9671546141	+967733893820

مرفق رقم 10

أسماء الفريق العربي المختص لإعداد التقرير الإقليمي العربي للموئل 3

الدولة	الاسم	الوظيفة	هاتف	فاكس	البريد الالكتروني
جمهورية مصر العربية	م/نفيسة محمود هاشم	وكيل أول الوزارة رئيس قسم الإسكان والمرافق	+20227921540	+20227921539	hashem@yahoo.com_nafisa
	م/حسين محمود الجبالي	مستشار السيد/وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	+201221020863	+227921404	husseinelgebaly47@hotmail.com
	د.م/فهيمه الشاهد	رئيس الإدارة المركزية للمراكز الإقليمية التخطيطية	+20227921563	+20227921562	fahima.elshahed@gmail.com
	د/عبد الخالق عبد الرحمن	دكتور استشاري بالهيئة العامة للتخطيط العمراني			
	د.عاصم الجزار	رئيس هيئة التخطيط العمراني			
دولة ليبيا	م/علي عبد الحفيظ بحيري	وكيل لوزارة الإسكان والمرافق	00218913202733		anc_ali_ibrahim@yahoo.com
	م/جاد المولى السنوسي شماطة				
	م/وائل محمد أمين فرحات				
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	السيدة/ جليوط مهدية	مكلفة بالدراسات والتلخيص ديوان السيد الوزير	0021321617224	0021321617224	mdjelliout@yahoo.fr

المملكة المغربية	الأستاذة/ مينة أزركي	مديرة التواصل والتعاون	00212661046340	00212537577378	mazerki@gmail.com
جمهورية العراق	المهندس/ إستبرق إبراهيم الشوك	الوكيل الأقدم لوزارة الأعمار والإسكان	009647905270310		istabraqalshouk@yahoo.com
	السيد/ سمير إبراهيم بشقه	مدير عام الدائرة الفنية بالوزارة	009647901221623		samir_bashqa@yahoo.com
جمهورية السودان	المهندس/ سبيل عبد الرسول اسحق	الأمين العام- للمجلس القومي للتنمية العمرانية	00249155282302	00249155282302	sababd56@hotmail.com
المملكة العربية السعودية	المهندس/ ناصر بن عبد الله العمار	مدير عام التعاون الدولي- وزارة الإسكان	009662894141	0096611407002 0	eplans@hotmail.com
	السيد/ علي عطية آل جابر	المشرف على الإدارة العامة للدراسات والبحوث	00966504214121	0096611407000 8	a.aljabir@housing.gov.sa
	المهندس/ محمد إبراهيم آل تميم	مهندس تخطيط عمراني-الإدارة العامة لتصميم المشاريع	00966505118007	0096611289404 1	m.altamim@housing.gov.sa
المملكة الأردنية الهاشمية	المهندسة/ مي خليل عصفور	مدير إدارة السياسات الإسكانية	00962795553094	96264618109 00	mkasfour@gmail.com
	المهندس/ سليمان الحسنات	مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي	+962796366672		hasanat@hudc.gov.jo

مرفق رقم 11

The Libyan Mission
to the League of Arab States
Cairo

منـــدوبية ليبيـــا
لدى جامعة الدول العربية
القاهـــرة

التاريخ: ٢٤/ ٨ / ٢٠١٥ الرقم الإشاري : ح ح ١١٤٧

08646

25 AUG 2015

مذكرة شفوية

تهدى المندوبية الليبية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية " القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة " الموقرة .

و بالإشارة إلى الاجتماع (79) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بمقر الامانة في الفترة 13-2015/05/14 والى ما تم التوصل إليه من قرارات ، حول المنتدى الوزاري للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وفيما يتعلق بالفقرة (ثالثًا/2) .

تود المندوبية إفادة الأمانة الموقرة بأن الجهات الليبية قد حددت مكتب التعاون الدولي والإعلام بالهيئة العامة للإسكان والمرافق كنقطة اتصال ، وان فريق العمل المكلف بإعداد التقرير الإقليمي العربي يتكون من السادة :

1- المهندس / علي عبد الحفيظ بحيري

2- المهندس/ جاد المولي السنوسي شماطة .

3- المهندس/ وائل محمد أمين فرحات

تغتنم المندوبية الليبية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب مجددًا للأمانة العامة لجامعة الدول العربية " القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة "الموقرة عن عظيم تقديرها وفائق احترامها.

مندوبية ليبيا
جامعة الدول العربية

إلى / الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة

(القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة)

القاهرة: 2015/08/23

18 شارع السلولى – ميدان المساحة – الدقى ت:37623808 – 37623809 ف: 37623804

Libyandelegation-eg@hotmail.com

مرفق رقم 12

نقاط الاتصال لمتابعة التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة حول الإسكان و التنمية الحضرية المستدامة

"الموئل الثالث" (كيتو : أكتوبر 2016)

الدولة	الاسم	الهاتف	الفاكس	البريد الالكتروني
الجمهورية التونسية	م/ قمر بنحمادي الشابي مديرة بناء السكن	+216 71 892 077	+216 71 796 810	Kmar.chabbi@mehat.gov.tn
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	السيدة/ معمري مليكة مديرة سياسة المدينة بوزارة السكن والعمران والمدينة السيدة/ قلاب سليمة مديرة الدراسات بوزارة السكن والعمران والمدينة	+21323511660 +21323610940	+21323511660 +21323610940	m.maameri@mhuv.gov.dz s.guellab@mhuv.gov.dz
سلطنة عمان	م/محمد بن علي بن محمد المطوع مدير عام المشاريع	+968 99 336 474 +968 24 227 730	+968 24 217 631	Mmuttawa@gmail.com
جمهورية العراق	د/طيبة فاروق إبراهيم	+9647901426407	-	Dabia100@yahoo.com Dhabiafarooq@yahoo.com

جمهورية مصر العربية	م/عايدة عبدالله فام مدير عام المكتب الفني بالهيئة العامة للتخطيط العمراني م/أيهاب محمد شحات مهندس تخطيط بالهيئة العامة للتخطيط العمراني	+201225698469 +201005659607	+20227945618 +20227945618	Aida.fam_98@yahoo.com Ehab.shahat@gmail.com

مرفق رقم 13

تقرير مهمة

الدورة (25) لمجلس إدارة بلانامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

نيروبي 14-2015/4/23

بالإشارة إلى موافقة معالي الأمين العام على إيفاد وفد الأمانة العامة ممثلاً في كل من د.حسين السويدي المكلف بقسم الإسكان والمناخ والتعاون الدولي والسيد.وليد العربي مسؤول ملف الإسكان والتنمية الحضرية للمشاركة في أعمال الدورة (25) لمجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، في الفترة من 14إلى 23 ابريل 2015 بنيروبي.

أتشرف الإفادة بالاتي :

قبيل البدء في اعمال إجتماعات المجلس الحاكم بمقر الأمم المتحدة بنيروبي ، عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ، **prepcom II** وذلك خلال الفترة 14-16 ابريل 2015

تناول الاجتماع موضوعين رئيسيين وهما : ترتيبات اعتماد واشراك أصحاب المصلحة ، ومشروع القواعد الاجرائية ، فأما الموضوع الأول فقد شهد نقاشا حاداً ، حيث أنه يسمح بتسجيل السلطات المحلية ضمن الوفود الوطنية وكذا باعتبارها منظمات غير حكومية ، الأمر الذي لايتسق مع النظم القانونية بالعديد من الدول ، لاسيما الدول العربية ، ولم يتم التوصل إلى نتيجة ، ولذلك من المتوقع طرح الموضوع مجدداً في الاجتماع القادم لجمعية الأمم المتحدة للبيئة خلال شهر مايو 2016

غير أن الموضوع الثاني بشان تعديل مشروع القواعد الاجرائية والخاصة بتشكيل وفود الدول المشاركة ، وكذا القاعدتين الثالثة الخاصة بتقديم أوراق الاعتماد والرابعة والعشرين الخاصة بحق الرد ، فقد اثار جدلاً واسعاً كذلك ، خصوصاً وان من تقدم بمسودة التعديل كان الاتحاد الاوروبي ، والذي يحضى بصفة مراقب ، كما أن العديد من الوفود تحفظت على كيفية إدارة السكرتارية للعملية التحضيرية لمؤتمر الموئل III ، وماترتب عليها من ضعف دور الدول الأعضاء في العملية التحضيرية ،

وفي نهاية الاجتماع تم تبني قراراً يدعو الجمعية العامة للامم المتحدة للنظر في الخيارات المتاحة من أجل دفع العمل على الانتهاء من الأمور العالقة بالعملية التحضيرية للمؤتمر من قبل الاجتماع الثالث prpcom III ، والمزمع عقده في جاكارتا ، ومن ضمن الخيارات النظر في امكانية عقد اجتماع استثنائي للجنة التحضيرية قبل اجتماع جاكارتا والمقرر عقده في يوليو 2016.

مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية :

- افتتحت الدورة (25) لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية صباح يوم الجمعة الموافق 17 ابريل 2015 ، من مقرر الدورة (24) للمجلس ، السيد .فرانز ماريه (ألمانيا) ،بحضور مايقرب من 4000 مشارك من 147 دولة ، بما في ذلك العديد من الوزراء ، وممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ، وكذا ممثلين عن المجتمع المدني ، وبتشريف رئيس جمهورية كينيا " أهورو كينياتا " ،
- بداية دعى مقرر المجلس إلى الوقوف دقيقة صمت تأبيناً لذكرى من فقدو في الهجوم الإرهابي على كلية "غارسيا" الجامعية يوم 2 ابريل 2015،
- أدلى بالبيانات الافتتاحية كل من "ساهله ورك زيودي" المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي ، التي تلت بياناً بالنيابة عن الأمين العام ، و" اخيم شتاينر" المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والسيد " جون كلوس " المدير التنفيذي لموئل الامم المتحدة ، وكذا الرئيس "كينياتا"
- ذكرت المدير ة العامة في بيانها أن سنة 2015 تعتبر سنة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للأمم المتحدة ، فالمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية سيعقد في أديس بابا في يوليه، ومؤتمر القمة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام 2015 سيعقد في نيويورك في شهر سبتمبر، وستحل الذكرى السبعون لانشاء الأمم المتحدة في أكتوبر ، وكذا الدورة (21) لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ بباريس في نهاية نوفمبر ، ولموئل الأمم المتحدة إسهام هام للغاية في جميع تلك المبادرات ، وفي البيان الذي أدلى به المدير التنفيذي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، قال إن برنامج البيئة وموئل الأمم المتحدة لديهما تاريخ طويل من العمل معاً إيمانا بأهمية البيئة والتنمية المستدامة ، وان المجتمع الدولي يتطلع باهتمام نحو المدن ونحو رفاه وصحة الناس ، وأن مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) والمقرر عقده في كيتو في أكتوبر 2016 سيشكل فرصة لتغيير التفكير بشأن عملية التحضر ، ومعلناً في نفس الوقت عن أن برنامج البيئة تبرع بمبلغ 500.000 دولار من أجل المؤتمر الذي يعتبر شاهداً على دعمه لأنشطة موئل الأمم المتحدة والروابط الوثيقة بين المنظمتين ، ومنوهاً أن المشاركين في الموئل الثالث سيقومون بتقييم تطور خطة التنمية الحضرية منذ انعقاد المؤتمرين الأولين ، المعقود أحدهما في اسطنبول في عام 1996 والثاني في فانكوفر في عام 1976، بالإضافة إلى النظر في مستقبل عملية التحضر،
- أما الرئيس كينياتا فقد أوضح في بيانه أنه من الواضح أن التنمية المستدامة سوف تشغل مكانة هامة في خطة التنمية لما بعد عام 2015 وأهداف التنمية المستدامة ، وأن تكلفة التنمية

عام مشترك كأولوية أساسية باعتبار ذلك الاجراء العملي الأكثر فعالية ، كما تناول بالتفصيل جدول الاعمال الحضري الجديد ، مشدداً على إمكانياته باعتباره رؤية تمثل تحولاً نموذجياً يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ، وعلى وجه التحديد مع الهدف 11 المقترح والمتمثل في دعم المدن والمستوطنات البشرية وبناؤها على أسس شاملة وآمنة وقابلة للتكيف ومستدامة ، وان يركز جدول الاعمال على ثلاثة مجالات وهي :تعزيز التشريعات الحضرية والحوكمة ، وتطوير وتنفيذ سياسات حضرية وطنية ، وتعزيز التخطيط والتصميم وتسخير الاقتصادي الحضري بما في ذلك تقوية تمويل البلديات .

- اللجنة الجامعة :

ترأس السيد. "ني لانتي فانديربيو" (غانا) أحد نواب الرئيس الثلاثة للمجلس ، اللجنة الجامعة التي أنشأها مجلس الادارة في جلسته العامة الأولى ، وخصصت اللجنة للكلمات والبيانات الرسمية للوفود الرسمية والمنظمات الدولية وكذا ممثلي المجتمع المدني ،

- وفي ثالث يوم عمل اللجنة وبحسب الترتيب البروتوكولي ألقينا كلمة الجامعة العربية ، مؤكدين فيها على النهج والخطط المتفق عليها تحت لواء مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب ،

- انفضت اللجنة في خامس يوم عمل لها بعد الانتهاء من إلقاء كامل البيانات الرسمية، لتجتمع مجدداً في آخر يوم لأعمال الدورة 25 لمجلس الإدارة ، وبعد الانتهاء من أعمال لجنة الصياغة.

لجنة الصياغة واعتماد القرارات :

وهي الجلسة التي تناولت المفاوضات بشأن مشاريع القرارات المعروضة ، وكانت في المجمل 19 مشروع قرار ، (وتم اعتمادها) ، كان من أهمها : مشروع قرار عربي مقدم من الجمهورية العراقية حول اللجان الوطنية بشأن المستوطنات ، والدعم والتمويل في بناء القدرات والذي دعمته المجموعة العربية ، وكذا مشروع قرار والذي شهد نقاشاً مطولاً حول مراجعة الحوكمة(تم إعتماده) والذي ينص على قيام لجنة المندوبين الدائمين CPR بانشاء مجموعة عمل لمراقبة آداء السكرتارية والمدير التنفيذي وتقديم توصيات لتحسين عمل برنامج الامم المتحدة للمستوطنات خلال الفترة البينية ، وعلى أن تقوم بتقديم تقارير دورية للجنة في هذا الشأن ، وبحيث تضم 3 ممثلين عن كل مجموعة جغرافية، وان كانت المجموعة العربية والإفريقية ترى بأن يكون التمثيل على أساس التوزيع المنصف لا المتساوي ،

غير أنه برغم تشكيل مجموعة العمل على أساس التوزيع الجغرافي المتساوي ، فان القرار قد تضمن نصوصاً أخرى تمثل ضماناً لشفافية عمل المجموعة وعدم استئثار الدول المانحة بتوجيه البرنامج ، حيث نص على إنشاء فريق العمل كجهاز مؤقت تابع للجنة المندوبين الدائمين لفترة بينية واحدة

single inter-sessional period ، ورفعه تقارير دورية اليها ، فضلا عن عقد جميع الاجتماعات بصورة مفتوحة واعطاء الفرصة لكافة الدول لتقديم مداخلات يجب على الفريق أخذها بعين الاعتبار.

كما أن باقي مشاريع القرارات كانت حول تمكين موئل الامم المتحدة في أن يقدم بفاعلية مهامه في سياق خطة التنمية لما بعد 2015 ، وخطة التحضر الجديدة الطموحة ، وكذا حول إصلاح مجموعة إجراءات لتعزيز إدارة موئل الأمم المتحدة ، مما سيجعله أكثر فعالية وكفاءة وشفافية وأكثر غستجابة للدول الأعضاء ، ولضمان مزيد من الرقابة الفعالة في البرنامج

أما بالنسبة للمجموعة العربية ، فقد كانت هناك إجتماعات تنسيقية طوال أيام الاجتماعات برئاستنا ، وذلك من أجل مناقشة مايتم بشأن مشاريع القرارات المقدمة يومياً وطوال أيام الدورة ، و كذا التنسيق والتحضير الجيد لأخذ موقف عربي موحد ، و ظهر ذلك جلياً وقوياً في الحفاظ والدفاع على المصالح العربية أثناء جولة المفاوضات ، فكانت معظم التدخلات العربية متناسقة ،

مايجدر الاشارة إليه هو أن تبني هذه الدورة إلى قرار الحوكمة المشار إليه سابقاً يعد في مجمله خطوة إيجابية تسمح بمزيد من الرقابة للدول الأعضاء على آداء المدير التنفيذي وسكرتارية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، والتي من شأنها أن تعطي الفرصة للدول للتأثير بصورة أكبر على عمل البرنامج وتحديد أولوياته ، مع ضرورة الحرص على اختيار دول فاعلة لتمثل المجموعتين الافريقية والاسيوية بعضوية مجموعة العمل

بالاضافة إلى ضرورة مشاركة الدول العربية في اجتماعات مجموعة العمل حول البرنامج والميزانية والتي سوف يتم تشكيلها بناء على قرار المجلس الحاكم 25 بشأن حوكمة البرنامج والمشار إليه سابقاً.

د.حسين السويدي

المكلف بالإسكان والمناخ والتعاون الدولي

مرفق رقم 14

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF PUBLIC WORKS

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الأشغال العامة

الرقم : ٣٠٤٨

15 JUL 2015

المحترم

سعادة / د. جمال الدين جاب الله
مدير إدارة البيئة والإسكان
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – جمهورية مصر العربية
فاكس : 0020225740331 – ص.ب. 11642 القاهرة

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع : ملاحظات على الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

تهديكم وزارة الأشغال العامة أطيب التحيات بمناسبة قرب حلول عيد الفطر السعيد

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، نود إفادة سعادتكم بما يلي :-

ملاحظات عامه :

1- هناك تفاوتات كبيره في مستويات التنمية الحضرية بين مختلف الدول العربية ، و عليه فان القضايا و التحديات التي تواجه كل دوله قد تختلف بصوره جذريه بين دوله و اخرى ، وبما ان الاستراتيجية المقترحة تشتمل غايات و اهداف محدده و مؤشرات قياس سيتم متابعتها و قياسها دوريا ، فإننا نرى ان يتم تقسيم مجموعه الدول العربية الي اقاليم متجانسه من حيث مستويات التنمية الحضرية subregion و بناء عليه يتم تحديد التحديات و القضايا الخاصة بكل اقليم و ما يترتب علي ذلك من غايات و اهداف ، و ذلك لضمان ان تعكس الاستراتيجية العربية الواقع الحالي للدولة العربية و بما يتلائم و يتفق مع السياسات و الخطط الاستراتيجية لكل دوله.

2- حيث ان الاقتصاد يعد المحرك الرئيسي للتنمية ، فإننا نقترح ان يتم تعديل (الغاية 6) ، بحيث تتمحور بشكل خاص حول " الاقتصاد الأخضر". (تم الإشارة للاقتصاد الاخضر كهدف في الغاية 6، و استراتيجية في الغاية 5.) بحيث يتم وضع معايير محدده لقياس مدى التقدم في التحول الى الاقتصاد الاخضر في مختلف الدول العربية.

3- فيما يتعلق بآليات التنفيذ علي المستوى الاقليمي ، فان الهيكل المقترح يشكل منظومه موازيه لمجلس الإسكان و التعمير العرب ، مما قد يوجد بعض الازدواجية و التداخل بين الاختصاصات ، لذا نرى ان يتم اضافه مهام اللجنة العليا الى مجلس الاسكان و التعمير ، ومهام اللجنة الفنية الاستشارية الى مهام اللجنة الفنية لمجلس الإسكان ، على ان يتم الاكتفاء بأنشاء وحده فنيه منبثقه من اللجنة الفنية لمتابعه تنفيذ الاستراتيجية.

4- توحيد استخدام مصطلح " المستقرات البشرية " اينما وجدت في نص الاستراتيجية.

5- توضيح الفئات المستهدفة من الاستراتيجية . هل هي جميع السكان / القاطنين ، او جميع المواطنين ؟ نظرا لتأثير ذلك على الخطط التنموية في بعض الدولة التي لديها تحديات معينه في التركيبة السكانية . و كذلك القوانين المنظمة و التشريعات خاصه فيما يتعلق بحق الحيازة و الدعم الحكومي.

ملاحظات تفصيلية :

الغاية (1) :

اعاده صياغه "ضمان توفر السكن الملائم و الميسور و الخدمات الاساسيه لتحقيق مستوى حياه ملائم"

الأهداف :

الهدف رقم (6) ينقل الى الاستراتيجيات ، او يتم اعاده صياغته

الاستراتيجيات :

حذف (تمكين الشباب و النساء من الحصول علي الاراضي و الحيازة) ، تخضع للقوانين و التشريعات لكل دوله.

اضافه : تحسين نظم اداره النفايات .

الغاية (3) :

اضافه الهدف التالي : " تطوير المخططات الشمولية للمدن بما يحقق متطلبات النمو الاخضر و جوده الحياه"

الهدف رقم (15) ، ينقل للغاية (1) ، لضمان التجانس

الغاية (4) :

الهدف (19)

اعاده صياغه " توفير هياكل تنظيميه و نظم داعمه لمؤسسات الإسكان و التنمية الحضرية "

الهدف (21)

مرتبط بالتقسيمات الإدارية و النظم المالية لكل دولة .

الغاية (5) :

اضافه الهدف التالي :

" وضع خطط الطوارئ لمواجهه الكوارث البيئية و تقلبات المناخ "

وتفضلوا بقبول وافر التحية ،،،

م. زهرة سلمان العبودي
وكيل الوزارة

Abu Dhabi Dubai Sharjah Ras Al Khaimah Fujairah
Tel : 026260606 042610001 065745577 072056999 092058888

أبوظبي دبي الشارقة رأس الخيمة الفجيرة
هاتف : ٠٢٦٢٦٠٦٠٦ ٠٤٢٦١٠٠٠١ ٠٦٥٧٤٥٥٧٧ ٠٧٢٠٥٢٩٩٩ ٠٩٢٠٥٨٨٨٨

سـفارة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
بالقـــاهرة

Ambassade
de la Republique Algerienne
Democratique et Populaire
Le Caire

الرقم: ع.إ/ 369

عاجل جدا و فوري

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب ، و بالإشارة إلى توصيات إجتماع الدورة 79 للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب المنعقدة بمقر الأمانة العامة في 14-15 /05/ 2015 ، **و مذكرتها رقم 3/1410 بتاريخ 2015/05/25 المرفق بها المسودة (3) للإستراتيجية العربية للإسكان و التنمية الحضرية المستدامة على الدول العربية 2030** ، تتشرف المندوبية الدائمة بأن ترفق لها طيه **بملاحظات و مقترحات وزارة السكن و العمران و المدينة الجزائرية بشأن مسودة تلك الإستراتيجية** علما بأن الجزائر كانت عضو في فريق العمل المكلف بصياغة تلك الإستراتيجية.

تنتهز المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتعرب مجددا للأمانة العامة لجامعة الدول العربية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب – عن فائق الاحترام والتقدير.

القاهرة: يوم 01/07/ 2015

1949

إدارة الاتصالات

إلى: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب –

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

---***---

ملاحظـــات و اقـتراحـات حـول الاستراتـيجيـــة الـعربيـــة لـلإسكـــان و الـتـنميـــة الحضريـــــة المستدامـــة 2030

- المسودة الـثـالـثـة -

ملاحظـــات و اقـتراحـات حـول الاستراتـيجيـــة العربيـــة لـلإسكـــان و الـتـنميـــة الحضريـــــة المستدامـــة 2030

بعد الاطلاع على المسودة الثالثة للاستراتيجيـــة العربيـــة للإسكـــان و التنميـــة

الحضريـــــةالمستدامـــة 2030، لاحظنا انه تم الاخذ بعين الاعتبار بعضا من ملاحظاتنا،لاسيما بعض

المقترحات المتعلقة بالمؤشرات. لكن يجدر الذكر، ان البعض الاخر لم يتم اخذه بعين الاعتبار و منها

نذكر :

ملاحظة 1: فيما يخص شق المفاهيم و المصطلحات

- إضافة الشق الخاص بالمفاهيم و المصطلحات الخاصة بميدان الإسكان و التنمية الحضرية المستدامة و الذي يعتبر شقا هاما لنجاعة أي إستراتيجية و ذلك لهدف توحيد المصطلحات والمفاهيم لتفادي اللبس في توظيفها في هذه الوثيقة.

ملاحظة 2 :فيما يخص النطاق الجغرافي المذكور في الملخص التنفيذي (الصفحة 3) و كذا اهمية الاستراتيجية (الصفحة)9

ان عدم تحديد النطاق الجغرافي للاستراتيجية المسطرة قد يؤثر سلبا على النتائج المتوقعة و لتفادي أي لبس،نصر على الالتزام بعنوان الإستراتيجية -**الإستراتيجية العربية للإسكان و التمنية الحضرية المستدامة** – و الذي يخص النطاق **الحضري** وهذا لإضفاء منطق اكبر على المؤشرات الحضرية

المقترحة معا للتأكيد على إلزامية ضمان تحقيق عدالة التنمية و الشمولية الاجتماعية بين النطاقين و كذا تأهيل المناطق ذات العوائق لارتباط مستقبل النظام الحضري ارتباطا وثيقا بالتحولات الاجتماعية- الاقتصادية التي تميز عالم الريف.

كما يجدر الذكر ان الاستراتيجية التي تعني و تغطي الجغرافي الكامل، هي بمثابة استراتيجية لتهيئة الاقليم و الذي زيادة على البرامج الموجهة للنطاق الحضري، تحوي الاستراتيجية برامجخاصة موجهةلتنمية و تطوير الريف.

و على هذا الأساس،و لتفادي تهميش النطاق الريفي، نقترح إدراج **محور تعزيز التواصل بين الحضر و الريف**، و قد مثلت هذه النقطة خلال الدورة الخامسة و العشرون لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)الموضوع الفرعي رقم 1 و هو ''تعزيز الروابط الحضرية الريفية عبر مجموعة المستوطنات البشرية لاستخدام القوة التحولية للتحضر من أجل التنمية المستدامة''، وقد طالبت عدة قرارات لمجلس الإدارة بوضع نهاية للمناقشة حول الانفصام بين الحضر والريف، مع التركيز على الروابط الحضرية الريفية الإيجابية وكيف يمكن أن تحسن الأحوال المعيشية وفرص العمل لكل من سكان الريف والحضر. وقد أُقر هذا النهج في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وفي التقرير الختامي للفريق العامل المفتوح العضوية.

و على هذا الأساس نقترح اعادة صياغة الجمل على النحو التالي :

- الصفحة3:**تغطي الاستراتيجية النطاق الجغرافي الحضري لاثنتين و عشرين دولة عربية**
- الصفحة 9:**تغطي الاستراتيجية المناطق الحضرية لدول المنطقة العربية.**

ملاحظة3 :فيما يخص المدى الزمني للاستراتيجية

- **يبلغ المدى الزمني للإستراتيجية 15 عاما 2015-2030 على أن يتم مراجعتها كل 05 سنوات**

إن النجاح في صياغة أي إستراتيجية لا يضمن بالضرورة النجاح في تطبيقها فغالبا ما يكون التطبيق أكثر صعوبة الأمر الذي يتطلب الوعي الكامل بحساسيات التطبيق الاستراتيجي

إن التغيرات الداخلية والخارجية لأي بلد ليست ثابتة على المدى البعيد هذا ما يعطي اهمية بالغة لعنصري التقييم و المراجعة اللذان لا يقلا أهمية عن الجوانب السابقة ، فمراجعة وتقييم الإستراتيجية العربية للإسكان و التنمية الحضرية المستدامة بشكل دوري يساعدان على اتخاذ الإجراءات التوجيهية و التصحيحية لتصحيح مسار هذه الأخيرة بشكل مستمر و هذا لضمان تحقيق أهدافها وغاياتها المنشودة.

و كأي إستراتيجية يجب أن تطبق وثيقة الإستراتيجية العربية للإسكان و التنمية الحضرية المستدامة بصورة تدريجية فهي إستراتيجية أساسية من حيث محتواها و أهدافها و لذلك نقترح تزامن مراجعة الإستراتيجية و تقييمها في مرحلتها الأولى و ذلك بتخفيض المدى القصير إلى مدة زمنية لا تتجاوز **الخمس سنوات**.

في نفس الإطار ، تعتمد نجاعة أي إستراتيجية أساسا على عنصري المتابعة و التقييم و ذلك قصد اتخاذ الإجراءات التوجيهية و التصحيحية لتلقيح مسار هذه الأخيرة بشكل مستمر لضمان تحقيق أهدافها وغاياتها المنشودة.

و من هذا المنطلق،نقترح ادراج مرحلة تتوسط مرحلة التنفيذ و مرحلة المراجعة ، الا و هي "**مرحلة التقييم**" و التي تعتمد اساسا على طرق و اليات مختلفة، نذكر من بينها: ندوات(وطنية اقليمية)، و مراصد (وطنية اقليمية).

و بالإضافة الى آليات التنفيذ الوطنية الإقليمية و الآليات التشاركية للإستراتيجية المسطرة، نقترح وضع لوحة قيادة ((**Dashboard**متفق عليها)، هذه الاخيرة من شانها متابعة الاستراتيجية العربية للإسكان و التنمية المستدامة و التي تعتمد على النقاط التالية :

- تشخيص الحالة الراهنة،
- تشخيص استشرافي وطني و اقليمي ،

- تحديد الرهانات،
- تحديد الخطوط التوجيهية،
- إعادة النظر وتصحيح كلما اقتضت الحاجة و توجيه مسار الإستراتيجية و إعداد المخططات التنفيذية الملائمة.

النقاط الأخرى، التي يجب اخذها بعين الاعتبار

- لتنمية حضرية مستدامة، يجب دمج مفهوم **"التنمية المستدامة"** بمفهوم التخطيط العمراني على مستوى كل دولة.

- تحسين و توعية ومشاركة المجتمع المدني و تعزيز دوره في عمليات إتخاذ القرار كمدخل للتنمية العمرانية المستدامة.
- نقترح وضع خريطة وطنية للتهميش الاجتماعي و الهشاشة الحضرية، و ذلك بهدف استدراك و إدماج المناطق الحضرية ذات العوائق ،هذه الأخيرة تسمح بتحديد المناطق العمرانية الأقل تجهيزا، و التي تتطلب وضع برامج خاصة موجهة لتحسين شروط حياة السكان في المناطق المهمشة لتقليل الفوارق و لضمان اندماج مختلف أحياء المدينة.

Permanent Mission of the State of Kuwait
to the League of Arab States

المندوبية الدائمة لدولة الكويت
لدى جامعة الدول العربية

التاريخ : 12 يوليو 2015

الرقم : ٣١٤/ ١٥ ق

تهدي المندوبية الدائمة لدولة الكويت لدى جامعة الدول العربية أطيب تمياتها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الإقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة)

بالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الإقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) رقم 3/1410 بتاريخ 2015/05/25 .. بشأن طلب مراجعة المسودة الثالثة للإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة .

ترفق لكم المندوبية ملاحظات المؤسسة العامة للرعاية السكنية بدولة الكويت على المسودة المشار إليها أعلاه .

تنتهز المندوبية الدائمة لدولة الكويت هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة عن فائق تقديرها وعظيم إحترامها.

07325

المرفقات : 7

خ.م

UN HABITAT
من مستقبل حضري أفضل

الملخص التنفيذي

تشكل الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة إطارا للعمل العربي المشترك في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وتعتبر خطوة هامة لتعزيز أواصر التكامل الإقليمي في الوطن العربي. وتهدف الى اقتراح غايات وأهداف استراتيجية لتنمية قطاع الإسكان وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة بما يتوافق مع المجهودات الوطنية لكل دولة ومواجهة التحديات المستقبلية، وتحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية . وتغطي الإستراتيجية النطاق الجغرافي الكامل لمجموعة الدول العربية البالغ عددها اثنين وعشرين دولة.

وتكمن أهمية الاستراتيجية في عنصرين أساسيين، أولهما ضرورة تكوين منظومة للتنمية الحضرية على المستوى الإقليمي ، وثانيهما ضرورة تفعيل التعاون بين الدول العربية بعضها البعض لتبادل الخبرات .وتتنوع النتائج الايجابية المتوقعة من الاستراتيجية وتنقسم إلى نتائج فورية وأخرى على المدى المتوسط ، وتتمثل أهم النتائج الفورية في توحيد مفاهيم ومعايير التنمية الحضرية والاسكان المستدام بين الدول العربية، والاستفادة من التجارب الناجحة السابقة، ودمج أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية واستخلاص القضايا الرئيسية وربطها بالتوجهات الدولية.

أما على المدى البعيد تتمثل النتائج الإيجابية في معالجة الفوارق التنموية بين الدول العربية والحد من الفقر والمحافظة على الموارد وحسن استغلالها والحد من انتشار العشوائيات وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة.

تم تصنيف محاور القضايا والتحديات التي تم استخلاصها من التحليلات المرتبطة بالتنمية الحضرية على النحو التالي :

الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية، ديموغرافية العمران، الأراضي والتخطيط ، الإدارة والتشريعات الحضرية ، الاستدامة البيئية العمرانية وقضايا التغيرات المناخية، الانتاجية و الاقتصاد الحضري .

ثم تم التوصل الى صياغة الرؤية المستقبلية ونصها:

" مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة قادرة على المجابهة والمنافسة و توفر مستوى حياة أفضل في الوطن العربي".

تشمل صياغة الغايات والأهداف للاستراتيجية ست غايات رئيسية يندرج تحتها خمسة و ثلاثون هدفا في جميع مجالات التنمية الحضرية المرتبطة بالإسكان وتحقيق جودة الحياة في المناطق السكنية ، و تحتوي على مجموعة من المؤشرات المقترحة تبلغ في مجملها اربع وستون مؤشرا، و تقوم كل دولة بتحديد المؤشرات المناسبة لها تبعا لأولوياتها، لتتمكن من قياس مدي التقدم في تحقيق هذه الأهداف.

يبلغ المدى الزمني للإستراتيجية خمسة عشر عاما حتى 2030، على أن يتم مراجعتها كل خمس سنوات، و يتبعها مخطط تنفيذي لمدة خمس سنوات. كما تضمنت الاستراتيجية آليات للتنفيذ على ثلاث مستويات :

- آليات وطنية : وهي آليات تنشأها كل دولة طبقا لخصوصيتها وأولوياتها، على ان يتم تحديد مؤشرات قياس الاستدامة.
- آليات إقليمية : تكون على مستوى الدول العربية مجتمعة والتي تتبع التنسيق لتحقيق التكامل بينهم.
- آليات تشاركية مع برنامج موئل الامم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية.

وتخلص الاستراتيجية إلى ضرورة التنسيق والتكامل بين الدول العربية، بحيث تمثل كل دولة جزء من الكل. وان تعد كل دولة آلياتها وتحدد أولوياتها في اطار الرؤية والاستراتيجية. هذا بالاضافة الى أهمية دمج الاستراتيجيات الوطنية مع الأهداف الأقليمية والتي تتماشى مع الأجندة الدولية للتنمية لما بعد 2015.

UN HABITAT

2 التحديات و القضايا الحضرية التي تواجه المنطقة العربية

2-1 الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية

يعد قطاع الاسكان والخدمات الاساسية والبنية التحتية من القطاعات الاساسية المؤثرة لتحقيق التنمية العمرانية المستدامة، و هو ما يحتم وجود سياسات واستراتيجيات فعالة ومنفذة للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة في المنطقة العربية. وقد احرزت بعض البلدان العربية تقدما كبيرا في زيادة المعروض من المساكن ذات الاسعار المناسبة، كما احرزت بعض البلدان تقدما في القضاء على الاحياء غير الرسمية والفقيرة بالاستعانة ببرامج التطوير واعادة التوطين، من خلال شراكات بين المؤسسات العامة و القطاع الخاص.

و بشكل عام تراجع انتاج السكن الرسمي لمنخفضي ومتوسطي الدخول بسبب عدم وجود آلية تمويل للاسكان الا لذوي الدخل المرتفع، والقدرة المحدودة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير المسكن المناسب، اضافة الى ارتفاع اسعار الاراضي بسبب المضاربة عليها ، وعمليات التسجيل طويلة الأجل والمكلفة وكذا صعوبة الحصول على الوثائق القانونية اللازمة للحصول على القروض العقارية، مما أدى الى استمرار النمو اللارسمي في المناطق غير المرغوب في توجيه العمران اليها، أو في مناطق مخاطر أو في المباني القديمة المتهالكة.

ومن ناحية أخرى انتقدت بعض مشاريع الاسكان الاجتماعي في بعض الدول لاختيارها مواقع بعيدة عن مراكز العمل والخدمات الأساسية والتجارية والعامة ، وعدم كفاية وسائل النقل العام والمرافق غير المكتملة .

وبوجه عام، يتمثل التحدي الرئيسي للحكومات في الدول العربية في توفير الخدمات الحضرية الاساسية والبنية التحتية بما يواكب زيادة معدلات التحضر، اذ تفتقر المدن الى الموارد والقدرات الادارية للتعامل مع الطلب المتزايد على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وخدمات الطاقة والنقل العام والمرافق العامة ومرافق الصحة والتعليم ، كما يظهر هذا العجز بصورة أكبر في الريف.

و يمكن تلخيص أهم قضايا الإسكان و الخدمات الأساسية و البنية التحتية فيما يلي:

- عدم قدرة القطاع الحكومي على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكن.
- ارتفاع تكلفة الأراضي المتصفة بالمرافق والصالحة للسكن.
- عدم توفر آليات محددة للتمويل، وعدم التوسع في استخدامه.
- عدم توافق معدلات الحصول على الخدمات الأساسية وفق المعايير التخطيطية.
- تزايد الفجوة السكنية بين العرض والطلب لمحدودي الدخل وسوء توزيع الوحدات.
- عدم وجود منظومة لإدارة الرصيد السكني بما يضمن الصيانة واستغلال كافة الوحدات.
- عدم التكامل بين أماكن السكن وفرص العمل.
- عدم تركيز القطاع الخاص على توفير مساكن لفئات الدخل المتوسط والمنخفض.
- إنتشار نمط التمليك في الوحدات السكنية وضعف نمط الايجار الآمن.
- ارتفاع أسعار مواد البناء وضعف استخدام تقنيات البناء الحديثة.
- وجود نسبة من السكان الذين لا يحصلون على امدادات مياه مأمونة وصرف صحي ملائم.
- عدم كفاءة وكفاية وسائل النقل العام وشبكة الطرق.

2-2 ديموغرافية العمران

وضعت بعض الدول العربية سياسات لتوجيه الاستثمارات إلى المدن الثانوية و الجديدة ، لتحسين الروابط الاقتصادية بين الحضر و الريف، و تحقيق تنمية أكثر انصافا من الناحية الاقتصادية عبر البلاد، و مع ذلك لا تزال التنمية غير المتوازنة تحديا كبيرا بالنسبة لمعظم البلدان في المنطقة ، إذ يعيش الغالبية العظمى من سكان الحضر في الدول العربية في التجمعات الحضرية الكبيرة التي توفر فرص العمل والخدمات الاجتماعية، مما نتج عنه هجرة السكان من الريف إلى الحضر ، و نزوح السكان من المدن الصغيرة إلى المدن المتوسطة و الكبرى.

كما أدت التحولات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة إلى تزايد الهجرة للعمل داخل الدولة ، أومن دولة لأخرى عبر المنطقة العربية . بالإضافة إلى النزوح الناجم عن الظروف المناخية والسياسية، المتمثلة في الكوارث الطبيعية و التي من صنع البشر، و الاحتلال الأجنبي وتراجع الأوضاع الأمنية في العديد من البلدان العربية والبلدان المتاخمة.

هذه الهجرات داخل الدولة او من دولة لأخرى ، اسفرت في بعض الاحيان عن انتشار للمناطق غير الرسمية على أطراف المدن، والزحف العمراني على الأراضي الزراعية، و ارتفاع معدلات التحضر والاخلال بالتوازن في توزيع الكثافة السكانية.

كذلك فإن التفاوت في الأوضاع الإجتماعية يمثل تحديا في العديد من البلدان العربية ، و يكون أكثر وضوحا داخل المدن. من حيث ارتفاع مستويات البطالة خاصة بين الإناث ، و تهميش الفئات ذات الاحتياجات الخاصة مثل كبار السن والمعوقين، و محدودية فرص المسكن الأكثر فقرا في التعليم نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي على التعليم.

كما تواجه معظم الدول العربية تحديا أخر يتمثل في وجود حوالي 60 % من السكان من الشباب دون سن 25 سنة، يعانون من محدودية فرص العمل، و نقص الموارد والبنى الدعم، إلى جانب ضعف المشاركة في عمليات صنع القرار. وبالتالي يجب النظر في تعزيز دور للشباب لتجنب الآثار السلبية كانتشار العنف و ظاهرة الإرهاب.

و يمكن تلخيص أهم القضايا الديموغرافية للعمران فيما يلي :

- عدم التوازن في توزيع الكثافة السكانية.
- تزايد الهجرة من الريف الى الحضر.
- النزوح بسبب الاحتلال و الأوضاع الأمنية و الكوارث الطبيعية و التي من صنع البشر.
- محدودية مساهمة المرأة و الشباب في التنمية.
- عدم التوازن بين الحضر والريف في التنمية.
- ازدياد عدد الفقراء في المناطق الحضرية
- معدلات الزيادة السكانية المرتفعة.

3-2 الأراضي والتخطيط

انتهجت بعض الدول العربية نهج الشمولية والتكامل في تخطيط المدن الجديدة كدافع للتنمية الاقتصادية، فبدأت الربط بين الاستعمالات السكنية وفرص العمل فضلا عن توفير وسائل النقل المستدامة.

كذلك شرعت العديد من البلدان في إعداد الخطط الاستراتيجية للتطوير العمراني للمدن القائمة حيث ساهمت هذه الخطط - بعد مشاورات مع شركاء التنمية بهدف تحقيق متطلبات التنمية المحلية - في اتخاذ القرارات في مجال التخطيط ، وتمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وزيادة مشاركة القطاع الخاص لتنفيذ مخططات المدن والمستقرات والمخططات الإقليمية، وضمان استدامتها.

كما أظهرت الدراسات وجود تحدي رئيسي في بعض الدول يتطلب أن يكون هناك ترابط بين التخطيط الاقتصادي من جهة، وجهود التخطيط العمراني و الإدارة الحضرية ومتطلبات الخدمات الأساسية من جهة أخرى.

ولا يزال التفاوض بين الهياكل المؤسسية، والمناهج النظرية للتخطيط العمراني يمثل إشكالية. إذ غالبا ما تفتقر الدول إلى نظم شاملة لإدارة الأراضي و الملكيات، وتوفير الأراضي بأسعار مناسبة، وحماية الموارد الطبيعية من التوسعات العشوائية على الأراضي الزراعية في بعض الدول.

ومع استمرار التجمعات الحضرية في التوسع الأفقي، تنخفض الكثافة السكانية، ويزداد الفصل بين فئات السكان العليا والمتوسطة ومنخفضة الدخل. إذ يتجه ذوو الدخول المنخفضة إلى السكن في الأحياء غير النظامية أو العشوائية، التي تفتقر إلى الحيازة الرسمية، و تفتقر أحيانا إلى الخدمات والبنية التحتية المناسبة.

و يمكن تلخيص أهم قضايا الأراضي و التخطيط فيما يلي :

- تضخم المدن الكبرى
- انتشار الأحياء غير النظامية و العشوائية
- تناقص الأراضي الزراعية نتيجة للنمو العمراني
- التشوه العمراني
- الحفاظ على المناطق التراثية و الأثرية
- ارتفاع أسعار الأراضي
- تهالك الاحياء القديمة
- غياب المخططات الوطنية و الإقليمية في بعض الدول

UN HABITAT

3 الاستراتيجية

3-1 الرؤية

تعد الرؤية بمثابة إطار عمل تتبناها الدول العربية مؤسسيا و تتفاعل معها المنظمات العربية و الإقليمية و الدولية والهيئات و مختلف فئات المجتمع من مجتمع مدني و قطاع خاص. فهي تعطي صورة للمستقبل الأفضل ، وتهدف إلى تطوير مدن ومستقرات بشرية متكاملة وشاملة ومستدامة ، قادرة على توفير نوعية حياة أفضل لجميع المواطنين، تتميز بروابط قوية بين الحضر والريف ، تطبق قواعد الإدارة الرشيدة و تكون قادرة على المجابهة، تحافظ على الهوية الثقافية العربية ، وتركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تبنت العديد من الدول العربية رؤى وطنية تعمل في اطارها لتطوير منظومة الاسكان و تحقيق التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق على كل دولة أن تضع في الاعتبار ضرورة وضع الخطط والبرامج المستقبلية بما يؤكد توافق رؤيتها واستراتيجيتها الوطنية مع الرؤية والاستراتيجية العربية و هي :

مستقرات بشرية متكاملة و مستدامة قادرة على المجابهة والمنافسة و توفر مستوى حياة أفضل في الوطن العربي

3-2 اهمية الاستراتيجية

تغطي الاستراتيجية جميع دول المنطقة العربية ،(بما في ذلك المناطق الريفية والمناطق الحضرية) بدءا مما تم تحقيقه من الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة ، و الأهداف المحددة في أجندة التنمية لما بعد 2015 ، وتنفيذها في جميع أنحاء المنطقة العربية ، مع التركيز على *الهدف رقم 11: "جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة"*، و غيره من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

وتعد الاستراتيجية بمثابة جسر الزاوية في التحضر المستدام في المنطقة العربية. فإنها من ناحية، تشرع وتشجع التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول العربية حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على المستوى الإقليمي،والاستفادة من الميزة النسبية المتوفرة لدى كل دولة. ومن ناحية أخرى ، فإنها تتناول محاور مختلفة من قضايا الاستدامة (الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية)، وكذلك تحديات الإسكان والبنية التحتية والتوسع الحضري المستدام على مستوى كل دولة. وتوفر الاستراتيجية خطة مرجعية إقليمية، وتقدم المشورة والتوجيهات للعاملين في مجال الإسكان والإدارة الحضرية، وكذلك الحكومات الوطنية والمحلية بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص ، لوضع خطط التنمية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على المستوى الوطني مع احترام متطلبات التنمية الإقليمية وأولوياتها.

كذلك تهدف الاستراتيجية إلى إعداد الهيكل العام لقاعدة المؤشرات الحضرية والسكنية التي تتناسب مع خصوصية المنطقة العربية، وتتسق مع السياق الدولي. وعلاوة على ذلك، فإنها تطمح للمساعدة في إعادة تقييم مبادئ ومعايير الإدارة المحلية، وتوجيهها لاتخاذ مسار اللامركزية لتطوير الإدارة الحضرية في البلدان العربية.

وتحفز الاستراتيجية تبادل الخبرات والممارسات والتعاون بين العاملين على وضع استراتيجيات وطنية فعالة، لتشجيع السياسات والممارسات المستدامة في جميع المجالات لمواجهة المشاكل التي تواجه الدول العربية. من هذه السياسات التكامل في مجال الموارد المالية والبشرية ، مجال تشييد المساكن والبنية التحتية ، والعمالة الفنية ، بين البلدان العربية وعلى مستوى الإقليم ، فضلا عن إضفاء الطابع المؤسسي وتنظيم قطاع الإسكان والتنمية الحضرية في المنطقة العربية لتكون متماشية مع مبادئ التنمية الحضرية العالمية.

UN HABITAT

الغاية 4: تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية

الأهداف:

18. توفير و إدارة المعلومات
19. وجود تشريعات وهياكل تنظيمية ونظم داعمة لمؤسسات الاسكان والتنمية الحضرية
20. التعاون الفعال والتنسيق بين مستويات الادارة
21. تحقيق اللامركزية في تمويل المدن والمجتمعات المحلية
22. بناء القدرات وتدريب السلطات المحلية على التنفيذ و المتابعة

الاستراتيجيات:

- استكمال منظومة المراصد الوطنية (وتقارير مرصد طرابلس) للإسكان والتنمية الحضرية لدعم ادارة المعلومات
- دعم القدرات الفنية و التقنية لدى السلطات المحلية من خلال تبادل الخبرات في مجالات الاسكان و التنمية الحضرية.
- انشاء منظومة متكاملة لبناء القدرات والتنمية البشرية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية.
- استكمال منظومة الأكواد ونظم القياس المرتبطة بالعمران .
- مراجعة وتحديث وتقييم القوانين والتشريعات ونظم التخطيط والهياكل التنظيمية.
- إدارة الأراضي في كامل نطاقات المدن لتحقيق توزيع أفضل للخدمات واستعمال أكثر كفاءة للأراضي
- تدريب المهنيين على تقنيات البناء المستدام و الموفر للطاقة.
- توفير إطار تشريعي و مؤسسي لتطوير ودعم عمليات اتخاذ القرار
- تنسيق دعم الجهات المانحة للمشروعات والمبادرات ذات الأولوية الاستراتيجية.
- دعم برامج المنح والمؤسسات العربية المهتمة والتي تعنى بالبحث العلمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية لتبادل الخبرات والمهارات بين الدول العربية.
- متابعة تحقيق التقدم في مؤشر ازدهار المدن.
- تطوير مناهج التعليم الفني و الجامعي بما يواكب التطورات في تكنولوجيا البناء المستدام.

4 آليات التنفيذ

تغطي الاستراتيجية مدى زمني يبلغ خمسة عشر عاما حتى نهاية 2030 ، وتعتبر الاستراتيجية وثيقة [illegible] الحكومات الوطنية نحو مستقرات بشرية أكثر شمولية وتكاملا واستدامة في المنطقة العربية ، و يتم موائمتها في ضوء توصيات مؤتمر الموئل الثالث، والذي يتضمن نتائج مفاوضات أجندة التنمية الحضرية الجديدة لما بعد 2015، فضلا عن توصيات أهداف التنمية المستدامة كتوصيات لأجندة عمرانية جديدة للمنطقة العربية. وسوف يتم مراجعة الاستراتيجية دوريا كل خمس سنوات، لتقييم ما تم انجازه من الأهداف والغايات المتوافقة. وتتوافق الاستراتيجية مع الإطار العربي للتنمية المستدامة 2030، المقر من القمة العربية في عام 2012 في بغداد.

تشمل آليات تنفيذ الاستراتيجية المستويين الإقليمي والوطني. حيث تستهدف الآليات الإقليمية التنسيق والحوار والتكامل بين جميع الدول العربية، في حين تستهدف الآليات الوطنية قضايا كل دولة طبقا لخصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعلى الدول العربية (بتشجيع من جامعة الدول العربية) بذل جهود كبيرة لاعداد استراتيجيات للاسكان والتنمية الحضرية مع وضع الاستراتيجية العربية كدليل ارشادي وإطار للتعاون [illegible] مما يمهد الطريق نحو الموئل الثالث والتمثيل المتكامل للمنطقة العربية، وسوف تقوم جامعة الدول العربية مع المساعدة التقنية لموئل الأمم المتحدة بتيسير تبادل الأراء الوطنية والأفكار والخبرات المتعلقة بآليات التنفيذ ومؤشراته.

4-1 الآليات الوطنية

تلعب الحكومات الوطنية دورا هاما في تبني أجندة التنمية لما بعد 2015 ، وتنفيذ الأهداف والغايات الخاصة بالاستراتيجية. كذلك تتحمل الإدارات المحلية مسئوليات ، إما مباشرة أو مشتركة مع الحكومات الوطنية أو في شراكة مع المجتمعات والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وكذلك مقدمي الخدمات في المجالات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

تتولى كل دولة طبقا لخصوصيتها إعداد الخطط الوطنية لتنفيذ الاستراتيجية بحيث يتم اقتراح أفكار المشاريع أو البرامج من إحدى المؤسسات التالية أو بالتعاون فيما بينها: الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة داخل الدولة ، المؤسسات العربية والإقليمية والدولية ، واللجنة الفنية الإستشارية الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية. ويتم مناقشة الخطة الوطنية والموافقة عليها من قبل الوزارات والمؤسسات الوطنية والتي يتم إنشاءها المعنية بتنفيذ الاستراتيجية وفقا لخصوصية كل بلد. ويتم تشجيع المؤتمرات والفعاليات الوطنية لدعم الأساليب المبتكرة لربط الاستراتيجيات الوطنية والاستراتيجية العربية.

4-2 الآليات الإقليمية

تتولى جامعة الدول العربية استصدار القرارات اللازمة لتفعيل الأليات الاسترشادية المناسبة، و من الممكن أن تشمل:

أولا: تشكيل لجنة عليا لتوجيه ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية برئاسة الأمين العام للجامعة وعضوية أعضاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بالإضافة إلى رؤساء منظمات العمل العربي المشترك ذات العلاقة بتنفيذ الاستراتيجية. وتتركز مهام اللجنة بتوجيه ومتابعة التنفيذ. ويقترح أن تعقد هذه اللجنة اجتماعا سنويا واحدا.

ثانيا: تشكيل لجنة فنية استشارية إقليمية برئاسة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب وعضوية مسؤولين على أعلى مستوى من وزارات الإسكان والتعمير بالدول العربية أعضاء الجامعة ومكتب موئل الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية ، وتكون مهمة اللجنة بشكل أساسي مناقشة أفكار المشاريع الإقليمية المقترحة وإعتماد المشاريع والخطط على مستوى الدول العربية مجتمعة. وتتولى اللجنة كذلك متابعة العمل وتقديم التوصيات والمقترحات للجهات ذات العلاقة. تعقد هذه اللجنة اجتماعا نصف سنوي (يفضل أن يسبق اجتماعات اللجنة العليا).

ثالثا: إنشاء وحدة فنية في مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية والعمل، كسكرتارية للجنة العليا واللجنة الفنية الإستشارية على أن تكون مرجعيتها الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

رابعا: انشاء مرصد اقليمي للإسكان والتنمية الحضرية تحت إشراف مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب و بالتشاور مع الحكومات الوطنية ، يتولى في المرحلة الأولى دعم استكمال منظومة المراصد الوطنية في الدول العربية وبعد ذلك يتولى

UN HABITAT
من مكتب حضري أفضل

مسئولية تحديد وتجميع وتنسيق المعلومات المطلوبة من المراصد الوطنية لمتابعة ودعم مدى التقدم في تحقيق الأهداف من خلال مجموعة من المؤشرات المتفق عليها، ومن مهامه القيام بوضع إطار للرصد و التقويم لتنفيذ الاستراتيجية ، بالتعاون الوثيق مع كافة الشركاء، وكذلك المؤسسات الإقليمية العاملة في مجال تعزيز التنمية الحضرية المستدامة في المنطقة العربية. ويشمل هذا منظمة المدن العربية (ATO)، والمعهد العربي لإنماء المدن (AUDI)، والمرصد الحضري للمدن العربية (ATUO) وغيرها من الكيانات ذات الصلة. كما يقوم المرصد بمتابعة التقدم المحرز في المؤشرات و تقديم التحليلات و الدعم لصناع القرار، و تقدم كل دولة تقريرا سنويا إلى المرصد الإقليمي ، ليتم البناء عليها لإعداد تقرير إقليمي عربي

خامسا: تقوم الدول (الوزارات المعنية) بتسمية جهات محددة للإشراف على متابعة العمل في الاستراتيجية، وتتولى أيضا مهمة التنسيق والمتابعة على المستوى الوطني والقومي وبشكل خاص مع اللجنة الفنية الاستشارية ووحدة الاستراتيجية في مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب. في حين تقوم المؤسسات والمنظمات وغيرهم من شركاء التنفيذ بتسمية موظفي اتصال للتنسيق والمتابعة.

~~سادسا: تقوم الدول بإعداد الخطط والمشاريع المتعلقة بالتنمية الحضرية المستدامة على مستوى الدول وترفعها مباشرة~~

سادسا: نظرا لتشابه القضايا في المنطقة، فانه من المتوقع تشكيل مجموعات تبادل المداخل والمنهجيات والتشريعات والاقتراحات بشأن الهياكل المؤسسية ، بالإضافة إلى التعاون في تنفيذ الإجراءات المشتركة . يحدد كل مجتمع طرق تبادل المعلومات ودورة وهياكل الاجتماعات.

سابعا: يعقد المؤتمر الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية كل عامين في عام 2016 [illegible] جامعة الدول العربية. ويضم وزراء من كل دولة من الدول الأعضاء مختصون بالعمل في مجال العمران و التنمية المستدامة، وسوف يجتمع مرة كل سنتين. حيث سيعرض مدى التقدم في مؤشرات الاستراتيجية في المنتديات ، وتعقد الاجتماعات الجانبية لمجموعات التفكير في سبل التقدم ودعم العمل المستقبلي.

3-4 آليات مشاركة موئل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية

بناءا على المهام الموكله لموئل الأمم المتحدة والتي من بينها تلك المتضمنة في الخطة الاستراتيجية 2014- 2019، فان المكتب الاقليمي للدول العربية لموئل الأمم المتحدة هو الشريك الرئيسي للدول العربية في تطبيق هذه الاستراتيجية، ويتم تنفيذها ايضا بالتعاون مع جميع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى ذات الصله والمهتمة بالاسكان والتنمية الحضرية. ويستجيب موئل الأمم المتحدة للأوضاع المتعلقة بكل بلد، ويقدم الدعم الفني في مجالات تنفيذ هذه الاستراتيجية، و كذلك يقوم بناءا على طلب الدولة بالمساهمة في :

- المساعدة في وضع السياسات ودعم تنفيذها: بغرض خلق سياسات تمكينية مترابطة للفرص الاقتصادية والإسكان وحيازة الأراضي وتوفير الخدمات الأساسية.
- تشجيع تبادل المعلومات والمعرفة وبناء القدرات: على جميع المستويات، لتعزيز التدخلات الإقليمية والوطنية والمحلية في الإدارة الحضرية ، وتقوية سبل التعاون بين هذه المستويات.
- مساعدة تنفيذ السياسات المستجدة: لتيسير العملية المتشابكة الخاصة بوضع السياسات وبناء القدرات وتنفيذ السياسات و التي يجب ان تنبع من منهجية واحدة للتنفيذ ، لضمان تماسكها وتآزرها.

4-4 الخطوة التالية

[illegible] هذه الاستراتيجية هي وثيقة حية [illegible] الأعضاء، و سوف تحديثها ومواءمتها حسب الاقتضاء، ويلي هذه الاستراتيجية إعداد مخطط تنفيذي تفصيلي [illegible] .

Republic Of Iraq
Ministry Of Construction & Housing
Technical Directorate

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة الاعمار والاسكان
الدائرة الفنية

العدد : ف/٧/٣/٥٣ ٨٨٦
التاريخ : ١٠/ ٧ /٢٠١٥

قسم الدراسات
شعبة المجلس

الى / وزارة الخارجية / الدائرة العربية
م/ الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠

تحية طيبة .

اشارة الى الرسالة الالكترونية المؤرخة في ٢٠١٥/٥/٢٥ الواردة الينا من السيد وليد العربي / مسؤول ملف الاسكان والتنمية الحضرية في جامعة الدول العربية ومرفقها مذكرة الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي / ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة المرقمة ١٤١٠/٣ في ٢٠١٥/٥/٢٥ بشأن المسودة الثالثة للإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة والمتضمنة الطلب الى الدول العربية مراجعة المسودة الثالثة للإستراتيجية وإرسال الملاحظات النهائية في موعد اقصاه ٢٠١٥/٧/١٠ .

نرفق لكم ربطاً تقريراً يتضمن ملاحظات جمهورية العراق بشأن الموضوع آنفاً .

يرجى التفضل بالاطلاع وإبلاغ الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي / ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة بذلك ... مع التقدير

المرفقات
- تقرير (صفحة واحدة)

المهندس
استبرق ابراهيم الشوك
وكيل الوزارة
٢٠١٥/٦/ ٩

نسخة منه الى
- المكتب الخاص للسيد الوزير / للتفضل بالاطلاع ...مع التقدير .
- مكتب السيد الوكيل (أ. استبرق ابراهيم الشوك) / مع نسخة من المرفقات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- Cairep@mofaml.com (ممثلية العراق لدى جامعة الدول العربية) / مع نسخة من المرفقات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- Envsusdev.dept@las.int (الامانة العامة لجامعة الدول العربية) / مع نسخة من المرفقات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
- waleedelarabi@hotmail.com / مع نسخة من المرفقات / للتفضل بالاطلاع... مع التقدير.
- الدائرة الفنية / مكتب المدير العام / مع نسخة من المرفقات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- الدائرة الفنية / قسم الدراسات / مع الاوليات .

ملاحظات جمهرية العراق بشان المسودة الثالثة للاستراتيجية العربية للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة ٢٠٣٠

١. في متن " **الملخص التنفيذي – ص ٣"** وفي اطار العرض لاهمية الاستراتيجية ورد ما ياتي" **تتنوع النتائج الايجابية المتوقعة من الاستراتيجية وتنقسم الى نتائج فورية واخرى على المدى المتوسط وتتمثل اهم النتائج الفورية في توحيد مفاهيم ومعايير التنمية الحضرية والاسكان المستدام بين الدول العربية والاستفادة من التجارب الناجحة السابقة ودمج اهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية واستخلاص القضايا الرئيسة وربطها بالتوجهات الدولية"** لينتقل الى عبارة " **اما على المدى البعيد فتتمثل النتائج الايجابية في معالجة الفوارق التنموية بين الدول العربية والحد من الفقر والمحافظة على الموارد وحسن استغلالها والحد من انتشار العشوائيات وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة"** ، مما يتطلب:

أ. مراجعة المديات الزمنية المطروحة في الفقرتين.

ب .استبدال مفهوم النتائج الفورية بـ" النتائج على المدى القريب"

ج. تحديد النتائج على **" المدى المتوسط"**

٢. في متن " **اهمية الاستراتيجية ص- ٩"** يفضل الغاء جملة" **المناطق النائية والريفية**" ليتوافق مع ما طرح في **"الملخص التنفيذي-٣"** حول النطاق الجغرافي للاستراتيجية.

٣. تتطلب الوثيقة مراجعة لغوية لتصحيح الاخطاء الاملائية الواردة فيها.

ملاحظات دولة فلسطين على المسودة الثالثة للاستراتيجية العربية للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة

لقد عالجت هذه المسودة (الثالثة) الجزء الاكبر من ملاحظات دولة فلسطين على المسودة الاولى للاستراتيجية، الا اننا لا زلنا نرى اننا نتمنى ان يتم الاخذ بالملاحظات الآتية:

1. الآليات الاقليمية: ما ورد من بنود تحت هذا العنوان تركز في الاساس على آليات **توجيه ومتابعة** تنفيذ الاستراتيجية وليس **الآليات الاقليمية لتنفيذ الاستراتيجية**، وما ورد من مهمة اللجنة الفنية الاستشارية الاقليمية "بمناقشة افكار المشاريع الاقليمية المقترحة واعتماد المشاريع والخطط على مستوى الدول العربية مجتمعة..." وايجاد آلية لدعم اعداد الخطط والمشاريع على مستوى الدول العربية مجتمعة" يكاد يكون هو الاهم في الآليات الاقليمية وان كان بحاجة الى مزيد من التوضيح والتفصيل.

ولان هذه الآليات الاقليمية هي الجزء الاهم في الاستراتيجية العربية والتي يجب ان تشكل رافعة مهمة من روافع العمل العربي المشترك والتي يجب ان تشكل داعما اساسيا للآليات المقترحة على المستوى الوطني فلا بد من توضيح اوجه التنسيق والحوار والتكامل بين جميع الدول العربية في هذا المجال من خلال برنامج واضح وضمن اطر زمنية واضحة.

لقد تم الاتفاق في القاهرة اثناء مناقشة الاستراتيجية من قبل الخبراء ان يتم اضافة بند يتعلق باعداد خطة عمل توضح التدخلات والنشاطات، واوجه التنسيق والتكامل الاقليمية، الا ان المسودة التي بين ايدينا خلت من ذلك.

2. الآليات الوطنية: ما ورد في هذه الآليات هو نصوص عامة فضفاضة بحاجة الى اعادة صياغة، وتحتاج الى مزيد من التوضيح رغم ادراكنا لصعوبة ذلك نظرا لخصوصية كل دولة من الدول العربية.
3. اما آليات مشاركة موئل الامم المتحدة فقد ورد هو الآخر بصيغة عامة غير محددة، ومن المهم ونحن هنا نتناول موضوعا على هذا المستوى من الاهمية ان يتم توضيح وتفصيل مشاركة موئل الامم المتحدة في المجالات التي ذكرتها الاستراتيجية ضمن برنامج واضح يصب في تحقيق الاهداف الرئيسية للاستراتيجية.
4. من الضروري ربط الآليات المقترحة على المستويات الثلاثة بطريقة تضمن تكاملها في تحقيق الاهداف المحددة للاستراتيجية.

5. من الضروري اجراء مراجعة شاملة للمسودة المقترحة من قبل مختصين في الصياغة اللغوية لمعالجة الكثير من الملاحظات المتعلقة بالصياغة او الاخطاء النحوية ... وغيرها.

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF
SAUDI ARABIA TO THE LEAGUE OF ARAB STATE
CAIRO

الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

يهدي الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياته إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة).

وبالإشارة لمذكرتها رقم ٣/١٤١٠ وتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٥م بشأن طلب الامانة العامة لجامعة الدول العربية من الجهات المختصة في المملكة مراجعة المسودة الثالثة للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وموافاتها بالملاحظات النهائية في موعد اقصاه ٢٠١٥/٧/١٠م.

يود الوفد الدائم ان يبعث لها برفقه ملاحظات المملكة على الاستراتيجية المشار اليها.

للتفضل بالاطلاع واتخاذ ما يلزم حيال ذلك.

وينتهز الوفد الدائم هذه الفرصة ليعرب لها عن أطيب التمنيات،،

الرقم: ٤٧٣١ التاريخ: ..... الموافق: ٢٠١٥/٧/٩ المرفقات: .....

ملاحظات وزارة الشؤون البلدية والقروية على المسودة الثالثة للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

- بما أن الاستراتيجية تعنى بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لذا فقد يكون من الصائب أخذ المؤشرات التي يوصي بها المرصد الحضري الوطني في الاعتبار وإضافة مؤشرات ذات علاقة بالتعليم مثل معدل الطلاب في الفصل الدراسي، وكذلك مؤشرات الصحة مثل معدل الأسرة في المستشفيات، ومؤشرات ذات علاقة بقطاعات اخرى مثل (البيئة وتلوث الهواء، الأراضي البيضاء، المناطق المفتوحة، تواطين الوظائف، امراض العصر كالسكري والسرطان).
- التأكيد على وضع معايير تخطيطية للتصميم العمراني.
- التاكيد على تامين وظائف مناسبة في الجهات المعنية للمساندة في إنجاز الاستراتيجية خلال الفترة الزمنية المحددة لها.
- التاكيد على ان تهدف الاستراتيجية إلى جعل المدن جاذبة، ومنتجة أكثر.
- تعديل "وفق المعايير التخطيطية" إلى وفق المعايير التخطيطية العالمية (البند ٢- ١) صفحة ٥.
- تعديل "الحفاظ على المناطق التراثية والأثرية" إلى عدم الحفاظ على المناطق التراثية والأثرية (البند ٢- ٢) صفحة ٦.
- تعديل "من اجل اللامركزية" إلى من اجل تفعيل اللامركزية (البند ٢- ٤) سطر ٢ صفحة ٧.
- تعديل "سن التشريعات للتخطيط ونظم البناء المستدامة" إلى اهمية سن التشريعات للتخطيط .. في (البند ٣- ١) السطر ٦.
- تعديل "ومن هذا المنطلق على كل دولة" لتصبح ومن هذا المنطلق يجب على كل دولة (سطر ٦ صفحة ٩).
- تعديل "الحد من انتشار العشوائيات" إلى الحد من انتشار العشوائيات وتطوير الموجود منها (الغاية ٣ الهدف ١٤ صفحة ١١).

الرقم: ٣٦-٢٧٢٣٤٣-٠٠١ التاريخ: ١٤٣٦/٩/٢١ الموافق: ٢٠١٥/٠٧/٠٨

الرقم: ٣٦-٢٧٤١٩١-٠٠١ التاريخ: ١٤٣٦/٩/٢١ الموافق: ٢٠١٥/٠٧/٠٨

الرقم: ٣٦-٠٠٤٧٣١-٣٢٤ التاريخ: ١٤٣٦/٩/٢٢ الموافق: ٢٠١٥/٠٧/٠٩

ملاحظات موئل الأمم المتحدة للمستقرات البشرية

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... أ

تمهيد ٢

الملخص التنفيذى ٣

١ مقدمة ٤

٢ **التحديات و القضايا الحضرية التي تواجه المنطقة العربية** ٥

٢-١ الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية ٥

٢-٢ ديموغرافية للعمران ٥

٢-٣ الأراضي والتخطيط ٦

٢-٤ الإدارة والتشريعات الحضرية ٧

٢-٥ الاستدامة البيئية العمرانية و التغيرات المناخية ٧

٢-٦ الانتاجية و الاقتصاد الحضري ٨

٣ **الاستراتيجية** ٩

٣-١ الرؤية ٩

٣-٢ أهمية الاستراتيجية ٩

٣-٣ الغايات و الأهداف ١٠

٤ **آليات التنفيذ** ١٥

٤-١ الآليات الوطنية ١٥

٤-٢ الآليات الإقليمية ١٥

٤-٣ آليات مشاركة برنامج موئل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية ١٦

٤-٤ الخطوة التالية ١٦

٥ **الملاحق** ١٧

ملحق (١) قائمة بالمؤشرات المقترحة لمتابعة تنفيذ الأهداف و الاستراتيجيات ١٧

ملحق (٢) فريق العمل ٢٠

Comment [T.K١]: نلاحظ بشكل عام وجود تركيز على الجانب الاقتصادي و البيني و ضعف تركيز على الجانب الاجتماعي كركن من أركان التنمية المستدامة و كجزء من التحديات و القضايا الحضرية

We Note in general that there is a concentration on the economic and the environmental side and less focus on the social side as a pillar of sustainable development and as part of the challenges and urban issues

تمهيد

وقد قام فريق عمل يتكون من ممثلي سبعة دول من اللجنة العلمية الفنية لادارة البيئة والاسكان السابق ذكرها وتتضمن (المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية) باعداد هذه الاستراتيجية، في حين قام ممثلو جميع الدول العربية الاثنان والعشرون بمراجعة الوثيقة بالتعاون مع جامعة الدول العربية وموئل الأمم المتحدة لتدقيقها و الوصول إلى اتفاق حول وثيقة تعمل في إطارها جميع البلدان العربية.

و كانت الدورة التاسعة والعشرون **لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب** قد أكدت على إنشاء ***المنتدى الوزاري العربي للاسكان والتنمية الحضرية***. في حين اقر مجلس ادارة موئل الأمم المتحدة الرابع والعشرون بأهمية التعاون بين إدارة البيئة والاسكان بجامعة الدول والمكتب الإقليمي للدول العربية بالموئل عبر المنتدى الوزاري العربي للاسكان والتنمية الحضرية ، لتحقيق أهداف العمران المستدام في الدول العربية.

الملخص التنفيذي

أما على المدي البعيد تتمثل النتائج الإيجابية في معالجة الفوارق التنموية بين الدول العربية والحد من الفقر و تحقيق مستوى حياة ملائم و توفير فرص الحصول على السكن شامل ومستدام والملائم للجميع و المحافظة على الموارد وحسن استغلالها والحد من انتشار العشوائيات وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة.

تشمل صياغة الغايات والأهداف للاستراتيجية ست غايات رئيسية يندرج تحتها خمسة و ثلاثون هدفا في جميع مجالات التنمية الحضرية المرتبطة بالإسكان وتحقيق جودة الحياة فيي المناطق السكنية ، و تحتوي على مجموعة من المؤشرات المقترحة تبلغ فيي مجملها أربع وستون مؤشراً، و تقوم كل دولة بتحديد المؤشرات المناسبة لها تبعاً لأولوياتها، لتتمكن من قياس مدي التقدم في تحقيق هذه الأهداف.

١ مقدمة

وقد أحرزت العديد من الدول العربية تقدماً ملحوظاً نحوتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، وخاصة في مجال الصحة والتعليم، إلا أن النمو الاقتصادي جاء محدودا في تسعينيات القرن الماضي وبدايات الألفية الحالية، ربما بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، وغياب السلام والأمن واستمرار الاحتلال في بعض الأراضي العربية. هذا بالاضافة الى أن ١٨ % من السكان فى المنطقة يعيشون تحت خط الفقر، مع وجود تفاوت اقتصادى بين البلدان العربية، في حين تواجه معظم البلدان العربية التحدي المتمثل في توفير فرص عمل كافية للشباب في ظل وجود ٦٠ % من السكان في الفئة العمرية الأقل من ٢٥ سنة.

و في اطار هذه الاستراتيجية تم تحليل واقع العمران العربي استناداً إلى: بعض **المؤشرات الرقمية** (الكمية) المرتبطة ، **وتحليل إجابات لاستمارات استبيان** تم الحصول عليها من الدول العربية، و مناقشات و نتائج **ورشة العمل التشاركية** ، للوقوف على أهم القضايا و الأهداف المشتركة.

٢ التحديات و القضايا الحضرية التي تواجه المنطقة العربية

٢-١ الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية

و بشكل عام تراجع انتاج السكن الرسمي لمنخفضي ومتوسطي الدخول بسبب **عدم وجود اليات تمويل للاسكان** إلا لذوي الدخل المرتفع، **والقدرة المحدودة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير المسكن المناسب**، إضافة الى **ارتفاع اسعار الاراضي بسبب المضاربة عليها** ، وعمليات التسجيل طويلة الأجل والمكلفة وكذلك صعوبة الحصول على الوثائق القانونية اللازمة للحصول على القروض العقارية، مما أدى الى استمرار النمو السكاني اللارسمي في المناطق غير المرغوب في توجيه العمران اليها، أو فى مناطق ذات خطورة أو في المباني القديمة المتهالكة.

و يمكن تلخيص أهم قضايا الإسكان و الخدمات الأساسية و البنية التحتية فيما يلي:

Comment [T.K١]: نتقرح ادراج أسماء الدول العربية ال ٢٢ في الهامش لأجل التوضيح

We suggest to mentioned the names of the ٢٢ Arab countries as a Footnote for clarification

Comment [T.K٢]: نتقترح ادراج شرح مقتبس عن مهام و دور المنتدى الوزاري العربي للاسكان والتنمية الحضرية

We suggest to provide a short explanation about the role of the mentioned *"Arab Ministerial Forum of Housing and Urban Development"*

Comment [T.K٤]: Adequate living standard

Comment [T.K٥]: Provide access to inclusive, sustainable and adequate housing for all

Comment [T.K٦]: مرتبطة بماذا؟
Incomplete sentence, *"Some digital indicators (quantity) associated with"*..... With what?

- عدم قدرة القطاع الحكومي على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكن.
- ارتفاع تكلفة الأراضي المتمتعة بالمرافق والصالحة للسكن.
- عدم توفر آليات محددة للتمويل، وعدم التوسع في استخدامه.
- عدم توافق معدلات الحصول على الخدمات الأساسية وفق المعايير التخطيطية.
- تزايد الفجوة السكنية بين العرض والطلب لمحدودي الدخل وسوء توزيع الوحدات.
- عدم وجود منظومة لإدارة الرصيد السكني بما يضمن الصيانة واستغلال كافة الوحدات.
- عدم التكامل بين أماكن السكن وفرص العمل.
- عدم تركيز القطاع الخاص على توفير مساكن لفئات الدخل المتوسط والمنخفض.
- إنتشار نمط التمليك في الوحدات السكنية وضعف نمط الايجار الآمن.
- إرتفاع أسعار مواد البناء وضعف استخدام تقنيات البناء الحديثة.
- وجود نسبة من السكان الذين لا يحصلون على امدادات مياه مأمونة وصرف صحي ملائم.
- عدم كفاءة وكفاية وسائل النقل العام وشبكة الطرق.

Comment [T.K٧]: نقترح اضافة (ضعف الاستخدام لمواد و تقنيات البناء المستدامة) كأحد قضايا الاسكان

We propose to add the following as one of the housing issues:
Weakness use of sustainable materials and construction techniques

ديموغرافية العمران

كما أدت التحولات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة إلى **تزايد الهجرة للعمل** داخل الدولة ، أومن دولة لأخرى عبر المنطقة العربية . بالإضافة إلى **النزوح الناجم عن الظروف المناخية والسياسية، المتمثلة في الكوارث الطبيعية و التي من صنع البشر**، و الاحتلال الأجنبي وتراجع الأوضاع الأمنية في العديد من البلدان العربية والبلدان المتاخمة.

هذه الهجرات داخل الدولة او من دولة لأخرى ، اسفرت في بعض الأحيان عن **انتشار المناطق غير الرسمية** على أطراف المدن، **والزحف العمراني** على الأراضي الزراعية، و **ارتفاع معدلات التحضر والاخلال بالتوازن في توزيع الكثافة السكانية.**

كذلك فإن **التفاوت في الأوضاع الإجتماعية** يمثل تحديا في العديد من البلدان العربية ، و يكون أكثر وضوحا داخل المدن. من حيث ارتفاع مستويات البطالة خاصة بين الإناث ، و **تهميش الفئات ذات الاحتياجات الخاصة** مثل كبار السن والمعوقين، و **محدودية فرص السكان الأكثر فقرا** في التعليم نتيجة انخفاض الانفاق الحكومي على التعليم.

Comment [T.K٨]: ممكن طرح موضوع مخيمات اللجوء بشكل أوضح ضمن التحولات الغير متوازنة

Raising the issue of refugee camps within the mentioned "unbalanced transitions"

و يمكن تلخيص أهم القضايا الديموغرافية للعمران فيما يلي :

- عدم التوازن في توزيع الكثافة السكانية.
- تزايد الهجرة من الريف الى الحضر.
- النزوح بسبب الاحتلال و الأوضاع الأمنية و الكوارث الطبيعية و التي من صنع البشر(مشكلة مخيمات اللجوء و تأثيرها على ديموغرافية البلد المضيف).
- محدودية مساهمة المرأة و الشباب في التنمية.
- عدم التوازن بين الحضر والريف في التنمية.
- ازدياد عدد الفقراء في المناطق الحضرية.
- معدلات الزيادة السكانية المرتفعة.

Comment [T.K٩]: We suggest to mention:
The problem of the refugee camps and their impact on the host country's demography –
May be we could reformulate the issue:
- Impact of displacement caused by invasion and security issues, and natural and manmade disasters, in host countries (such as refugee camps and *unexpected population growth, constraining in the provision of house and basic service*)

أثر النزوح بسبب الاحتلال و الأوضاع الأمنية و الكوارث الطبيعية و التي من صنع البشر، في البلدان المضيفة (مثل مخيمات اللجوء و *والنمو السكاني غير متوقع، يقيد في توفير منزل والخدمات الأساسية*

الأراضي والتخطيط

ومع استمرار التجمعات الحضرية في التوسع الأفقي، تنخفض الكثافة السكانية، **ويزداد الفصل بين فئات السكان** العليا والمتوسطة ومنخفضة الدخل. إذ يتجه ذوو الدخول المنخفضة إلى **السكن في الأحياء غير النظامية أو العشوائية**، التي تفتقر إلى الحيازة الأمنة الرسمية، و تفتقر أحيانا إلى الخدمات والبنية التحتية المناسبة.

و يمكن تلخيص أهم قضايا الأراضي و التخطيط فيما يلي :

Comment [T.K١٠]: نقترح اضافة قضية الحيازة الأمنة كحقوق أفراد في الأحياء غير النظامية أو العشوائية

We suggest to mention the issue of security of tenure as rights of individuals in informal settlement

- تضخم المدن الكبرى
- انتشار الأحياء غير النظامية و العشوائية
- تناقص الأراضي الزراعية نتيجة للنمو العمراني
- التشويه العمراني
- الحفاظ على المناطق التراثية و الأثرية
- ارتفاع أسعار الأراضي
- تهالك الاحياء القديمة
- غياب المخططات الوطنية و الإقليمية فى بعض الدول

الإدارة والتشريعات الحضرية:

و يمكن تلخيص أهم قضايا الإدارة و التشريعات الحضرية فيما يلي :

- إعدم تضمين مفاهيم الاستدامة و المشاركة الشعبية في التشريعات و قوانين البناء و نظم التخطيط العمراني.
- نقص الكوادر المدربة في مجالات العمران والبيئة.

Comment [T.K١١]: نقترح طرح مشكلة ضعف وجود المنهج التشاركي في التشريعات و قوانين البناء و نظم التخطيط العمراني.

We suggest to mention the problem of weak existence of public participation principles in urban policies

استدامة البيئية العمرانية و التغيرات المناخية:

بالرغم من أن اجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة للمنطقة العربية لا يتجاوز ٤,٨ % من إجمالي الانبعاثات العالمية، و ان الدول العربية لا تتحمل المسئولية التاريخية لانبعاثات الغازات الدفيئة، إلا أنها سعت، و في إطار مبدأ المسئولية المشتركة مع تباين الاعباء، في العمل على التخفيض الطوعي لانبعاثاتها بتنويع مصادر الطاقة لديها و استخدام الطاقات المتجددة. هذه المساعي تواجه تحديات مرتبطة بحاجة الدول العربية في التنمية من خلال التوسع الصناعي ، و كذلك من خلال ازدياد عدد السكان و تحسن مستوى المعيشة الذي أدى إلى النمو في استخدام المركبات بالإضافة إلى ضعف تفعيل النقل العام و تقادم المركبات في بعض الدول.

الانتاجية و الاقتصاد الحضري:

ويمكن تلخيص قضايا الانتاجية و الاقتصاد الحضري فيما يلي:

- عدم كفاءة استغلال الموارد المتاحة.
- ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الاناث والشباب.
- محدودية الدور التنموي للقطاع المصرفي.
- عدم التوافق بين مؤهلات الخريجين وفرص العمل المتاحة.
- ضعف التنوع الاقتصادي.
- نمو الاقتصاد غير الرسمي و عدم استغلاله ايجابيا.
- ضعف التجارة البينية و التكامل الاقتصادي.

Comment [T.K١٢]: نقترح اضافة فكرة ضعف تطبيق مبادئ الاقتصاد الأخضر المذكورة في الاستراتيجيات

We suggest adding the idea of lack of implementation of the green economy principles mentioned in previous "strategies"

الاستراتيجية

الرؤية

تعد الرؤية بمثابة إطار عمل تتبناها الدول العربية مؤسسياً و تتفاعل معها المنظمات العربية و الإقليمية و الدولية والهيئات و مختلف فئات المجتمع من مجتمع مدني و قطاع خاص. فهي تعطى صورة المستقبل الأفضل ، وتهدف إلى تطوير مدن ومستقرات بشرية متكاملة وشاملة ومستدامة ، قادرة على توفير نوعية حياة أفضل لجميع المواطنين و توفير فرص الحصول على السكن شامل ومستدام والملائم للجميع ، تتميز بروابط قوية بين الحضر والريف ، تطبق قواعد الإدارة الرشيدة و تكون قادرة على المجابهة، تحافظ على الهوية الثقافية العربية ، وتركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تبنت العديد من الدول العربية رؤى وطنية تعمل في اطارها لتطوير منظومة الاسكان و تحقيق التنمية المستدامة.

Comment [T.K١٣]: Provide access to inclusive, sustainable and adequate housing for all

الغاية ١ : ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والآمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق مستوى حياة ملائم

الأهداف:

١. تيسير الحصول على السكن شامل ومستدام و الملائم لجميع الفئات الاقتصادية بطرق مختلفة.
٢. توفير ورفع كفاءة الخدمات الأساسية.

Comment [T.K١٤]: to inclusive, sustainable and adequate housing for all

٣. توفير ورفع كفاءة البنية التحتية والمرافق وتشجيع مساهمه القطاع الخاص.
٤. توفير الدعم اللازم لبناء وتمويل الاسكان باستخدام أساليب مبتكرة و مستدامة.
٥. توفير شبكات المواصلات العامة داخل المدن وفي امتداداتها.
٦. وضع سياسات -واستراتيجيات لتحقيق الأمن في المدن.
٧. تحقيق مبادىء الصحة العامة في المستقرات البشرية العربية.

Comment [T.K١٥]: Sustainable

الاستراتيجيات:

- توفير آليات ميسرة للتمويل العقاري.
- تمكين الشباب والنساء من الحصول على الأراضي والحيازات الأمنة.
- استخدام أساليب وتقنيات المباني الخضراء والمستدامة ، مع تشجيع استخدام مواد البناء المحلية.
- رفع كفاءة الخدمة التعليمية المقدمة والقضاء على أو خفض الأمية.
- رفع كفاءة الخدمة الصحية و توسيع قاعدة الاستفادة منها لتشمل جميع فئات المجتمع
- مواجهة الأمراض المتوطنة (فيروس سي -الالتهاب الكبدي – الملاريا - ..الخ).
- تحسين الوصول لمصادر المياه المحسنة من خلال تحقيق أقصى استغلال للمياه المتاحة.
- تحسين خدمات الصرف الصحي في المدن.
- اعداد أوتحديث السياسات الوطنية للإسكان بما يضمن توفير السكن اللائق و يشمل الإسكان الميسر.
- وضع السياسات الوطنية لاستغلال الوحدات السكنية المغلقة.
- تطوير برامج للاسكان محدود التكلفة و تطوير برامج دعم مناسبة لاسكان الفئات محدودة ومتوسطة الدخل.
- وضع سياسات للنقل والمرور، وتوفير شبكات النقل العام.

Comment [T.K١٦]: Security of tenure

الغاية ٢ : ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعية

الأهداف:

٨. تحقيق التنمية المتوازنة بين الحضر والريف.
٩. تمكين فئات المجتمع من المشاركة في التنمية، (بما فيها الفئات الضعيفة مع التركيز على المرأة والشباب، والأطفال والمسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة).
١٠. ادارة بيانات عمليات الهجرة والنزوح و اللجوء لتفادى الضغوط على المدن ومواردها المتاحة.

Comment [T.K١٧]: نقترح اضافة أو دمج الهدف التالي:
العمل على تفعيل منظور العمل الاجتماعي المبني على حقوق الإنسان .

We suggest adding or integrating the following target:
Work on activating the social work perspective based on human rights-based approach

الاستراتيجيات:

- زيادة الدعم ورفع كفاءة الخدمات في الريف للحد من الهجرة الى المدن.
- توفير فرص عمل خارج المدن الكبرى للحد من الهجرة.
- دعم جهود الحكومات العربية في عمليات التمكين لجميع فئات المجتمع للمشاركة في التنمية وادارتها في عملية أخذ القرار.
- إتباع سياسات التمكين الإقتصادي والاجتماعي للمواطنين والإعتماد على مؤسسات المجتمع المدني.
- الاهتمام بالريف في السياسات الوطنية للعمران.

Comment [T.K١٨]: participation in the decision making process as well

الغاية ٤ : تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وادارة المستقرات البشرية

الأهداف:

١١. توفير و إدارة المعلومات
١٢. وجود تشريعات وهياكل تنظيمية ونظم داعمة لمؤسسات الاسكان والتنمية الحضرية
١٣. التعاون الفعال والتنسيق بين مستويات الادارة
١٤. تحقيق اللامركزية في تمويل المدن والمجتمعات المحلية
١٥. بناء القدرات وتدريب السلطات المحلية على التنفيذ و المتابعة

Comment [T.K١٩]: نقترح دمج مبدأ المنهج التشاركي السكاني مع أهداف مبادئ الإدراة

We propose to integrate the principle of participatory approach with the mentioned objectives of management

٣ آليات التنفيذ

٣-١ الآليات الوطنية

٣-٢ آليات مشاركة مونل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية

- **المساندة في وضع السياسات ودعم تنفيذها:** بغرض خلق سياسات تمكينية مترابطة للفرص الاقتصادية والإسكان وحيازة الأراضي الآمنة وتوفير الخدمات الأساسية.
- **تشجيع تبادل المعلومات والمعرفة وبناء القدرات:** على جميع المستويات، لتعزيز التدخلات الإقليمية والوطنية والمحلية في الإدارة الحضرية ، وتقوية سبل التعاون بين هذه المستويات.
- **مساندة تنفيذ السياسات المستحدثة:** لتيسير العملية المتشابكة الخاصة بوضع السياسات وبناء القدرات وتنفيذ السياسات و التي يجب ان تتبع من منهجية واحدة للتنفيذ ، لضمان تماسكها وتآزرها.

Comment [T.K٢٠]: نقترح ادراج مبدأ المنهج التشاركي مع السكان في الاليات الوطنية

We propose to include the principle of public participatory approach with in the national mechanisms

Comment [T.K٢١]: Security of tenure

٤ الملاحق

ملحق (١) قائمة بالمؤشرات المقترحة لمتابعة تنفيذ الأهداف و الاستراتيجيات

الغاية ١	ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والأمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق مستوى حياة ملائم
المؤشرات المقترحة	١. النسبة المئوية للسكان ذوي الحيازة الآمنة. ٢. نسبة الوحدات السكنية الحكومية المنفذة و الموجهة لشريحة محدودي الدخل ٣. نسبة متوسط سعر المسكن بالنسبة لمتوسط الدخل. ٤. نسبة السكان الحاصلين على تأمين صحي. ٥. نسبة الامراض المتوطنة (الالتهاب الكبدى – الملاريا - ..الخ) ٦. معدل وفيات الأطفال دون الخامسة. ٧. صافي معدل الالتحاق في التعليم الأساسي. ٨. معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة. ٩. نسبة الوحدات المتصلة بمياه الشرب الآمنة/ مرافق الصرف الصحي. (حضر / ريف) ١٠. نسبة الوحدات المتصلة بمرافق الكهرباء. ١١. نصيب الفرد من طول شبكة المواصلات العامة والطرق الاقليمية. ١٢. عدد جرائم العنف و القتل /١٠٠،٠٠ فرد.

مرفق رقم 15

Embassy Of The Kingdom Of Morocco
The permanent mission to the league of Arab States
Cairo

2015/08/10

سفارة المملكة المغربية
المندوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

الرقم: 2114

تهدي المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي/ إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة)، وتبعا لمذكرة الأمانة العامة رقم 3/1410 بتاريخ 2015/05/25، تتشرف بأن تبعث إليها، رفقته، ملاحظات وزارة السكنى وسياسة المدينة بالمملكة المغربية حول المسودة الثالثة للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، وذلك تنفيذا لقرار الاجتماع 79 للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (القاهرة 13-2015/5/14).

وتغتنم المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة للتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاقتصادي/ إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة)- عن فائق تقديرها.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
- القطاع الاقتصادي -
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

08066

ملاحظات وزارة السكنى وسياسة المدينة حول المسودة الثالثة للإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة

- الصفحة 5: تعويض عبارة "القضاء على الأحياء غير الرسمية بعبارة "الحد من الأحياء غير النظامية"؛
- تغيير الجملة "قدما كبيرا في رفاهة المعروض من المساكن ذات الأسعار المناسبة" بما يلي: "تقدما كبيرا في زيادة وتنويع المعروض من المساكن ذات الأسعار المناسبة"؛
- تعويض عبارة "مما أدى إلى استمرار النمو اللاشرعي في المناطق غير المرخص" بعبارة "مما أدى إلى استمرار النمو غير المتحكم فيه وتزحف الضواحي العشوائي إلى المناطق غير المخصصة للتعمير"؛
- الصفحة 6: إلى جانب الأسباب التي تعددها الوثيقة يتضمن مظاهر وأسباب الفجوة غير المبررة بين العصر والريف، اقتراح إضافة العامل المتعلق بمحدودية نتائج السياسات العمومية التي تخص تنمية العالم القروي (تشجيع الاستثمارات، توفير فرص الشغل، النهوض بالبنية الأساسية، توفير الخدمات والبنية التحتية الأساسية)، أما فيما يخص الجزء المتعلق بالأراضي والتخطيط العمراني، فإن استغلال توفير الأراضي وتعبئتها وتطبيق التوسعات الحضرية، وكذا التنسيق بين الإدارات والمؤسسات العمومية المتدخلة حاليا، تعد من بين الصعوبات التي يجب التصدي لها بشكل خاص في الاستراتيجية، مع ضبط كيفية تحقيقها على أرض الواقع؛
- الصفحة 7: إلى جانب الصعوبات التي تعددها الوثيقة يتضمن معوقات الإدارة والتشريعات الحضرية، اقتراح إضافة العامل المتعلق بالعقار الصالح للبناء وتوابع تسييرياته؛
- الصفحة 10: عند الحديث عن الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية 1 والعدالة المجالية، حصول الجميع على السكن اللائق والميسور والخدمات الأساسية، اقتراح إضافة تعبئة مباشرة القطاع الخاص وتحفيز مساهمته في إنتاج السكن الملائم المخصص للأسر المحدودة الدخل؛
- اقتراح إضافة بعض المؤشرات إلى لائحة مؤشرات المسودة كما يلي:
  - نسبة التمدن لكل بلد؛
  - نسبة التمدن والأحياء بكل بلد؛
  - نسبة السكن غير الملائم حسب مختلف أنواعه؛
  - نسبة الأسر التي تم تحسين معدن سكنها وظروف سكناها؛
  - عدد الوحدات السكنية الاجتماعية (المستفيدة من تدخل الدولة)؛
  - نسبة التمويل للأسر القادرة في مساكن لائقة؛
  - النسبة الجهوية للسكان والحضريين؛
  - نسبة تطور معدلية الأحياء غير اللائقة وغير المتكافئة؛
  - عدد القروض المضمونة من طرف الدولة في إطار برنامج السكن الاجتماعي وغيره.

اقتراح أن يأخذ تصور هذه الاستراتيجية هي مدة 10 سنوات، تعرض برمجتها لمدة زمنية تناهز 15 سنة (2015-2030).

مرفق رقم 16

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الإستراتيجية العربية
للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة
2030

المسودة النهائية
أكتوبر 2015

جامعة الدول العربية – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ..... أ
تمهيد 2
الملخص التنفيذي 3
1 مقدمة 4
2 التحديات و القضايا الحضرية التي تواجه المنطقة العربية 5
2-1 الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية 5
2-2ديموغرافيةالعمران 6
2-3الأراضي والتخطيط 6
2-4الإدارة والتشريعات الحضرية 7
2-5الاستدامة البيئية العمرانية و التغيرات المناخية 7
2-6الانتاجية و الاقتصاد الحضري 8
3 الاستراتيجية 10
3-1 الرؤية 10
3-2 أهمية الاستراتيجية 10
3-3الغايات و الأهداف 11
4 آليات التنفيذ 16
4-1 الآليات الوطنية 16
4-2 الآليات الإقليمية 16
4-3 آليات مشاركة برنامج مونل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدولالعربية 17
4-4الخطوة التالية 17
5 الملاحق 18
ملحق (1) قائمة بالمؤشرات المقترحة لمتابعة تنفيذ الأهداف و الاستراتيجيات 18
ملحق (2) فريق العمل 21

تمهيد

قرر ***مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب*** في دورته الثلاثين إعداد "**الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة** " حيث تولي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية أهمية كبيرة لوضع استراتيجيات وبرامج عمل لتحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية ، بدعم فني من موئل الأمم المتحدة.

وقد قام فريق عمل يتكون من ممثلي سبعة دول من اللجنة العلمية الفنية الاستشارية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وتتضمن (المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة ليبيا وجمهورية مصر العربية) بإعداد هذه الإستراتيجية، في حين قام ممثلو جميع الدول العربية الاثنان والعشرون[1]بمراجعة الإستراتيجية بالتعاون مع جامعة الدول العربية وموئل الأمم المتحدة لتدقيقها والوصول إلى وثيقة نهائية تعمل في إطارها جميع البلدان العربية.كما قامت مجموعة من الإدارات المعنية من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بمراجعة الإستراتيجية وإبداء الرأي الفني من خلال فريق عمل المكتب الإقليمي للدول العربية.

و على الصعيد الدولي ، تقدم الوثيقة منهجية لتحديد وتطبيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية (SDG)، وخاصة ***الهدف الحادي عشر: "جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة"*** *وغيرها من* أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وذلك عن طريق معالجة التحديات الرئيسية للإسكان والعمران نحو أجندة عمرانية جديدة للدول العربية.

وتقترح الإستراتيجية مجموعة من الأهداف والغايات لتطوير قطاع الإسكان والقطاعات المرتبطة به لتحقيق عمران متكامل وشامل ومستدام على المستوى الإقليمي ، في حين يتم تطوير وتطويع هذه الأهداف طبقا لظروف كل دولة على المستوى الوطني.

و كانت الدورة التاسعة والعشرون **لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب** قد أكدت على إنشاء ***المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية***. في حين اقر مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة الرابع والعشرون بأهمية التعاون بين إدارة البيئة والإسكان بجامعة الدول والمكتب الإقليمي للدول العربية بالموئل عبر المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية ، لتحقيق أهداف العمران المستدام في الدول العربية.

[1] - الدول العربية هي بالترتيب الأبجدي : الأردن والإمارات والبحرين والجزائر والسعودية والسودان والصومال والعراق و الكويت والمغرب واليمن وتونس وجزر القمر وجيبوتي وسوريا وعمان وفلسطين وقطر ولبنان وليبيا ومصر وموريتانيا.

الملخص التنفيذي

تشكل الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة إطاراً للعمل العربي المشترك في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة. وتعتبر خطوة هامة لتعزيز أواصر التكامل الإقليمي في الوطن العربي. وتهدف إلى اقتراح غايات وأهداف إستراتيجية لتنمية قطاع الإسكان ومواجهة التحديات المستقبلية وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، من خلال ربطها بمفهوم التخطيط العمراني، و تعزيز دور المشاركة المجتمعية في التنمية و اتخاذ القرار. وتغطي الإستراتيجية النطاق الجغرافي الحضري لمجموعة الدول العربية البالغ عددها اثنين وعشرين دولة[2].

وتكمن أهمية الإستراتيجية في عنصرين أساسيين، أولهما ضرورة تكوين منظومة للتنمية الحضرية على المستوي الإقليمي ، وثانيهما ضرورة تفعيل التعاون بين الدول العربية بعضها البعض لتبادل الخبرات.وتتنوع النتائج الايجابية المتوقعة من الإستراتيجية وتنقسم إلى نتائج على المدى القريب وأخرى على المدى المتوسط.وتتمثل أهم النتائج الفورية فى توحيد مفاهيم ومعايير التنمية الحضرية والإسكان المستدام بين الدول العربية، والاستفادة من التجارب الناجحة السابقة، ودمج أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية واستخلاص القضايا الرئيسية وربطها بالتوجهات الدولية.

أما على المدى المتوسط فتتمثل النتائج في سعي كل دولة للمحافظة على الموارد و حسن استغلالها والحد من انتشار العشوائيات و تحسين مستوى المعيشة و نوعية الحياة والحد من الفقر من خلال معالجة الفوارق التنموية مع باقي الدول العربية.

و للوقوف على الوضع الحالي للتنمية الحضرية تم تحديد و تصنيف القضايا و التحديات المرتبطة بكل من المجالات الآتية:

الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية، ديموغرافية العمران،الأراضي والتخطيط، الإدارة والتشريعات الحضرية، الاستدامة البيئية العمرانية وقضايا التغيرات المناخية، الإنتاجية و الاقتصاد الحضري .

ثم تم التوصل إلى صياغة الرؤية المستقبلية ونصها:

"مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة قادرة على المجابهة والمنافسة و توفر مستوى حياة أفضل في الوطن العربي"

و لتحقيق هذه الرؤية تم صياغة ست غايات رئيسية يندرج تحتها خمسة و ثلاثون هدفا في جميع مجالات التنمية الحضرية المرتبطة بالإسكان وتحقيق جودة الحياة في المناطق السكنية ، و تحتوي على مجموعة من المؤشرات المقترحة تبلغ في مجملها خمسة وستون مؤشراً،و تقوم كل دولة بتحديد المؤشرات المناسبة لها تبعاً لأولوياتها، لتتمكن من قياس مدي التقدم في تحقيق هذه الأهداف.

يبلغ المدى الزمني للإستراتيجية خمسة عشر عاما حتى 2030، على أن يتم مراجعتها كل خمس سنوات، و يتبعها مخطط تنفيذي لمدة خمس سنوات. كما تضمنت الإستراتيجية آليات للتنفيذ على ثلاث مستويات :

- آليات وطنية : وهي آليات تنشأها كل دولة طبقاً لخصوصيتها وأولوياتها، على أن يتم تحديد مؤشرات قياس الاستدامة.
- آليات إقليمية : تكون على مستوى الدول العربية مجتمعة والتي تتيح التنسيق لتحقيق التكامل بينهم.
- آليات تشاركيه مع برنامج موئل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية.

وتخلص الإستراتيجية إلى ضرورة التنسيق والتكامل بين الدول العربية،بحيث تمثل كل دولة جزء من الكل. وان تعد كل دولة آلياتها وتحدد أولوياتها في إطار الرؤية والإستراتيجية. هذا بالإضافة إلى أهمية دمج الاستراتيجيات الوطنية مع الأهداف الإقليمية والتي تتماشي مع الأجندة الدولية للتنمية لما بعد 2015.ومع أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الدول في أطار الأمم المتحدة.

[2] والمناطق النائية والريفية حسب الاقتضاء.

1 مقدمة

تعد المنطقة العربية موطناً لأقدم الحضارات في العالم وواحدة من أكثر المناطق من حيث نسبة التحضر. وقد تضاعف عدد السكان في المنطقة العربية أكثر من أربعة أضعاف في الفترة 1970 – 2010، حيث بلغ عدد سكان الدول العربية عام 2010 حوالي 357 مليون نسمة، يعيش حوالي 56 % منهم في المدن . وبحلول عام 2030 ،من المتوقع أن يبلغ عدد السكان حوالي 487 مليون نسمة، حوالي 63% منهم سوف يعيشون في المدن وهوامشها . لذا أصبح من الضروري الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة لاستيعاب هذا التحضر السريع بصورة إيجابية.

وقد أحرزت العديد من الدول العربية تقدماً ملحوظاً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، وخاصة في مجال الصحة والتعليم، إلا أن النمو الاقتصادي جاء محدودا في تسعينيات القرن الماضي وبدايات الألفية الحالية، ربما بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة، وغياب السلام والأمن واستمرار الاحتلال في بعض الأراضي العربية. هذا بالإضافة إلى أن 18 % من السكان في المنطقة يعيشون تحت خط الفقر، مع وجود تفاوت اقتصادي بين البلدان العربية، في حين تواجه معظم البلدان العربية التحدي المتمثل في توفير فرص عمل كافية للشباب في ظل وجود 60 % من السكان في الفئة العمرية الأقل من 25 سنة.[3]

وعلى الرغم من حجم الاستثمارات الكبير في غالبية البلدان في البنية التحتية، وتحسن أحوال السكن ودعم الغذاء والماء والطاقة، فإن بعض البلدان الأخرى لا تزال تعاني من آثار ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وفي نفس الوقت توفير المساكن بأسعار مناسبة. ولا تزال الفوارق كبيرة بين المناطق الريفية والحضرية، وكذلك بين البلدان الأقل نمو أو البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل.

لذا تضع" **الإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة"** رؤية عربية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية ، لتفعيل التضامن والتعاون العربي وتعزيز أواصر التعاون الاقتصادي الإقليمي بهدف تحقيق جودة الحياة للمواطن العربي في موطنه، وأن تحتل المنطقة العربية مكانة مرموقة عالمياً. وتشكل الإستراتيجية إطاراً للعمل العربي المشترك في مجال الإسكان والتنمية الحضرية المستدامة ، وتستند إلى عدد من المرجعيات الرئيسية على المستويين الدولي والإقليمي.

و في إطار هذه الإستراتيجية تم تحليل واقع العمران العربي استناداً إلى:بعض **المؤشرات (الرقمية** الكمية) ذات الصلة ، **وتحليل إجابات لاستمارات استبيان** تم الحصول عليها من الدول العربية، و مناقشات و نتائج **ورشة العمل التشاركية**، للوقوف على أهم القضايا و الأهداف المشتركة.

في حين تم تصنيف القضايا والأهداف وفق المحاور الخاصة **بتقرير حالة مدن العالم** والذي يطرح مؤشر ازدهار المدن[4]، ويعرف المدينة المزدهرة بأنها هي التي توفر (1) الإنتاجية، (2) البنية التحتية المتطورة، (3)جودة الحياة، (4) الإنصاف والشمولية، (5) الاستدامة البيئية، مع الوضع في الاعتبار خصوصية كل بلد عربي ، والتركيز على التحديات التي تواجه كل منهم.

و تتسق هذه الإستراتيجية مع العديد من الوثائق و الاستراتيجيات العربية المرتبطة بموضوع التنمية المستدامة في الدول العربية ، ومن أهمها: الإطار الاستراتيجي العربي للتنمية المستدامة 2015- 2025 الذي أقرته القمة العربية في بغداد عام 2012. والإستراتيجية العربية للحد من مخاطر الكوارث، والخطة العشرية للإنتاج والاستهلاك المستدامين، الخطة العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ.

---

[3] مصدر البيانات الإحصائية:
United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2015). World Population Prospects: The 2015 Revision

[4] مؤشر ازدهار المدن هو منهج جديد قدمه موئل الأمم المتحدة في عام 2012 لتحقيق الازدهار في المناطق الحضرية.هذا المنهج يساعد المدن على التوجه نحو مستقبل عمراني أكثر ازدهارا اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وبيئيا. إذ يقيس تقدم المدن الحالي والمستقبلي نحو طريق الازدهار، ويساعد صناع القرار في اتخاذ قرارات سياسية رشيدة.

2 التحديات و القضايا الحضرية التي تواجه المنطقة العربية

2-1 الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية:

يعد قطاع الإسكان والخدمات الأساسية والبنية التحتية من القطاعات الأساسية المؤثرة لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة، و هو ما يحتم وجود سياسات واستراتيجيات فعالة وقابلة للتنفيذ تتيح السكن الملائم للجميع وتنمية حضرية مستدامة في المنطقة العربية. وفي هذا الصدد يجب الإشارة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان المقر في تونس عام 2004 ، والذي تم تفعيله في 2008، حيث تنص المادة 38 على أنه :"*لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف له ولأسرته ويوفر الرفاهية والعيش الكريم من غذاء وكساء ومسكن وخدمات وله الحق في بيئة سليمة وعلى الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة وفقا لإمكاناتها لإنفاذ هذه الحقوق*" ، و بناء عليه، فإن بعض الدول قد أحرزت تقدماً كبيراً في زيادة و تنوع المعروض من المساكن ذات الأسعار المناسبة، كما أحرزت بعض البلدان تقدماً في القضاء على الأحياء غير الرسمية والفقيرة بالاستعانة ببرامج التطوير وإعادة التوطين، من خلال شراكات بين المؤسسات العامة و القطاع الخاص.

و بشكل عام تراجع إنتاج السكن الرسمي في بعض الدول العربية لمنخفضي ومتوسطي الدخل بسبب **عدم وجود آليات تمويل للإسكان** إلا لذوي الدخل المرتفع، و**القدرة المحدودة للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوفير المسكن المناسب، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المساكن** ، حيث يعجز العرض عن تغطية الطلب المتزايد على السكن الملائم ، **المشكلة التي تتفاقم بسبب المضاربة عليها** ، وعمليات التسجيل طويلة الأجل والمكلفة وكذلك صعوبة الحصول على الوثائق القانونية اللازمة للحصول على القروض العقارية، مما أدى إلى استمرار النمو السكان يغير المتحكم فيه و توجيه الضغط العمراني إلى المناطق غير المفتوحة للتعمير، أو في مناطق ذات خطورة أو في المباني القديمة المتهالكة.

ومن ناحية أخرى انتقدت بعض مشاريع الإسكان الاجتماعي في بعض الدول لاختيارها **مواقع بعيدة عن مراكز العمل والخدمات** الأساسية والتجارية والعامة ، **وعدم كفاية وسائل النقل العام والمرافق غير المكتملة** .

وبوجه عام، يتمثل التحدي الرئيسي للحكومات في الدول العربية في **توفير الخدمات الحضرية الأساسية** والبنية التحتية بما يواكب زيادة معدلات التحضر، إذ تفتقر المدن إلى الموارد والقدرات الإدارية للتعامل مع الطلب المتزايد على المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي وخدمات الطاقة والنقل العام والمرافق العامة ومرافق الصحة والتعليم ، كما يظهر هذا العجز بصورة أكبر في الريف.

و يمكن تلخيص أهم قضايا الإسكان و الخدمات الأساسية و البنية التحتية فيما يلي:

- عدم قدرة القطاع الحكومي على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكن.
- ارتفاع تكلفة الأراضي المتمتعة بالمرافق والصالحة للسكن.
- عدم توفر آليات محددة للتمويل، وعدم استغلالها على نطاق واسع.
- عدم توافق معدلات الحصول على الخدمات الأساسية وفق المعايير التخطيطية العالمية.
- تزايد الفجوة السكنية بين العرض والطلب لمحدودي الدخل وسوء توزيع الوحدات.
- عدم وجود منظومة لإدارة الرصيد السكني بما يضمن الصيانة واستغلال كافة الوحدات.
- عدم التكامل بين أماكن السكن وفرص العمل.
- عدم تركيز القطاع الخاص على توفير مساكن لفئات الدخل المتوسط والمنخفض.
- انتشار نمط التمليك في الوحدات السكنية وضعف نمط الإيجار الآمن.
- ارتفاع أسعار مواد البناء وضعف استخدام تقنيات البناء الحديثة و المستدامة.
- وجود نسبة من السكان الذين لا يحصلون على إمدادات مياه مأمونة وصرف صحي ملائم.
- عدم كفاءة وكفاية وسائل النقل العام وشبكة الطرق.

2-2 ديموغرافية العمران:

وضعت بعض الدول العربية سياسات لتوجيه الاستثمارات إلى المدن الثانوية والجديدة ، لتحسين الروابط الاقتصادية بين الحضر والريف، و تحقيق تنمية أكثر إنصافا من الناحية الاقتصادية عبر البلاد، و مع ذلك لا تزال **التنمية غير المتوازنة تمثل** تحديا كبيرا بالنسبة لمعظم البلدان في المنطقة ،نظرا لمحدودية نتائج سياسات الدول لتنمية الريف ، إذ يعيش الغالبية العظمى من سكان الحضر في الدول العربية في **التجمعات الحضرية الكبيرة** التي توفر فرص العمل والخدمات الاجتماعية، مما نتج عنه هجرة السكان من الريف إلى الحضر، و نزوح السكان من المدن الصغيرة إلى المدن المتوسطة و الكبرى.

كما أدت التحولات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية غير المتوازنة إلى **تزايد الهجرة للعمل** داخل الدولة ،أومن دولة لأخرى عبر المنطقة العربية . بالإضافة إلى **النزوح الناجم عن الظروف المناخية والسياسية، المتمثلة في الكوارث الطبيعية و التي من صنع البشر**، و الاحتلال الأجنبي وتراجع الأوضاع الأمنية في العديد من البلدان العربية والبلدان المتاخمة.

هذه الهجرات داخل الدولة أو من دولة لأخرى ، أسفرت في بعض الأحيان عن **انتشار المناطق غير الرسمية** على أطراف المدن،**والزحف العمراني** على الأراضي الزراعية، و **ارتفاع معدلات التحضر والإخلال بالتوازن في توزيع الكثافة السكانية.**

كذلك فإن **التفاوت في الأوضاع الاجتماعية** يمثل تحديا في العديد من البلدان العربية ، و يكون أكثر وضوحا داخل المدن. من حيث ارتفاع مستويات البطالة خاصة بين الإناث، و **تهميش الفئات ذات الاحتياجات الخاصة** مثل كبار السن والمعوقين، و**محدودية فرص السكان الأكثر فقرا** في التعليم نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي على التعليم.

كما تواجه معظم الدول العربية تحديا آخر يتمثل في وجود حوالي 60 % من السكان من الشباب دون سن 25 سنة، **يعانون من محدودية فرص العمل**، و نقص الموارد وآليات الدعم، إلى جانب ضعف المشاركة في عمليات صنع القرار. وبالتالي يجب النظر في تعزيز دور الشباب لتجنب الآثار السلبية كانتشار العنف و ظاهرة الإرهاب، وأيضا تعزيز دور المرأة في عملية التنمية.

و يمكن تلخيص أهم القضايا الديموغرافية للعمران فيما يلي :

- عدم التوازن في توزيع الكثافة السكانية.
- تزايد الهجرة من الريف إلى الحضر.
- النزوح بسبب الاحتلال و الأوضاع الأمنية و الكوارث الطبيعية و التي من صنع البشر.
- محدودية مساهمة المرأة و الشباب في التنمية.
- عدم التوازن بين الحضر والريف في التنمية.
- ازدياد عدد الفقراء في المناطق الحضرية.
- معدلات الزيادة السكانية المرتفعة.

3-2 الأراضي والتخطيط:

انتهجت بعض الدول العربية نهج الشمولية والتكامل في تخطيط المدن الجديدة كدافع للتنمية الاقتصادية، فبدأت الربط بين الاستعمالات السكنية وفرص العمل فضلا عن توفير وسائل النقل المستدامة من خلال إعداد المخططات القومية.كذلك شرعت العديد من البلدان في إعداد الخطط الإستراتيجية للتطوير العمراني للمدن القائمة حيث ساهمت هذه الخطط - بعد مشاورات مع شركاء التنمية بهدف تحقيق متطلبات التنمية المحلية - في اتخاذ القرارات في مجال التخطيط ، وتمكين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وزيادة مشاركة القطاع الخاص لتنفيذ مخططات المدن والمستقرات والمخططات الإقليمية، وضمان استدامتها مع الوضع في الاعتبار المناطق التاريخية والأثرية.

في حين أظهرت الدراسات وجود تحدي رئيسي في بعض الدول يتطلب أن يكون هناك **ترابط بين التخطيط الاقتصادي** من جهة، وجهود **التخطيط العمراني المستدام** والإدارة الحضرية ومتطلبات الخدمات الأساسية من جهة أخرى.

ولا يزال **التناقض بين الهياكل المؤسسية، والمناهج النظرية للتخطيط العمراني المستدام** يمثل إشكالية. إذ غالبا ما **تفتقر الدول إلى نظم شاملة** لإدارة الأراضي و الملكيات، وتوفير الأراضي بأسعار مناسبة، وحماية الموارد الطبيعية من التوسعات العشوائية على الأراضي الزراعية في بعض الدول.حيث كانت جامعة الدول العربية قد أقرت في ميثاقها العربي لحقوق الإنسان (المادة 31) على أن: "*حق الملكية الخاصة مكفول لكل شخص ويحظر في جميع الأحوال مصادرة أمواله كلها أو بعضها بصورة تعسفية أو غير قانونية.*"

ومع استمرار التجمعات الحضرية في التوسع الأفقي،تنخفض الكثافة السكانية، **ويزداد الفصل بين فئات السكان** العليا والمتوسطة ومنخفضة الدخل. إذ يتجه ذوي الدخل المنخفض في معظم الدول العربية إلى **السكن في الأحياء غير النظامية أو العشوائية**، التي تفتقر إلى الحيازة الرسمية، و تفتقر أحيانا إلى الخدمات والبنية التحتية المناسبة.

و يمكن تلخيص أهم قضايا الأراضي و التخطيط فيما يلي :

- تضخم المدن الكبرى
- انتشار الأحياء غير النظامية و العشوائية
- تناقص الأراضي الزراعية نتيجة للنمو العمراني
- التشويه العمراني
- عدم الحفاظ على المناطق التراثية و الأثرية
- ارتفاع أسعار الأراضي
- تهالك الأحياء القديمة
- غياب المخططات الوطنية و الإقليمية فى بعض الدول

2-4 الإدارة والتشريعات الحضرية:

يعد **قصور الهياكل المؤسسية والتشريعية** في العديد من الدول العربية أحد أسباب تفاقم آثار التحضر السريع غير الموجه. حيث أنه في العديد من الدول العربية هناك **محدودية في التنسيق** بين الوزارات والمؤسسات المختلفة المتعلقة بالتنمية الحضرية، وبين **المستويين المركزي والمحلي**.

فلا تزال الجهود المبذولة لتعزيز قدرة السلطات المحلية من أجل تفعيل اللامركزية محدودة، إذ عادة ما تقوم الهيئات الفنية المركزية في الدول العربية **بوضع السياسات و المخططات الحضرية**، في **حين يقتصر دور السلطات المحلية على تنفيذ الخطط المحلية**. وغالبا ما **تفتقر السلطات المحلية إلى الموارد البشرية اللازمة** لتخطيط وإدارة النمو العمراني.

كما **تعتمد هذه السلطات المحلية على الأعتمادات من الحكومات المركزية** أو الإقليمية لتمويل استثماراتها وأنشطتها وهذا يؤدي إلى تآكل جزئي لفوائد الإدارة المحلية التشاركية.

ويعد نقص البيانات الدقيقة القابلة للمقارنة عن اتجاهات التنمية الحضرية على الصعيد الإقليمي عنصرا مؤثرا يؤدي إلى **محدودية الرؤية للتنمية الإقليمية**،وهناك أيضا احتياج إلى التحليلات اللازمة لدعم عملية صنع القرار.

كما تتمثل أحد التحديات الرئيسية في تطور قوانين التخطيط والبناء بقدرات مؤسسية وموارد مالية محدودة وقدرة السلطات المحلية على المتابعة والرقابة.

و يمكن تلخيص أهم قضايا الإدارة و التشريعات الحضرية فيما يلي :

- ضعف التنسيق بين المستويات المختلفة في مجالي التنمية والتخطيط و تعدد المسئوليات.
- ضعف الرقابة و قصور آليات التنفيذ للتشريعات.
- عدم التحديث المستمر للتشريعات.
- عدم وجود منظومة متكاملة لإدارة قطاع الإسكان والتنمية الحضرية.
- نقص المراصد الحضرية والإسكانية والبيئية وصعوبة إدارة المعلومات.
- أهمية سن التشريعات للتخطيط و نظم البناء المستدامة.
- عدم تضمين مفاهيم الاستدامة في التشريعات و قوانين البناء و نظم التخطيط العمراني.
- ضعف وجود المنهج التشاركي في التشريعات و قوانين البناء و نظم التخطيط العمراني.
- نقص الكوادر المدربة في مجالات العمران والبيئة.

2-5 الاستدامة البيئية العمرانية و التغيرات المناخية:

حتى الآن.. **لم تنتشر التوعية البيئية** على نطاق واسع في جميع أنحاء المنطقة العربية، مما أضعف الاستجابة للمعايير البيئية الدولية.إضافة إلى **عدم كفاية التشريعات و اللوائح البيئية و المعنية** بحماية البيئة الطبيعية والتنوع البيولوجي في بعض الأحيان أو غياب التنفيذ في البعض الآخر.

كما تواجه المنطقة العربية **ندرة المياه** حيث تعتبر من أقل دول العالم من حيث نصيب الفرد من الموارد المائية الطبيعية،مما يعني استنفاذ مخزون المياه الجوفية وإمدادات المياه الارتوازية بمعدلات تنذر بالخطر، بينما ينذر **ارتفاع مستوى سطح البحر** بالتأثير على العديد من المدن الساحلية. كما يُتوقع أن يؤدي ارتفاع درجات الحرارة الناجم عن تغير المناخ إلى انخفاض هطول الأمطار

مما سيزيد من تفاقم ندرة المياه وزيادة الجفاف و حالات الجفاف الشديد، مما سيؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي ، حيث يعتبر التحدي الرئيسي لندرة المياه و التهديدات المرتبطة بالتصحر هو **انعدام الأمن الغذائي**.

بالرغم من أن إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة للمنطقة العربية لا يتجاوز 4.8 % من إجمالي الانبعاثات العالمية، و أن الدول العربية لا تتحمل المسئولية التاريخية لتلك الانبعاثات، إلا أنها بالرغم من الأعباء المتزايدة ومن مبدأ المسئولية المشتركة مع تباين الأعباء، سعت الدول العربية إلى العمل على تخفيض الانبعاثات بتنويع مصادر الطاقة لديها و استخدام الطاقات المتجددة. هذه المساعي تواجه تحديات مرتبطة بحاجة الدول العربية إلى الاهتمام بأولويات أخرى مثل التنمية من خلال التوسع الصناعي ، كما أن زيادة عدد السكان و تحسن مستوى المعيشة أدى إلى ارتفاع نسبة مستخدمي المركبات و الذي صاحبه ضعف تفعيل النقل العام وتقادم المركبات في بعض الدول.

وارتفعت معدلات استهلاك الطاقة نتيجة للنمو السكاني والاقتصادي، والتنمية الصناعية، وارتفاع مستويات المعيشة والتحضر، والذي لم يقابله توسع كاف في استخدام الطاقة النظيفة و مواد البناء المحلية و المستدامة بيئيا. إلى جانب ذلك، فقد أدى غياب النظم المتكاملة لجمع ومعالجة النفايات الصلبة ومياه الصرف الصحي والتخلص الآمن منهما في عدد من الدول العربية إلى مشاكل صحية وبيئية. ويمكن تلخيص أهم قضايا الاستدامة البيئية العمرانية و التغيرات المناخية فيما يلي :

- التصحر و ندرة المياه.
- محدودية الاعتماد على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.
- قلة الاهتمام بتأثير التغيرات المناخية على المدن.
- ضعف مشاركة القطاع الخاص في مجال البيئة.
- عدم وجود منظومة متكاملة لجمع ومعالجة المخلفات والنفايات الصلبة.
- عدم كفاية منظومة الحد من مخاطر الكوارث.
- التلوث المائي والهوائي.
- استنزاف الموارد الطبيعية بشكل كبير.
- تفاوت الاستجابة للمعايير الدولية البيئية وعدم توطين التقنيات الصديقة للبيئة.

6-2 الإنتاجية والاقتصاد الحضري:

وضعت بعض الدول العربية سياسات وطنية متماسكة لتعزيز القدرة التنافسية للمدن كمحركات للنمو الاقتصادي، مع التركيز على المدن الثانوية من أجل تخفيف الضغط على المدن الكبرى. حيث تعترف جميع الحكومات العربية بأهمية المدينة كعامل جذب للاستثمار ومصدر لخلق فرص العمل و تخفيض نسبة الفقراء من السكان.

كما استطاعت بعض المدن العربية تسويق إمكاناتها كوجهات للسياحة العالمية، على أساس التراث الطبيعي والثقافي، ودورها كمراكز تعليمية ومراكز للبحث العلمي أو عواصم مالية. وتسعى مبادرات التراث الثقافي إلى تعزيز الهوية الثقافية للمدن العربية، وفي نفس الوقت تعظيم إمكانات السياحة الثقافية لتوليد النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

سيكون استثمار هذه الإمكانات تعزيزا كبيرا للقدرة التنافسية للمدن، وإسهاماً كبيراً في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ومع ذلك، فإن ضعف التنظيم والإدارة في مشروعات البنية التحتية والإسكان، بالإضافة إلى الزحف العمراني، يغير وجه المدن العربية أحيانا على حساب التراث الثقافي والطبيعي.

وعلى الرغم من أن معدلات النمو الاقتصادي في عدد من البلدان العربية تميل إلى تجاوز المعدل العالمي، فإن **الاقتصاديات الوطنية غير متنوعة** إلى حد كبير في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى تأثير ضعف الاستقرار السياسي في المنطقة وانخفاض الأمن على معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر..فلا تزال **بعض الدول العربية غير قادرة على توفير فرص العمل** لأعداد كبيرة من السكان،و بالتالي أصبحت فرص العمل هدفاً استراتيجياً بالنسبة لمعظم البلدان، وخاصة فرص العمل المتاحة للشباب، في حين أن **هناك أحياناً عدم تطابق بين المؤهلات التعليمية لشباب الخريجين والفرص المتاحة في سوق العمل**.بينما قد **يمثل القطاع غير الرسمي أحد مصادر الموارد المحلية** إذا تم استيعابه بشكل جيد في الأنظمة الرسمية، ولا تزال السلطات المحلية والحكومات المركزية غير قادرة على الحصول على الموارد ذات الصلة بالممتلكات بسبب انخفاض معدلات تسجيل الملكية والمستويات العالية من اللا رسمية.

كذلك فإن **الاعتماد الاقتصادي على الموارد الطبيعية**، وخاصة النفط والغاز، و كذلك اعتمادها على **استيراد الإمدادات الغذائية وسلاسل الغذاء العالمية**.يؤدى إلى تعرضها بسهولة للصدمات الاقتصادية طبقا للتقلبات في الأسعار العالمية، مع تداعيات أكبر على النمو والعمالة والاستقرار الاقتصادي، وعلى البيئة، مما يؤثر على مجال الإسكان.

على المستوى الإقليمي، فإن **التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي لا يزال متواضعاً**، وكذلك التنسيق الإقليمي فنياً ومالياً

ويمكن تلخيص قضايا الإنتاجية و الاقتصاد الحضري فيما يلي:

- عدم كفاءة استغلال الموارد المتاحة.
- ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الإناث والشباب.
- محدودية الدور التنموي للقطاع المصرفي.
- عدم التوافق بين مؤهلات الخريجين وفرص العمل المتاحة.
- ضعف التنوع الاقتصادي.
- نمو الاقتصاد غير الرسمي و عدم استغلاله ايجابيا.
- ضعف التجارة البينية و التكامل الاقتصادي.

3 الإستراتيجية

3-1 الرؤية

تعد الرؤية بمثابة إطار عمل تتبناها الدول العربية مؤسسياً وتتفاعل معها المنظمات العربية والإقليمية والدولية والهيئات ومختلف فئات المجتمع من مجتمع مدني وقطاع خاص بما يتمشي مع حق الإنسان في التنمية المقر بالمادة 37 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان . إن الإستراتيجية تعطي صورة المستقبل الأفضل ،وتهدف إلى تطوير مدن ومستقرات بشرية متكاملة وشاملة ومستدامة ، قادرة على توفير نوعية حياة أفضل لجميع المواطنين، توفر فرص الحصول على السكن الملائم والمستدام لجميع الفئات، تتميز بروابط قوية بين الحضر والريف، تطبق قواعد الإدارة الرشيدة وتكون قادرة على المجابهة،تحافظ على الهوية الثقافية العربية، وتركز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تبنت العديد من الدول العربية رؤى وطنية تعمل في إطارها لتطوير منظومة الإسكان و تحقيق التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق يجب على كل دولة أن تضع في الاعتبار ضرورة وضع الخطط والبرامج المستقبلية بما يؤكد توافق رؤيتها وإستراتيجيتها الوطنية مع الرؤية والإستراتيجية العربية من خلال الوصول الي :

مستقرات بشرية متكاملة و مستدامة قادرة على المجابهة والمنافسة و توفر مستوى حياة أفضل في الوطن العربي

3-2 أهمية الإستراتيجية

تغطي الإستراتيجية جميع مناطق الدول العربية، بدءاً بما تم تحقيقه من الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة، والأهداف المحددة في أجندة التنمية لما بعد 2015 ،وتنفيذها في جميع أنحاء المنطقة العربية، مع التركيز على *الهدف رقم 11: "جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة وآمنة ومرنة ومستدامة"*، و غيره من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

وتعد الإستراتيجية بمثابة حجر الزاوية في التحضر المستدام في المنطقة العربية. فإنها من ناحية، تشرع وتشجع التنسيق والتعاون والتكامل بين الدول العربية حول القضايا الرئيسية المتعلقة بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على المستوى الإقليمي، والاستفادة من الميزة النسبية المتوفرة في كل دولة. ومن ناحية أخرى، فإنها تتناول محاور مختلفة من قضايا الاستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وكذلك تحديات الإسكان والبنية التحتية والتوسع الحضري المستدام على مستوى كل دولة. كما توفر الإستراتيجية خطة مرجعية إقليمية، وتقدم المشورة والتوجيهات للعاملين في مجال الإسكان والإدارة الحضرية، وكذلك الحكومات الوطنية والمحلية بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، لوضع خطط التنمية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على المستوى الوطني مع احترام متطلبات التنمية الإقليمية وأولوياتها.

كذلك تهدف الإستراتيجية إلى إعداد الهيكل العام لقاعدة المؤشرات الحضرية والسكنية التي تتناسب مع خصوصية المنطقة العربية، وتتسق مع السياق الدولي. وعلاوة على ذلك، فإنها تطمح للمساعدة في إعادة تقييم مبادئ ومعايير الإدارة المحلية، وتوجيهها لاتخاذ مسار اللامركزية لتطوير الإدارة الحضرية في البلدان العربية.

وتحفز الإستراتيجية تبادل الخبرات والممارسات والتعاون بين العاملين على وضع استراتيجيات وطنية فعالة، لتشجيع السياسات والممارسات المستدامة في جميع المجالات لمواجهة المشاكل التي تواجه الدول العربية. من هذه السياسات، التكامل في مجال الموارد المالية والبشرية، مجال تشييد المساكن والبنية التحتية ، والعمالة الفنية، بين البلدان العربية وعلى مستوى الإقليم ، فضلا عن إضفاء الطابع المؤسسي وتنظيم قطاع الإسكان والتنمية الحضرية في المنطقة العربية لتكون متماشية مع مبادئ التنمية الحضرية العالمية.

3-3 الغايات والأهداف

تركز الإستراتيجية على إيجاد مستقرات بشرية ملائمة للمعيشة، قادرة على الاستغلال الأمثل لإمكاناتها الإنتاجية، وتحقق التنمية المستدامة لجميع سكانها، ويتطلب ذلك إدارة المدن بكفاءة من أجل المنافسة اقتصاديا ورفع مستوى المعيشة بها. وعلى الرغم من تنامي اهتمام المدن بالحفاظ على التماسك الاجتماعي وزيادة الإنتاجية داخل البلدان، إلا أن معظم المستقرات لعربية لا تزال بحاجة إلى علاج أوجه القصور في البنية التحتية والإسكان واتخاذ الخطوات اللازمة نحو لإدارة الحضرية المستدامة.

وبالتالي فإنه لا مفر من تحسين البيئة الإدارية الشاملة للتنمية الحضرية والإسكان ، لتحقيق نوعية حياة أفضل وعدالة اجتماعية وخدمات للفقراء على وجه الخصوص ، هذه البيئة الإدارية للتنمية الحضرية المستدامة يجب أن تعزز نوعية الحياة داخل المستقرات (البنية التحتية وتوفير السكن، وإحياء المواقع التراثية)، وإدارتها (بناء قدرات السلطات المحلية وتعزيز قاعدتها المالية) واللامركزية في التمويل(تمويل الإسكان و السلطات المحلية).

تنطبق هذه الأهداف رغم شموليتها بطريقة متفاوتة على البلدان العربية ، بسبب الاختلافات الجغرافية بين البلدان، وكذلك اختلاف مستوى التنمية ،مما يستتبع بالضرورة أن يقوم كل بلد بتكييف هذه الأهداف طبقا لحاجاته وأولوياته في إطار من التعاون بين الدول.[5]

الغاية 1 : ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والآمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش

الأهداف:

1. تيسير الحصول على السكن الملائم و المستدام لجميع الفئات الاقتصادية بأساليب مختلفة.
2. توفير ورفع كفاءة الخدمات الأساسية.
3. توفير ورفع كفاءة البنية التحتية والمرافق وإدارتها وتشجيع مساهمة القطاع الخاص.
4. توفير الدعم اللازم لبناء وتمويل الإسكان باستخدام أساليب مبتكرة و مستدامة.
5. توفير شبكات المواصلات العامة داخل المدن وفي امتداداتها.
6. تحقيق مبادئ الصحة العامة في المستقرات البشرية العربية.
7. ضمان أمن وسلامة المجتمعات.

الاستراتيجيات:

- توفير مسكن ميسر وآليات متنوعة ومبتكره للتمويل العقاري.
- تمكين الشباب والنساء من الحصول على الأراضي والحيازات الرسمية.
- إعداد أو تحديث السياسات الوطنية للإسكان بما يضمن توفير السكن اللائق و يشمل الإسكان الميسر.
- وضع السياسات الوطنية لاستغلال الوحدات السكنية المغلقة.
- تطوير برامج للإسكان محدود التكلفة و تطوير برامج دعم مناسبة لإسكان الفئات محدودة ومتوسطة الدخل.
- استخدام أساليب وتقنيات المباني الخضراء والمستدامة ، مع تشجيع استخدام مواد البناء المحلية.
- رفع كفاءة الخدمة التعليمية المقدمة والقضاء على أو خفض الأمية.
- رفع كفاءة الخدمة الصحية و توسيع قاعدة الاستفادة منها لتشمل جميع فئات المجتمع
- مواجهة الأمراض المتوطنة (فيروس سي -الالتهاب الكبدي – الملاريا - ..الخ).
- تحسين الوصول لمصادر المياه المحسنة من خلال تحقيق أقصى استغلال للمياه المتاحة.
- تحسين خدمات الصرف الصحي في المدن.
- وضع سياسات واستراتيجيات لتحقيق الأمن في المدن.
- تشجيع مبادرات القطاع الخاص و تحفيز مساهمته في إنتاج السكن المخصص للأسر محدودة و متوسطة الدخل.
- وضع سياسات للنقل والمرور، وتوفير شبكات النقل العام.
- تحسين نظم إدارة النفايات.

[5] يوضح ملحق رقم (1) قائمة بالمؤشرات المقترحة لقياس تحقيق الأهداف، و تُراجع هذه المؤشرات عند الاقتضاء.

الغاية 2 : ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعية

الأهداف:

8. تحقيق التنمية المتوازنة بين الحضر والريف.
9. تمكين فئات المجتمع من المشاركة في التنمية، (بما فيها الفئات الضعيفة مع التركيز على المرأة والشباب، والأطفال والمسنين و ذوي الاحتياجات الخاصة).
10. إدارة بيانات عمليات الهجرة والنزوح و اللجوء لتفادى الضغوط على المدن ومواردها المتاحة.

الاستراتيجيات:

- زيادة الدعم ورفع كفاءة الخدمات في الريف للحد من الهجرة إلى المدن.
- توفير فرص عمل خارج المدن الكبرى للحد من الهجرة.
- دعم جهود الحكومات العربية في عمليات التمكين لجميع فئات المجتمع للمشاركة في التنمية وادارتها.
- إتباع سياسات التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين والاعتماد على مؤسسات المجتمع المدني.
- الاهتمام بالريف في السياسات الوطنية للعمران.
- وضع خريطة وطنية للتهميش الاجتماعي و قابلية التضرر الحضرية بهدف استدارك المناطق الحضرية ذات الصلة.

الغاية 3: تخطيط مستقرات بشرية متكاملة و مستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية

الأهداف:

11. تعظيم استغلال الموقع الاستراتيجي للمنطقة العربية إقليميا ودولياً
12. استغلال المناطق غير المأهولة في التنمية
13. تحقيق التوازن في التراتب الهرمي للمستقرات البشرية على المستويات الوطنية.
14. الحد من انتشار العشوائيات و تطوير الموجود منها.
15. تطوير المجاورات والأحياء طبقا لمعايير العمران المستدام.
16. توفيرا لفراغات العامة المفتوحة ، ووضع معايير تخطيطية و تصميمية لها.
17. تطوير المخططات الشمولية للمدن بما يحقق متطلبات النمو الأخضر و جودة الحياة.

الاستراتيجيات:

- وضع سياسات وطنية لتنمية المدن والأقاليم والتعامل مع الأراضي.
- تحديد آليات لتنفيذ المخططات.
- تحفيز توفير الأراضي ذات المرافق لكافة الفئات وربطها بالمخططات وفرص العمل.
- دعم وتنفيذ برامج الارتقاء بالعشوائيات في المدن بالمنهج التشاركي.
- وضع مخططات للمدن المتوسطة والصغيرة والقرى.
- وضع خطط للتوسع العمراني ورفع الكثافات في الامتدادات المخططة.
- إعادة تنظيم الأراضي لإتاحة توسع المدن ، وتطوير المناطق السكنية.
- التخطيط مركزياً والتنفيذ محلياً بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني.
- ربط آليات التمويل بالمخططات الإستراتيجية المكانية.
- زيادة الفراغات العامة والمفتوحة في المدن القائمة و الجديدة.

الغاية 4: تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية

الأهداف:

18. توفير وإدارة المعلومات

19. توفير تشريعات وهياكل تنظيمية ونظم داعمة لمؤسسات الإسكان والتنمية الحضرية

20. التعاون الفعال والتنسيق بين مستويات الإدارة وتحقيق مبدأ المشاركة المجتمعية.

21. تحقيق اللامركزية في تمويل المدن والمجتمعات المحلية حسب الاقتضاء.

22. بناء القدرات وتدريب السلطات المحلية، لتوفير الكوادر البشرية القادرة على التنفيذ والمتابعة

الاستراتيجيات:

- استكمال منظومة المراصد الوطنية وإنشاء مرصد عربي للإسكان والتنمية الحضرية لدعم إدارة المعلومات
- دعم القدرات الفنية و التقنية لدى السلطات المحلية من خلال تبادل الخبرات في مجالات الإسكان والتنمية الحضرية.
- إنشاء منظومة متكاملة لبناء القدرات والتنمية البشرية في مجال الإسكان والتنمية الحضرية على المستويات المحلية والوطنية وعلى المستوى العربي.
- تعزيز تنمية الإيرادات المحلية واستقلال الإدارة المالية المحلية
- استكمال منظومة الأكواد ونظم القياس المرتبطة بالعمران .
- مراجعة وتحديث وتقييم القوانين والتشريعات ونظم التخطيط والهياكل التنظيمية.
- إدارة الأراضي في كامل نطاقات المدن لتحقيق توزيع أفضل للخدمات واستعمال أكثر كفاءة للأراضي
- تدريب المهنيين على تقنيات البناء المستدام والموفر للطاقة.
- توفير إطار تشريعي ومؤسسي لتطوير ودعم عمليات اتخاذ القرار
- تنسيق دعم الجهات المانحة للمشروعات والمبادرات ذات الأولوية الإستراتيجية.
- دعم مهام الجمعيات والمؤسسات العربية المهنية والتي تعنى بالبحث العلمي في مجال الإسكان والتنمية الحضرية، لتبادل الخبرات والمهارات بين الدول العربية.
- متابعة تحقيق التقدم في مؤشر ازدهار المدن.
- تطوير مناهج التعليم الفني و الجامع فيما يتعلق بالتخطيط العمراني والعمران بما يواكب التطورات في تكنولوجيا البناء المستدام.

الغاية 5: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعية

الأهداف:

23. استخدام التقنيات الملائمة التي تحافظ على البيئة وفق المعايير الدولية

24. التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة

25. تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون و البصمة البيئية للعمران، حسب الاقتضاء.

26. وضع خطط الطوارئ لمجابهة الكوارث، و تقليل المخاطر البيئية العمرانية و التأهب لها.

الاستراتيجيات:

- التوعية بالقضايا البيئية وتأثيرات التغيرات المناخية على المجتمعات العمرانية، خاصة في قطاع البناء.
- دعم مشروعات رفع كفاءة المباني في استخدام الطاقة من خلال مشاركة القطاع الخاص.
- إعطاء الأولوية لإنقاذ المجتمعات والمباني المعرضة للمخاطر (مخرات سيول – فيضانات – انهيارات أرضية- ...الخ)
- الالتزام بفصل المخلفات الصلبة كمرحلة أولى في منظومة إعادة الاستخدام والتدوير.
- تقييم و ترسيم المخاطر البيئية العمرانية و وضع خطط التأهب للمخاطر العمرانية.
- رفع كفاءة الاستجابة للمخاطر العمرانية
- زيادة الاعتماد على المواصلات العامة الصديقة للبيئة.
- ابتكار مداخل جديدة لتحسين إدارة المخلفات الصلبة في المدن.
- توفير قوانين ولوائح حول التنوع البيولوجي.
- توفير إطار مؤسسي وتشريعي لإدارة مخاطر الكوارث وميزانية للحد منها.
- تفعيل خطة العمل العربية للتعامل مع قضايا تغير المناخ المقرة في 2012.
- تفعيل الإستراتيجية العربية للاستهلاك والإنتاج المستدام المقرة في عام 2009. (فيما يتعلق بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة).
- تفعيل الاستراتيجي العربية للحد من خواطر الكوارث المقرة في القمة العربية ببغداد عام 2012 (فيما يتعلق بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة).

الغاية 6 : تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي

الأهداف:

27. الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بصورة متكاملة وطنياً وإقليميا

28. تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

29. دعم وتشجيع البحث العلمي والتطوير لدعم الإنتاجية.

30. توفير فرص العمل و الحد من البطالة.

31. الاعتماد على مبادئ الاقتصاد الأخضر في تعزيز الإنتاجية

32. تمكين جميع فئات المجتمع المحلي من تحسين اقتصادياته وسبل معيشته.

33. تحسين التمويل المحلي للسلطات المحلية ، وتحويل الأصول المجمدة إلى محركات اقتصادية

34. جعل المدن جاذبة و منتجة أكثر، خاصة من خلال تحقيق مرتبة متقدمة في مؤشر الترتيب التنافسي للمدن (Global City Index)

35. تشجيع التنمية الصناعية المستدامة في الدول العربية.

الاستراتيجيات:

- تشجيع تنوع الاقتصاد المحلي.
- إعداد استراتيجيات وسياسات ومبادرات الاقتصاد الأخضر.
- تيسير التخصيص الفعال للموارد الوطنية المحدودة على أساس الأولويات.
- تشريعات توفرتيسيرات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية.
- توفير وتبادل فرص للباحثين والمبتكرين لتطبيق مخرجات البحث العلمي على مستوى الدول العربية.
- وضع لوائح وسياسات مستدامة للاستثمار.
- حصر وتصنيف الموارد على المستوى الوطني لتوظيفها على المستوى الإقليمي.
- التوفيق بين مؤهلات الخريجين وفرص العمل على المستويات الوطنية والإقليمية.
- ربط التنمية العمرانية بالاستراتيجيات الاقتصادية لكل دولة.
- الدخول في النظام العالمي كشبكة متكاملة للتنمية وجذب استثمارات لتنشيط التنمية بالمنطقة العربية.

4 آليات التنفيذ

تغطي الإستراتيجية مدى زمني يبلغ خمسة عشر عاما حتى نهاية عام 2030 ، وتعتبر الإستراتيجية وثيقة استرشادية للحكومات الوطنية نحو مستقرات بشرية أكثر شمولية وتكاملاً واستدامة في المنطقة العربية، ويتم مواءمتها في ضوء توصيات مؤتمر الموئل الثالث، والذي يتضمن نتائج مفاوضات أجندة التنمية الحضرية الجديدة لما بعد 2015، فضلا عن توصيات أهداف التنمية المستدامة كتوصيات لأجندة حضرية جديدة للمنطقة العربية. وسوف يتم مراجعة الإستراتيجية دورياً بعد مدة زمنية لا تتجاوز خمس سنوات، لتقييم ما تم انجازه من الأهداف والغايات المتوقعة. ويتوافق تنفيذ الإستراتيجية معا لإطار العربي للتنمية المستدامة 2030، المقر من القمة العربية في عام 2012 في بغداد.

تشمل آليات تنفيذ الإستراتيجية المستويين الإقليمي والوطني. حيث تستهدف الآليات الإقليمية التنسيق والحوار والتكامل بين جميع الدول العربية، في حين تستهدف الآليات الوطنية قضايا كل دولة طبقا لخصوصياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وعلى الدول العربية (بتشجيع من جامعة الدول العربية) بذل جهود كبيرة لإعداد استراتيجيات للإسكان والتنمية الحضرية على المستوى الوطني مع وضع الإستراتيجية العربية كدليل إرشادي وإطار للتعاون. وتقوم كل دولة بوضع خطة عمل لتفعيل الإستراتيجية، وتحديد الأولويات واقتراح آليات التنفيذ والتقييم و المتابعة بما يتواءم مع معطياتها. مما يمهد الطريق نحو الموئل الثالث والتمثيل المتكامل للمنطقة العربية، وتقوم جامعة الدول العربية مع موئل الأمم المتحدة بتقديم الدعم الفني و تيسير تبادل الآراء الوطنية والأفكار والخبرات المتعلقة بآليات التنفيذ ومؤشراتها.

4-1 الآليات الوطنية

تلعب الحكومات الوطنية دورا هاما في تبنى أجندة التنمية لما بعد 2015 ، وتنفيذ الأهداف والغايات الخاصة بالإستراتيجية. كذلك تتحمل الإدارات المحلية مسئوليات، إما مباشرة أو مشتركة مع الحكومات الوطنية أو في شراكة مع المجتمعات والأوساط الأكاديمية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص وكذلك مقدمي الخدمات في المجالات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

تتولى كل دولة طبقاً لخصوصيتها إعداد الخطط الوطنية لتنفيذ الإستراتيجية من خلال نهج تشاركي، بحيث يتم اقتراح أفكار المشاريع أو البرامج في إحدى المؤسسات التالية أو بالتعاون فيما بينها: الوزارات والمؤسسات ذات العلاقة داخل الدولة، المؤسسات العربية والإقليمية والدولية، واللجنة الفنية الاستشارية الوطنية لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية. ويتم مناقشة الخطة الوطنية والموافقة عليها من قبل الوزارات والمؤسسات الوطنية- والتي يتم إنشاءها- المعنية بتنفيذ الإستراتيجية وفقا لخصوصية كل بلد. ويتم تشجيع المؤتمرات والفعاليات الوطنية لدعم الأساليب المبتكرة لربط الاستراتيجيات الوطنية والإستراتيجية العربية.

4-2 الآليات الإقليمية

يتولي مجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب اتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات لتفعيل الآليات الاسترشادية المناسبة ومن الممكن أن تشمل:

أولاً: تشكيل لجنة عليا: لتوجيه ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية برئاسة الأمين العام للجامعة وعضوية أعضاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بالإضافة إلى رؤساء منظمات العمل العربي المشترك ذات العلاقة بتنفيذ الإستراتيجية. وتتركز مهام اللجنة بتوجيه ومتابعة التنفيذ. ويقترح أن تعقد هذه اللجنة اجتماعاً سنوياً واحداً.

ثانياً: تشكيل لجنة فنية استشارية إقليمية: برئاسة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وعضوية مسؤولين على أعلى مستوى من وزارات الإسكان والتعمير بالدول العربية أعضاء الجامعة ومكتب موئل الأمم المتحدة الإقليمي للدول العربية، وتكون مهمة اللجنة بشكل أساسي مناقشة أفكار المشاريع الإقليمية المقترحة واعتماد المشاريع والخطط على مستوى الدول العربية مجتمعة.وتتولى اللجنة كذلك متابعة العمل وتقديم التوصيات والمقترحات للجهات ذات العلاقة. تعقد هذه اللجنة اجتماعا نصف سنوي (يفضل أن يسبق اجتماعات اللجنة العليا).

ثالثاً: إنشاء وحدة فنية في مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية والعمل كسكرتارية للجنة العليا واللجنة الفنية الاستشارية على أن تكون مرجعيتها الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

رابعاً: إنشاء مرصد إقليمي عربي للإسكان والتنمية الحضرية تحت إشراف مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب و بالتشاور مع الحكومات الوطنية ، يتولى في المرحلة الأولى دعم استكمال منظومة المراصد الوطنية في الدول العربية وبعد ذلك يتولى مسئولية تحديد وتجميع وتنسيق المعلومات المطلوبة من المراصد الوطنية لمتابعة ودعم مدى التقدم في تحقيق الأهداف من خلال مجموعة من المؤشرات المتفق عليها، ومن مهامه القيام بوضع إطار للرصد و التقييم لتنفيذ الإستراتيجية ، بالتعاون الوثيق مع كافة الشركاء،وكذلك المؤسسات الإقليمية العاملة في مجال تعزيز التنمية الحضرية المستدامة في المنطقة العربية. ويشمل هذا منظمة المدن العربية (ATO)، والمعهد العربي لإنماء المدن (AUDI)، والمرصد الحضري للمدن العربية (ATUO) وغيرها من الكيانات ذات الصلة. كما يقوم المرصد بمتابعة التقدم المحرز في المؤشرات و تقديم التحليلات و الدعم لصناع القرار، وتقدم كل دولة تقريرا سنويا إلى المرصد الإقليمي ، ليتم البناء عليها لإعداد تقرير إقليمي عربي.

خامساً: تقوم الدول (الوزارات المعنية) بتسمية جهات محددة للإشراف على متابعة العمل في الإستراتيجية، وتتولى أيضاً مهمة التنسيق والمتابعة على المستوى الوطني والقومي وبشكل خاص مع اللجنة الفنية الاستشارية ووحدة الإستراتيجية في مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب. في حين تقوم المؤسسات والمنظمات وغيرهم من شركاء التنفيذ بتسمية موظفي اتصال للتنسيق والمتابعة.

سادسا: نظرا لتشابه القضايا في المنطقة، فإنه من المتوقع تشكيل مجموعات تبادل المداخل والمنهجيات والتشريعات والاقتراحات بشأن الهياكل المؤسسية ، بالإضافة إلى التعاون في تنفيذ الإجراءات المشتركة بحيث تحدد كل مجموعة طرق تبادل المعلومات ودورة وهياكل الاجتماعات.

سابعا: يباشر المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية عمله في عام 2015 تحت رعاية جامعة الدول العربية. ويضم وزراء من كل دولة من الدول الأعضاء مختصون بالعمل في مجال العمران والتنمية المستدامة، وسوف يجتمع مرة كل سنتين. حيث سيعرض مدي التقدم في مؤشرات الإستراتيجية في المنتديات، وتعقد الاجتماعات الجانبية لمجموعات التفكير في سبل التقدم ودعم العمل المستقبلي.

3-4 آليات مشاركة موئل الأمم المتحدة من خلال المكتب الإقليمي للدول العربية

بناءاً على المهام الموكله لموئل الأمم المتحدة والتي من بينها تلك المتضمنة في الخطة الإستراتيجية 2014- 2019، فإن المكتب الإقليمي للدول العربية لموئل الأمم المتحدة هو الشريك الرئيسي للدول العربية في تطبيق هذه الإستراتيجية، ويتم تنفيذها أيضاً بالتعاون مع جميع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة والمهتمة بالإسكان والتنمية الحضرية.ويستجيب موئل الأمم المتحدة للأوضاع المتعلقة بكل بلد، ويقدم الدعم الفني في مجالات تنفيذ هذه الإستراتيجية، و كذلك يقوم بناءً على طلب الدولة بالمساهمة في :

- **المساندة في وضع السياسات ودعم تنفيذها**:بغرض خلق سياسات تمكينية مترابطة للفرص الاقتصادية والإسكان والحيازة الرسمية للأراضي وتوفير الخدمات الأساسية.
- **تشجيع تبادل المعلومات والمعرفة وبناء القدرات**:على جميع المستويات، لتعزيز التدخلات الإقليمية والوطنية والمحلية في الإدارة الحضرية ، وتقوية سبل التعاون بين هذه المستويات.
- **مساندة تنفيذ السياسات المستحدثة**:لتيسير العملية المتشابكة الخاصة بوضع السياسات وبناء القدرات ووضع منهجية التنفيذ التي تضمن تماسكها و تآزرها.

4-4 الخطوة التالية

إن هذه الإستراتيجية هي وثيقة استرشادية للدول الأعضاء، وسيتم تحديثها ومواءمتها حسب الاقتضاء، ويلي هذه الإستراتيجية إعداد مخطط تنفيذي تفصيلي لها.

5 الملاحق

ملحق (1) قائمة بالمؤشرات المقترحة لمتابعة تنفيذ الأهداف و الاستراتيجيات

الغاية1	ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والآمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق مستوى حياة ملائم
المؤشرات المقترحة	1. النسبة المئوية للسكان ذوي الحيازة الرسمية. (تحديد نسبة منفصلة للمرأة المعيلة) 2. عدد الوحدات السكنية المنفذة بمعرفة الحكومة والموجهة لمحدودي الدخل 3. نسبة متوسط سعر المسكن بالنسبة لمتوسط الدخل 4. نسبة السكان الحاصلين على تأمين صحي. 5. نسبة المساكن المغلقة مصنفة حسب نوعها. 6. نسبة السكان الذين يعانون من أمراض المتوطنة (الالتهاب الكبدي – الملاريا - ..الخ) 7. معدل وفيات الأطفال دون الخامسة. 8. صافي معدل الالتحاق في التعليم الأساسي. 9. معدّل الأمية. 10. نسبة الوحدات المتصلة بمياه الشرب الآمنة/ مرافق الصرف الصحي. (حضر / ريف) 11. نسبة الوحدات المتصلة بمرافق الكهرباء. 12. نصيب الفرد من طول شبكة المواصلات العامة والطرق الإقليمية. 13. عدد جرائم العنف و القتل /100,00 فرد.

الغاية2	ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعية
المؤشرات المقترحة	14. نسبة الاستثمارات الجديدة في الريف مقارنة بنسبتها في الحضر. 15. معدل النمو السكاني في المناطق الريفية والحضرية. 16. نسبة سكان الحضر من إجمالي مجموع السكان . 17. معدل الهجرة من الريف إلى الحضر (مصنف حسب الجنس والعمر والدخل ومستوى التعليم). 18. عدد النازحين واللاجئين بسبب الكوارث أو الحروب. 19. النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني، مع التفريق بين المناطق الحضرية والريفية. 20. النسبة المئوية للأسر التي يقل دخلها عن 50% من متوسطي الدخل ("الفقر النسبي")، مع التفريق بين المناطق الحضرية والريفية. 21. معامل جيني (عدم المساواة في الدخل). 22. حصة النساء / الشباب من القوى العاملة. 23. نسبة المقاعد التي تشغلها النساء والشباب في البرلمان الوطني و/أو المجالس المحلية المنتخبة وفقاً لنسبة كلٍ منهم من إجمالي عدد السكان .

الغاية3	تخطيط مستقرات بشرية متكاملة و مستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية
المؤشرات المقترحة	24. عدد المخططات التي تم تنفيذها أو البدء فى تنفيذها. 25. نسبة المسطحات غير المأهولة. 26. نسبة السكان الذين يعيشون في العشوائيات / في أحياء فقيرة. 27. كثافة السكان في المناطق المأهولة. 28. عدد المدن (الكبيرة / المتوسطة / الصغيرة) المتاح لها مخطط استراتيجي. 29. الموارد المالية المخصصة لتنفيذ الخطة الحضرية لكل عام. 30. عدد ونسبة السكان في كل من : التجمعات الحضرية الرئيسية / المدن الثانوية / القرى. 31. نصيب الفرد من المناطق الخضراء و المفتوحة الآمنة. 32. نسبة الفراغات العامة المفتوحة من المسطح الإجمالي للمستقرات البشرية.

الغاية4	تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وادارة المستقرات البشرية
المؤشرات المقترحة	33. عدد المستفيدين من برامج بناء القدرات العربية المشتركة في مجال الإسكان والتنمية الحضرية. 34. عدد مشاريع التعاون العربي العربي. 35. عدد القوانين العمرانية التي يتم تحديثها / مراجعتها ، سنوياً. 36. نسبة التمويل المحلي للمدن من إجمالي إنفاق المدن. 37. عدد المراصد العمرانية الإقليمية و الوطنية و المحلية. 38. عدد البلدان التي لديها تشريعات تعزز آليات التشارك ذات الصلة بالتخطيط الحضري وصناعة القرار المحلي.

الغاية5	تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والصمود للتغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعية
المؤشرات المقترحة	39. حجم المياه المستخرجة سنوياً من المياه الجوفية والسطحية كنسبة مئوية من المياه المتوفرة. 40. متوسط تلوث الهواء (جسيمات PM10-- PM 2.5) 41. مسطح الأراضي المتأثرة بالتصحّر والتدهور. 42. مسطح الغطاء النباتي / الأراضي المزروعة. 43. نسبة المناطق المعرضة للمخاطر (مخرات سيول – فيضانات – انهيارات أرضية- ...الخ). 44. الخسائر السنوية (أرواح / أموال) بسبب الكوارث الطبيعية. 45. نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة / الكربون /فرد – على مستوي المدينة / الدولة 46. نسبة المخلفات الصلبة المعالجة (تدوير/ حرق / طمر) 47. نسبة المساكن الواقعة في مناطق غير آمنة. 48. حصة الفرد من استهلاك المياه و الطاقة. 49. حصة استهلاك الطاقة الجديدة والمتجددة. 50. نسبة الاعتماد على موارد من خارج البيئة المحلية في البناء. 51. نسبة استهلاك الموارد المحلية للمتاح منها (البصمة البيئية). 52. معدل فقدان الأراضي الزراعية بسبب النمو العمراني. 53. النسبة المئوية للميزانية المتاحة للحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي.

الغاية6	تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي
المؤشرات المقترحة	54. نسبة البطالة. 55. حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. 56. حصة الاستثمار من إجمالي الناتج المحلي. 57. الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. 58. نسبة استثمارات القطاع الخاص من إجمالي الاستثمار. 59. معدّل التضخّم. 60. نسبة الدَين من الدخل القومي الإجمالي. 61. مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة أو المتلقاة كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي. 62. التدفقات الداخلة والخارجة لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الدخل القومي / الناتج القومي الإجمالي. 63. عدد براءات الاختراع التي يتم تسجيلها سنويا. 64. حصة العمالة غير الرسمية بالنسبة لإجمالي العمالة. 65. عدد الأفراد الذين يستفيدون من برامج تمويل المجتمع المحلي.

ملحق (2) فريق العمل

جمهورية العراق	المهندس/ إستبرق إبراهيم الشوك - الوكيل الأقدم لوزارة الأعمار والإسكان (رئيسا للجنة الفنية لصياغة الإستراتيجية) السيد/سمير إبراهيم بشقه - مدير عام الدائرة الفنية بالوزارة
المملكة الأردنية الهاشمية	المهندس/سليمان الحسنات- مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي/ المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري.
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	السيد / عمر بلحاج عيسى- المدير العام للبناء ووسائل الانجاز بوزارة السكن و العمران و المدينة السيدة/ جليوط مهدية- مكلفة بالدراسات والتلخيص ديوان السيد الوزير وزارة السكن والعمران والمدينة
المملكة العربية السعودية	المهندس/ ناصر بن عبد الله العمار - مدير عام التعاون الدولي- وزارة الإسكان
جمهورية السودان	المهندس/ سبيل عبد الرسول اسحق - الأمين العام للمجلس القومي للتنمية العمرانية
دولة ليبيا	المهندس/ علي عبد الحفيظ ابحيري- وكيل لوزارة الإسكان والمرافق المهندس/ عبد الحفيظ ابو سيف المودي - أمين لجنة إدارة مصلحة التخطيط العمراني المهندس/ إبراهيم بشير الزين - مدير مكتب شؤون وزارة الإسكان والمرافق
جمهورية مصر العربية	المهندس/ حسين الجبالي- مستشار وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الدكتورة المهندسة/ فهيمة الشاهد - رئيس الإدارة المركزية للمراكز الإقليمية التخطيطية- الهيئة العامة للتخطيط العمراني. المهندسة/ ريهام أحمد محمد بكر إبراهيم - منسق الاتصال بين وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ومجلس وزارة الإسكان والتعمير العرب.
المنظمات	برنامج الأمم المتحدة للمستقرات البشرية – المكتب الإقليمي للدول العربية الدكتورة/ سحر عطية –أستاذ التصميم والتخطيط العمراني ورئيس قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة القاهرة الأستاذة/ رانية هدية مدير برنامج مصر للهابيتات السيد/ ديفيد أوبري - مونل الأمم المتحدة – المكتب الإقليمي للدول العربية السيدة/ كاتيا شيفر- مونل الأمم المتحدة – المكتب الإقليمي للدول العربية السيدة/ جوانا ريكارت - مونل الأمم المتحدة – المكتب الإقليمي للدول العربية الدكتور/ احمد شلبي-أستاذ التنمية العمرانية - قسم الهندسة المعمارية - كلية الهندسة - جامعة القاهرة المهندسة/هبة عمار-مدرس مساعد- كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة المهندس/ بيتر عادل– معيد بكلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب	الأستاذة/ شهيرة حسن وهبي – نائب مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة السيد/ وليد السيد العربي - مسئول ملف الإسكان و التنمية الحضرية – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة السيدة/ إيناس عبد العظيم مصطفى - إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

مرفق رقم 17

League of Arab States
Council of Arab Economic Unity
Arab Union for Cement and Building Materials
Inter-Arab Organization - General Secretariat

جامعة الدول العربية - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء
هيئة عربية دولية – الأمانة العامة

Ref. الرقم : 187

Date: التاريخ: 2015/04/08

سعادة الدكتور جمال الدين جاب الله
مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة
جامعة الدول العربية
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة
القاهرة / جمهورية مصر العربية

تهدي الأمانة العامة للاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء أطيب تحياتها لسعادتكم، وتشير إلى خطابكم تاريخ 04 مارس 2015 بشأن قرارات الدورة (31) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (قرار رقم ق 12 – د.ع 2014/12/31) أولاً وثانياً .

وتود الإشارة إلى الأهمية القصوى حالياً للطاقة واستخدامات الوقودات البديلة والتي تتطلب من الأمانة الفنية للقطاع الاقتصادي – إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) أخذها بعين الاعتبار من حيث التوعية والترويج وإعداد القوانين والسياسات والمواصفات والمقاييس الناظمة لاستخدام المخلفات الصناعية ومخلفات المدن وتدوير المواد الناظمة لاستخدام هذه المواد في البناء وتوليد الطاقة والصناعة لما في ذلك من أهمية في مجال السياسات الإسكانية والبيئية والاقتصادية . وسينحصر معظم عملنا لعام 2015 في مجال إصدار أدلة لاستخدامات الوقود البديل لتوليد الطاقة وفي الصناعة وتدوير المواد الإنشائية .

نغتنم هذه المناسبة لنعرب لكم عن بالغ التقدير والاحترام .

الأمين العام

المهندس أحمد محمود الروسان

03901

09 APR 2015

ص.ب (9015) - دمشق / سوريا ، أوتوستراد المزة – بناء الأورفلي – الطابق الأول
هاتف 6115412/6118598 (11 963+) ، فاكس 6121731 (11 963+)
بريد إلكتروني E-mail: aucbm@net.sy – aucbm@scs-net.org ، انترنيت: www.aucbm.org

مرفق رقم 18

League of Arab States
Council of Arab Economic Unity
Arab Union for Cement and Building Materials
Inter-Arab Organization - General Secretariat

جامعة الدول العربية - مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء
هيئة عربية دولية - الأمانة العامة

Ref. الرقم : 257

Date: التاريخ: 2015/05/06

سعادة الأخ د. جمال الدين جاب الله
مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة
جامعة الدول العربية
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة
القاهرة / جمهورية مصر العربية

تهدي الأمانة العامة للاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء أطيب تحياتها لسعادتكم، ويسرها أن تحيطكم علماً بأن الاتحاد وبالتعاون مع مجموعة العلوم والهندسة قد نظّم ورشة عمل حول الوقود البديل في جمهورية مصر العربية بمشاركة عربية وعدد من المحاضرين من جهات أوروبية ذات خبرة وخرجت ببعض التوصيات المرفقة .

يرجى الاطلاع وإبداء اقتراحاتكم .

نغتنم هذه المناسبة لنعرب لكم عن بالغ التقدير والاحترام .

الأمين العام
المهندس أحمد محمود الروسان

ص.ب (9015) - دمشق / سوريا ، أوتوستراد المزة – بناء الأورفلي – الطابق الأول
هاتف6115412/6118598 (11 963+) ، فاكس6121731 (11 963+)
بريد إلكتروني E-mail: aucbm@scs-net.org – aucbm@net.sy ، انترنيت: www.aucbm.org

أولا: مشكلات تم عرضها ومناقشتها

١) عدم توفر القوانين/الاشتراطات الخاصة باستخدام المخلفات البلدية كوقود بديل
(في مصر: تقوم وزارة البيئة بإعداد مسودة لمواصفات الوقود المشتق من المرفوضات، المرجع: جريدة اليوم السابع، ١٥ يناير ٢٠١٥)

٢) عدم توفر مواصفات فنية خاصة بضبط جودة المخلفات البلدية كوقود بديل

٣) عدم وضوح أدوار الأطراف المعنية بتنظيم استخدام الوقود البديل في صناعة الاسمنت

٤) نقص الخبرات والكفاءات المعنية باستخدام الوقود البديل في صناعة الاسمنت

٥) محدودية وعدم انتظام توريد الوقود البديل المشتق من المخلفات البلدية والوقود المشتق من المرفوضات

٦) صعوبة التنسيق مع المحليات من أجل توفير المخلفات البدلية الصالحة للاستخدام كوقود بديل

٧) استهلاك المخلفات الصلبة الصالحة للاستخدام كوقود بديل والوقود المشتق من المرفوضات في المحارق العامة

٨) مشكلات فنية مرتبطة بظروف تخزين الوقود المشتق من المرفوضات

٩) عدم توفر معايير السلامة المرتبطة باستخدام المخلفات البلدية كوقود بديل

ثانيا: توصيات ورشة العمل

١) إنشاء وحدة/وحدات مستقلة وذات مسئوليات واضحة تقوم بتقديم الدعم الفني لشركات الاسمنت فيما يخص استخدام المخلفات كوقود بديل، وتتضمن مسئولياتها ما يلي:

- التعاون مع الاطراف المعنية المختصة
- تقديم الدعم فيما يخص اعداد الاشتراطات والمواصفات الفنية
- اصدار سجل لموردين معتمدين للوقود البديل يضمن توفر الكميات اللازمة مع ثبات الجودة
- تلقى المشاكل الفنية ومحاولة حلها

٢) نظرا لعدم توفر قوانين او تشريعات الخاصة باستخدام المخلفات فى صناعة الأسمنت فى الوطن العربى، يوصى باعداد ادلة ارشادية/اصدارات خاصة بهذا الصدد، بالاشارة إلى الموضوعات التالية:

- دليل للمصانع عن كيفية التعامل مع المخلفات كوقود بديل مع الاستعانة بالكتيبات الصادرة فى الدول الأوروبية
- كتيب تقنى يحتوى على توصيف المخلفات الملائمة للاستخدام كوقود بديل.

- ارشادات وضوابط استخدام المخلفات الخطرة
- الآثار الجانبية لاستخدام الوقود البديل وتأثيرها على جودة الكلنكر
- شروط الأمان والعوامل البيئية

٣) لتوثيق التعاون بين الهيات الحكومية ومصانع الأسمنت فى الدول العربية، يوصى بتشكيل لجان محلية أو اقليمية تقوم بالتواصل مع اجهزة الدولة المعنية باستخدام الوقود البديل.من مهام هذه اللجنة التأكيد على تبادل المعلومات، بالإضافة إلى مناقشة والسعي إلى إيجاد حلول للمعوقات مع المسئولين من قطاع المصانع.

٤) إنشاء موقع الكتروني لتلقي ومناقشة المعوقات والمقترحات الخاصة باستخدام الوقود البديل في صناعة الاسمنت في الوطن العربي.

٥) التوصية بتوجيه المخلفات البلدية لصناعة الأسمنت وايقاف محارق المخلفات العامة.

مرفق رقم 19

إتحاد المهندسين العرب
Federation of Arab Engineers

الأمانة العامة

التاريخ: ٢٠١٥/٠٨/٢٢ Date.:

الرقم: ٢٠٥/٠٨٦٦٦ No.:

السادة / الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

القطاع الإقتصادي

(إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة) المحترمين

يهديكم إتحاد المهندسين العرب أطيب تحياته، ويتقدم لكم بخالص التقدير والشكر على تعاونكم ،،،

إشارة إلى ما ورد بقرار المكتب التنفيذي ومجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب حول إعادة صياغة المذكرة التي قمنا بإرسالها إليكم سابقاً ، بشأن إعداد العقود النموذجية والتي تم مناقشتها وإقرارها من اللجنة العلمية الإستشارية لمجلسكم الموقر ، نود إعلامكم بأن الإتحاد قد شكّل منذ حوالي العام لجنة من المختصين والذين سبق أن قاموا بترجمة العقود النموذجية المعتمدة من FIDIC ،وذلك من أجل تنفيذ مشروع إعداد العقود النموذجية وهم بصدد الإنتهاء من المسودة الأولى لها، وبعد الإنتهاء منها بشكل نهائي وتنقيحها سيتم إرسالها لمجلسكم الموقر .

ننتهز هذه المناسبة لنعرب لكم عن فائق التقدير والإحترام ،،،

الأمين العام

أ. د. م. عادل إبراهيم الحديثي

30, Ramsis Street - Cairo A.R.E Tel : +202 27735610 - Fax : +202 25749404
P.o.Box (9) Faggala - Cairo. E-Mail : arabengs@hotmail.com - www.arabfedeng.org
٣٠ شارع رمسيس - القاهرة - ج.م.ع
ص . ب : (٩) الفجالة - القاهرة

مرفق رقم 20

Republic Of Iraq
Ministry Of Construction & Housing
Technical Directorate

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة الاعمار والإسكان والبلديات العامة
الدائـــرة الفنيـــة

قسم الدراسات
شعبة المجلس

العـدد : ف/٣/٣/٧/ ٢٧٨٢
التاريخ : ٢٠١٥/٩/ ٦

"عاجل"

الى/ وزارة الخارجية / الدائرة العربية

م/ تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة فى مجال الاسكان

تحية طيبة

اشارة الى كتابكم المرقم ١٤٥٩/٢١/٢/١٤ في ٢٠١٥/٣/٢٣ ومرفقه مذكرة الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي–ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة المرقمة ٣/٦١٧ في ٢٠١٥/٣/٤ المتضمنة الطلب الى الدول العربية موافاة الامانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بمشاريعها الرائدة في مجال الاسكان حتى يتسنى عرضها في الدورة (٣٢) للمجلس التي ستقام يوم ٢٠١٥/١٢/٢٢ للاستفادة منها والاسترشاد بها.

نرفق لكم تقرير يتضمن تفاصيل المشاريع التي تنفذ حاليا في جمهورية العراق بموجب الانظمة التالية :

أ. نظام Grc (glass fiber reinforced concrete)
ب-نظام Renco (renewable composite)

يرجى التفضل بالاطلاع وابلاغ الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي–ادارة البيئة والاسكان والتنمية المستدامة بذلك ٠٠٠٠٠مع التقدير

المرفقات
- تقرير

المهندس
إستبرق ابراهيم الشوك
وكيل الوزارة
٢٠١٥/٩/٧

نسخة إلى :
- مكتب السيد الوكيل (أ. إستبرق ابراهيم الشوك) / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .
- cairep@mofaml.gov.iq
- Envsusdev.dept@las.int
- waleedelarabi@hotmail.com

} مع نسخة من المرفقات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير .

- الدائرة الفنية / قسم الدراسات /شعبة المجلس ... مع الأوليات.

م.زينب جمعة ٩/١

Iraq - Baghdad - Karrada Maryam - Shawaf St. Alkhartoum Sq.
P.O.Pox: 8033 Al-salhya Mail Office
Web: http://www.moch.gov.iq
Tel.: 5373029 - 5372381

العراق . بغداد . كرادة مريم . شارع الشواف . تقاطع الخرطوم
ص . ب ٨٠٣٣ مكتب بريد الصالحية
E-mail: moch@moch.gov.iq

مرفق رقم 21

سـفارة
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
بالقـــاهرة

Ambassade
de la République Algérienne
Démocratique et Populaire
Le Caire

الرقم/ ع.إ/ 461 /2015

تهدي المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب – ، و بالإشارة إلى التقرير و القرارات الصادرة عن الدورة 31 لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب ، التي عقدت بمدينة عمان بالأردن بتاريخ 15 و 16 ديسمبر 2014، حيث تقرر تكوين لجنة من الأمانة الفنية للمجلس و بعضوية كل المملكة العربية السعودية، جمهورية مصر العربية، دولة قطر ، دولة فلسطين ، دولة الكويت بغرض إجراء تقييم لمدى تنفيذ قرارات مجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب ، الإنجازات و التحديات التي يواجهها بغرض تعزيز آليات تنفيذ قرارات المجلس ، **تتشرف المندوبية الدائمة إبلاغها أنه وردت إليها مقترحات من وزارة السكن و العمران و المدينة** الجزائرية بشأن تقييم و تطوير أعمال المجلس تتمثل فيما يلي :

- نجاعة الطاقة في ميدان البناء قصد إنجاز سكن موفر للطاقة
- كيفية ترقية إستعمال مواد البناء المتوفرة محليا في الدول العربية كالجبس، الحجر ، التربة و التي يمكن أن يرتكز عليها إنجاز البرامج السكنية .
- كيفية تنظيم النشاط التجاري في الوسط العمراني تماشيا مع التهيئة المستدامة للمدن .

تنتهز المندوبية الدائمة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لدى جامعة الدول العربية هذه الفرصة لتعرب مجددا للأمانة العامة لجامعة الدول العربية – الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب – عن فائق الاحترام والتقدير.

سفارة الجزائر القاهرة

2384
20 AUG 2015

القاهرة: يوم 20/08/2015

إلى: الأمانة العامة لجـامعة الدول العربية

- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان و التعمير العرب –

مرفق رقم 22

بيان التوقيع والتصديق على
النظام الأساسي للمركز العربي للوقاية
من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى

- وافق عليه مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بموجب قراره رقم 6402 بتاريخ 2004/3/4 في دورته العادية (121).
- دخل النظام الأساسي حيز النفاذ بتاريخ 2011/1/26م إعمالا للمادة (12) منه.

	الـــــــــدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ ايداع وثيقة التصديق
✓	المملكة الأردنية الهاشمية	2004/11/2	2005/7/4
	دولة الإمارات العربية المتحدة	2008/5/12	
	مملكة البحرين		
✓	الجمهورية التونسية	2005/7/7	2009/8/10
✓	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	2004/5/10	2006/6/27
	جمهورية جيبوتي		
	المملكة العربية السعودية		
✓	جمهورية السودان	2004/7/22	
	الجمهورية العربية السورية	2004/7/1	2007/5/14
	جمهورية الصومال الديمقراطية		
	جمهورية العراق	2008/2/19	2010/12/27
	سلطنة عمـــان		
	دولة فلســطين	2004/7/15	2011/2/17
	دولـــة قـــطـــر		
	جمهورية القمر المتحدة		
	دولـــة الكويت		
	الجمهورية اللبنانية	2006/11/8	
	دولة ليبيا	2004/11/25	2009/1/22
	جمهورية مصر العربية	2005/7/4	2009/8/9
	المملكة المغربية	2010/8/15	2013/5/28
	الجمهورية الإسلامية الموريتانية *	2005/2/2	
	الجمهورية اليمنية	2004/10/12	

* صادقت الجمهورية الإسلامية الموريتانية على هذا النظام ولم تودع وثيقة تصديقها حتى تاريخه.

مرفق رقم 23

الأمانة العامة

الرقم: .....
التاريخ: 2015/09/08

السيد/ رئيس المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب الموقر

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: فحص حسابات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

بناءً على الدعوة الموجهة للهيئة العليا للرقابة العامة لجامعة الدول العربية من الأمانة العامة بمذكرتها رقم 3/1814 بتاريخ 2015/6/25 بشأن فحص حسابات الأمانة العامة وحسابات الأجهزة الملحقة بها عن السنة المنتهية في 2014/12/31.

قامت الهيئة بفحص حسابات مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب عن السنة المذكورة وأعدت تقريراً عنها.

وأتشرف بأن أرفق لكم تقرير الهيئة عن الحساب، برجاء التفضل بالاطلاع وموافاة الهيئة بالرد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

قصي موسى حمد الدرويش

رئيس الهيئة العليا للرقابة العامة

الأمانة العامة – القاهرة – ميدان التحرير 25750511 – 25752966 فاكس 25740331 – 25761017 – 25779546 الرقم البريدى 11642

7- مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

تم إنشاء الحساب الخاص بمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بموجب القرار الصادر في الدورة 13 المنعقدة بتاريخ 1995/11/14 وذلك بهدف تمويل أنشطة المجلس، ولتغطية نفقات هذا الحساب، وقد حدد المجلس مساهمات الدول الأعضاء بمبلغ قدره 5,000 دولار سنوياً لكل دولة عضو.

وقد اطلعت الهيئة العليا للرقابة العامة على حساب الإيرادات والمصروفات وقائمة المركز المالي للعام 2014، وهي كما يلي:

أ- حساب الإيرادات والمصروفات لسنة 2014

البيان	عام 2014	عام 2013
الإيرادات		
مساهمات الدول الأعضاء	59,995.72	24,817.27
إجمالي الإيرادات	**59,995.72**	**24,817.27**
المصروفات		
مطبوعات وأدوات كتابية ومكتبية	240.74	0.00
نفقات متنوعة	117.50	42,014.48
الدعاية والضيافة	0.00	182.52
مهمات رسمية	1,289.74	7,354.59
هيئات ولجان	0.00	1,238.96
خسائر فروق عملات	2,051.38	296.41
إجمالي المصروفات	**3,699.36**	**51,086.96**
فائض (عجز) العام	**56,296.36**	**(26,269.69)**

ب- تحليل قائمة المركز المالي للحساب في 2014/12/31

البيان	عام 2014	عام 2013
أولاً: الأصول		
بنك حساب جاري	201,723.66	140,260.30
بنك ودائع لأجل	570,280.54	569,656.18
مدينون مختلفون	11,370.00	96,882.21
إجمالي الأصول	**783,374.20**	**806,798.69**
ثانياً: الخصوم		
حساب الاحتياطي	807,029.80	746,566.07
عائد الاستثمار	2,614.09	2,936.26
العجز نتيجة العام	(26,269.69)	56,296.36
إجمالي الخصوم	**783,374.20**	**806,798.69**

وبالنظر إلى الجدولين السابقين عن حساب المجلس للعام 2014 نلاحظ ما يلي:

- تراجع كبير في الإيرادات لسنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بنسبة 58.6% حيث بلغت إيرادات 2014 مبلغ 24,817.27 بينما كانت إيرادات سنة 2013 هي 59,995.72 دولار ويرجع هذا إلى تراجع بعض الدول عن دفع مساهماتها السنوية.

لذا توصي الهيئة بحث الدول الأعضاء لدفع مساهماتها حتى يتسنى للمجلس الوفاء بالتزاماته.

- زيادة كبيرة في المصروفات حيث بلغ إجمالي المصروفات 51,086.96 دولار لعام 2014 مقابل 3,699.36 دولار لعام 2013 وهي زيادة ترجع إلى إنفاق 45,000 دولار على جوائز مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وكذلك زيادة المصروف الخاص بالمهمات الرسمية.

لذا توصي الهيئة بالبحث عن تمويل لهذه الجوائز التي تقدم كل 3 سنوات وذلك من أجل التخفيف من العجز الحاصل في الميزانية.

- بلغ إجمالي متأخرات الدول هذه السنة 1,017,719.63 دولار، أي بزيادة 8.54% مقارنة بالعام 2013 وهو ما يستدعي البحث عن حل لهذه المسألة.